المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

مضبطة
الجلسة الرابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
20 صفر سنة 1435هـ
الموافق 24 ديسمبر 2013

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلاً

منذ بدء الحياة النيابية

[507 / ف15 / ج]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثالث

(مضبطة الجلسة الرابعة)

المعقودة يوم الثلاثاء 20 صفر سنة 1435هـ

الموافــق 24 ديسمبر سنة 2013م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	الافتتاح وكلمة معالي الرئيس	11
الأول	**الاعتذارات**	9
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2013/12/11م**	12
	- تصديق المجلس على هذه المضبطة بعد إبداء بعض الملاحظات عليها	12
الثالث	**الرسائل الواردة إلى المجلس :**	12
	1. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة "	12
	2. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة "	12
	- موافقة المجلس على إرسال رسالة إلى الحكومة بشأن التأخير في الرد على توصيات المجلس بعد إبداء أصحاب السعادة أعضاء المجلس ملاحظاتهم بشأن هذا الموضوع	15
الرابع	**الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :**	15
	1. موضوع " رؤية الإمارات 2021م "	15
	2. موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات"	15
	- موافقة المجلس على تبني هذين الموضوعين وإرسال طلب الموافقة عليها إلى الحكومة	16

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
الخامس	الأسئلة :	17
	1. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / د. عبدالله حمد الشامسي حول " صرف مكافآت وميداليات للضباط المتقاعدين "	17
	- تلاوة نص السؤال	17
	- تلاوة الرد الكتابي الوارد من معالي الوزير على السؤال ، وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد وطلب حضور معالي الوزير	17
	2. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " ظاهرة عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة "	19
	- تلاوة نص السؤال	19
	- تلاوة الرد الكتابي الوارد من معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد التعقيب عليه مرة واحدة	19
	3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".....	21
	- تلاوة نص السؤال	22
	- تلاوة الرد الكتابي الوارد من معالي الوزير على السؤال ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد التعقيب عليه مرة واحدة	22
	4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .	27
	- تلاوة نص السؤال	27
	- تلاوة الرد الكتابي الوارد من معالي الوزير على السؤال ، وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد وطلب حضور معالي الوزير	28

البند	الموضـوع	رقم الصفحة
	5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م "	29
	- تلاوة نص السؤال	29
	- رد معالي الوزير على السؤال شخصياً ، وطلب سعادة العضو مقدم السؤال رفع توصية إلى الحكومة في هذا الشأن بعد أن عقب على الرد مرتين	29
	- موافقة المجلس على نص التوصية التي اقترحها سعادة العضو مقدم السؤال ، على أن يتم أخذ الموافقة على صيغتها النهائية بعد الانتهاء من مناقشة بند مشروعات القوانين	34
	6. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة "	34
	- تلاوة نص السؤال	34
	- رد معالي الوزير على السؤال شخصياً ، واكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال بالرد بعد أن عقب عليه مرتين	34
	- موافقة المجلس على تقديم مناقشة مشروع القانون الثاني	37
	2. مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014	37
	- عدم تلاوة تقرير اللجنة كاملاً ، والاكتفاء بتلاوة البند الخامس منه المتعلق بالملاحظات الأساسية لدراسة المشروع	40

تابع / ... المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- عرض البيان التوضيحي المعد من قبل وزارة المالية على شاشات العرض بقاعة المجلس	42
	- ملاحظات أصاحب السعادة الأعضاء وردود معالي الوزير عليها	46
	- موافقة المجلس على أبواب الميزانية باباً. باباً	90
	- موافقة المجلس على مواد مشروع القانون مادة. مادة. وفي مجموعه والجداول المرافقة دون تلاوتها مرة أخرى في صيغتها النهائية	100
	- العودة إلى مناقشة مشروع القانون الأول	101
	1. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م	101
	- عدم تلاوة تقرير اللجنة كاملاً ، والاكتفاء بتلاوة البند ثالثاً منه المتعلق " برأي اللجنة "	101
	- الموافقة على مواد مشروع القانون مادة. مادة. والجداول المرافقة وفي مجموعه، دون إعادة تلاوتها مرة أخرى في صيغتها النهائية	103
	- نص الرسالة المرسلة إلى الحكومة بشأن تأخير الرد على توصيات المجلس في صيغتها النهائية	104
	- نص التوصية في صيغتها النهائية المرسلة إلى الحكومة في شأن السؤال الخامس	104
السابع	**ما استجد من أعمال : .....**	105
	1. طلبات انسحاب من لجان المجلس :	105
	- طلب مقدم من كل من سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري بالانسحاب من لجنة حقوق الإنسان والاكتفاء بعضويته في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ومن سعادة / عائشة أحمد اليماحي بالانسحاب من لجنة فحص الطعون الشكاوى والانضمام إلى لجنة حقوق الإنسان	105
	- موافقة المجلس على هذه الطلبات ، وانضمام سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري للجنة فحص الطعون والشكاوى ، وسعادة / عائشة أحمد اليماحي للجنة حقوق الإنسان	106

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	2. آلية تنظيم مناقشة الأسئلة :	106
	- موافقة المجلس على هذه الآلية	107
الملاحق	**ملحق رقم (1) : .....**	110
	- نصي الرسالتين الواردتين من معالي وزير شؤون مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس	111
	ملحق رقم (2) :	113
	- نصي الموضوعين اللذين وافق المجلس على تبنيهما وإرسال طلب المجلس إلى الحكومة للموافقة على مناقشتهما	114
	ملحق رقم (3) :	116
	(3/أ) تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع القانون الاتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014م	117
	(3/ب) العرض المقدم من وزارة المالية بشأن الميزانية العامة للاتحاد 2014م	148
	(3/ج) الجداول المرافقة لمشروع القانون (2)	165
	(3/د) تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م	194
	(3/هـ) الجداول المرافقة لمشروع القانون (1)	200
	ملحق رقم (4) :	202
	- توصية المجلس في شأن السؤال الخامس في صيغتها النهائية	203
	ملحق رقم (5) :	204
	(5/أ) طلبات الانسحاب من اللجان	205
	(5/ب) آلية تنظيم مناقشة الأسئلة	206
	ملحق رقم (6) :	207
	- ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24م	208

جدول أعمال الجلسة الرابعة

المعقودة يوم الثلاثاء : 20 صفر سنة 1435هـ

الموافــق : 24 ديسمبر سنة 2013م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2013/12/11

البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس :

1. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة " .
2. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " .

البند الرابع : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :

1. موضوع " رؤية الإمارات 2021م " .
2. موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات" .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / د. عبدالله حمد الشامسي حول " صرف مكافآت وميداليات للضباط المتقاعدين " .
2. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " ظاهرة عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة " .

3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".

4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .

5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو/ د.عبدالله حمد الشامسي حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م ".

6. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة " .

البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

1. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للإتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م

(مرفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

2. مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014.

(مرفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند السابع : ما يستجد من أعمال :

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الرابعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (09:11) من صباح يوم الثلاثاء 20 صفر سنة 1435هـ الموافق 24 ديسمبر سنة 2013م برئاسة معالي / محمد أحمد المر – رئيس المجلس .

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة **لمهمة رسمية** كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين
3. سعادة / عفراء راشد البسطي
4. سعادة / غـريـب أحمـــد الصريـــدي

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي
2. سعادة / علي جاسم أحمد
3. سعادة / راشد محمد الشريقي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / د. أنور محمد قرقاش	" وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
معالي / عبيد حميد الطاير	" وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية – رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة "
سعادة / طارق هلال لوتاه	" وكيل وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي "
سعادة / سعيد راشد اليتيم	" وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الموارد المالية "
السيد / توفيق عيادة شعث	" الخبير المالي – وزارة المالية "
السيد / أحمد العبدولي	" محلل مالي رئيسي – وزارة المالية "
السيد / ناصر أحمد جعبير	" محلل ميزانية – وزارة المالية "
السيدة / مريم الهاجري	" محلل ميزانية – وزارة المالية "
السيدة / فاطمة النقبي	" محلل ميزانية – وزارة المالية "
السيد / علي العبار	" محلل ميزانية – وزارة المالية "
السيدة / شمسة القيزي	" محلل مالي – وزارة المالية "

كما حضرها كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والطلبة والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الاستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – الأمين العام للمجلس ، وسعادة / عبدالرحمن علي حميد الشامسي – الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والبرلمانية .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة ، ومعالي / الدكتور أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وبالأخوات والإخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والإخوة ، أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع من شارك وحضر وتفاعل مع أعمال المنتدى الإعلامي البرلماني الذي نظمه المجلس الوطني الاتحادي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي .

لقد شهد المنتدى اهتماما كبيرا سواء من حيث الموضوع وأوراق العمل التي طرحت والمناقشات التي جرت حولها أو من حيث ما حظي به من مشاركة وتغطية مختلف وسائل الإعلام ، وإبراز الحاجة إلى تطوير الإعلام البرلماني بكافة فنونه ووسائله التقليدية والحديثة لإثراء الثقافة والحياة البرلمانية ، وتعزيز المشاركة السياسية ولاسيما في ضوء التطورات التي تشهدها التجربة البرلمانية الإماراتية .

إن المجلس الوطني الاتحادي إذ يتوجه بالشكر والتقدير إلى وسائل الإعلام الوطنية والقائمين عليها والإعلاميين على جهودهم واهتمامهم بالمتابعة الإعلامية لمختلف أنشطته وممارسته لاختصاصاته الدستورية وإيصال رسالته ، وإيمانا منه بأن الإعلام هو العنصر الرئيسي المكمل للحياة البرلمانية يتطلع إلى تطوير المشهد الإعلامي البرلماني خاصة من حيث دور الإعلام في تنوير الرأي العام بالدور الذي يضطلع به المجلس كمؤسسة تشريعية ورقابية وسياسية ، ومناقشاته لمختلف القضايا الوطنية وتعزيز مشاركته الفاعلة في العمل البرلماني ، وتعزيز التواصل والتفاعل مع المجلس والجمهور .

ويأمل المجلس أن يستمر ويتزايد التفاعل الإيجابي والحرص الدائم على استمرار وتطوير الشراكة بين المجلس والإعلام بما يعكس زخم أنشطته في مختلف مجالات عمله ، ويسهم في تعزيز الحياة والثقافة البرلمانية لدى مختلف قطاعات وشرائح المجتمع .

وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول أعماله هذه الجلسة فليتفضل سعادة الأمين العام بتلاوة البند الأول .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

معالي الرئيس :

ليتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين

عن عدم حضور هذه الجلسة كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2013/12/11 .**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على مضبطة الجلسة الثالثة ؟ الكلمة للدكتورة شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

معالي الرئيس ، لدي ملاحظة بسيطة لكن من الضروري ذكرها ، ففي الصفحات (109 و 115 و117 و 140 و 141 و 143) ورد حديث أو مداخلات للأخت الدكتورة شيخة العري ولكنها وضعت باسمي ، وأنا فقط أردت الإشارة إلى ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا دكتورة ، من فضلكم تصحيح هذا الأمر ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على المضبطة؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2014/12/11م .

*** البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس[*] :**

1. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة " .

2. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بشأن قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " .

---

[*] نصي الرسالتين ملحق رقم (1) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

معالي الدكتور أنور ، لقد نوقش أمر هاتين الرسالتين في الجلسة السابقة ، وكان تعليق الإخوة الأعضاء على الرسالة الأولى بأن هناك تأخر واضح ، ويريدون الاستفهام من الحكومة حول تباين التواريخ في مسألة مرور هذه التوصيات في الإطار التنظيمي بالنسبة لتأخر هذه التوصيات خاصة وأنها وردت إلى الحكومة منذ وقت طويل ، ثم بعد ذلك كيفية الرد عليها ، لذلك كان هناك استفسار من الإخوة عن هذا الأمر ، فنرجو التعليق على هذا الموضوع ، تفضل .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، وفي البداية – طبعاً – أصبح عليكم جميعا بالخير - معالي الرئيس والأعضاء - وأنتهز هذه الفرصة – حقيقة – لأتمنى لكم جميعا – إن شاء الله – سنة طيبة ونحن مقدمون على نهاية هذا العام .

الحقيقة أن هذه الملاحظات تمت مناقشتها بعد الجلسة في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، وهذه المواضيع نحن على اطلاع عليها بشأن مسألة التأخير والمتابعة منا مع مجلس الوزراء ، والحقيقة في نهاية المطاف لا أعتقد أنني أستطيع وبكل صدقية أن أقدم تبريراً لتأخير امتد لكل هذه المدة ، وأعتقد أن هذه الصورة أنا – أيضا – نقلتها للأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وأعتقد أن هذه حالة من الحالات الفريدة ، ومن الصعب جداً أن أقدم تبريراً على هذا التأخير حتى لو قلت أن جدول مجلس الوزراء مزدحم أو غير ذلك ، لكن هذا لا يبرر مدة التأخير الموجودة ، فنحن – طبعا – أخذنا بعين الاعتبار حديث الأعضاء ، ونحن على اطلاع أن هذا الموضوع سيثيره الأعضاء للأننا من مدة نتابع مسألة هذه التوصيات ، وأرجو أن نستطيع كحكومة التعامل مع بعض هذه التأخيرات التي تطول مدتها أكثر من اللازم بطريقة أكثر فعالية في المستقبل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل يود أحد التعقيب على هذا الموضوع ؟ الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لأصحاب المعالي الوزراء ، صبحكم الله بالخير جميعا ، أعتقد أن من طرح هذا الموضوع كان من جانب سعادة الدكتور عبدالرحيم الشاهين والأخ أحمد الشامسي لكنهما غير موجودين اليوم .

معالي الرئيس ، هذا الموضوع انتهى اليوم لكن – أيضا – هناك توصيات لدى مجلس الوزراء الموقر إلى اليوم لم يتم الرد عليها ، فما هي الآلية الجديدة التي سيتخذها المجلس الوطني ووزارة الدولة

لشؤون المجلس الوطني في هذا الشأن ؟ هل ستكون هناك رسائل تذكير ، أو هل سيكون هناك آلية جديدة ستتخذ ؟ فموضوع توصيات وزارة الصحة انتهت ، فقد جاءت الردود على توصيات المجلس في الفصل السابق وفي الدور السابق ، لكن المواضيع التي لم يرد على توصيات المجلس في شأنها حتى الآن ، فهل هناك آلية جديدة في الرد على توصيات المجلس في شأنها أو التواصل أو التذكير بها عن طريق التعاون فيما بين المجلس الوطني ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ مصبح ، أعتقد أن العملية الآن أسرع وأكثر انتظاما ، ولكن – أيضا – أترك المجال للدكتور حتى يعقب على مسألة آلية وصول التوصيات عن طريق وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني إلى مجلس الوزراء ومناقشتها ومن ثم الرد عليها بالطريقة الأسرع والأفضل ، تفضل معالي الدكتور أنور قرقاش .

معالي / د. أنور محمد قرقاش : (وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي)

شكرا جزيلا ، وشكرا للعضو الكريم الأخ مصبح على ملاحظته واهتمامه ، أعتقد أنه بشكل عام تعامل مجلس الوزراء وأمانته العامة من جهة السرعة مع مخاطبات المجلس والمخاطبات التي تتم عن طريقنا للمجلس جيدة ، وأعتقد أن هذه الحالة هي من الحالات التي تضعنا نحن كحكومة في وضع غير مريح لأنه كما قلت لا يمكن تبرير هذا التأخير الذي حصل ، نحن بطبيعة الحال نرفع تقريراً إلى المجلس لأنه كما ذكرت هذا وضع غير مريح للحكومة ، ولذلك نرفع تقريرا عن مثل هذه الحالة ، وأعتقد – أيضا – أن المجلس نفسه إذا جاءت رسالة بهذا الخصوص منكم إلينا فهذه تساعدنا في هذه المسألة لأن هذه حالة – حقيقة – نادرة الحدوث في السنوات الثلاث الأخيرة ، فلا أعتقد أن هذه هي القاعدة ، لكن من المهم جداً أن لا تتكرر هذه الحالات بقدر الإمكان ، وحقيقة حتى من طبيعة التوصيات فإنني أعتقد ان الموضوع ليس هو موضوع حساسية المسألة نفسها ، لأن المسألة كما ترون هي توصيات تتعلق بالقطاع الطبي ، فهي توصيات خدمية مهمة للحكومة وللمجلس وللمجتمع ، وبالتالي فأنا أعتقد أنه إذا جاءنا انتقاد لأدائنا نحن كوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني حول هذه التوصية فهذا يساعدنا ، وأعتقد أن الإنسان يجب أن يكون ناقداً لنفسه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على توجيه رسالة إلى الحكومة في شأن الانتظام في الرد على توصيات المجلس والتعامل معها بالشكل السريع ؟ الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الدكتور أنور .

معالي الرئيس ، الحكومة وافقت على التوصيات ما عدا توصية زيادة ميزانية وزارة الصحة ، لكن جميع التوصيات تحتاج إلى مبالغ لتنفيذها ، فكيف تتم الموافقة عليها وفي نفس الوقت لا تتم الموافقة على زيادة الموارد المالية ؟! فمثلا توصية " إعادة النظر في الدرجات الوظيفية ، و توصية " زيادة الدعم المخصص ... " وتوصية " ضرورة اعتماد المشروعات الطبية ..." فهذه التوصيات كلها تحتاج إلى ميزانية ، فهو يوافق عليها وفي نفس الوقت يقول لك في الوقت الحاضر ليس عندي ميزانية لهذه الأمور ! فأريد توضيحا لكيفية الموافقة وكيف يمكن تفعيل هذه القرارات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ عبدالعزيز ، طبعا هذا الموضوع اليوم ستتم دراسته باستفاضة مع وزير المالية أثناء مناقشة بنود الميزانية وخاصة فيما يتعلق منها بالصحة ، فإذا رأيتم إرسال رسالة إلى الحكومة على أساس الإسراع في الرد على توصيات المجلس والتفاعل معها بالشكل الدستوري الملائم فإن شاء الله نرسل رسالة في هذا الشأن ، تفضل الأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، اسمح لي ، نحن نتكلم عن ميزانية الأعوام 2014 و 2015 و 2016م ، وأنا أتكلم عن رد الحكومة وتبريرها ، فما هي الآلية التي ستتبعها الحكومة في تفعيل أو في تنفيذ هذه التوصيات ؟

معالي الرئيس :

شكرا اخ عبدالعزيز ، ستحال هذه التوصيات الآن إلى اللجنة لأنه ليس مجال نقاشها الآن ، فهي تحال إلى اللجنة واللجنة ترفع تقريراً بشأنها إلى المجلس ليتم مناقشتها فيما بعد ، فهل يوافق المجلس الآن على إرسال رسالة إلى الحكومة بشأن الإسراع في الرد على توصيات المجلس ؟

(موافقة)

*** البند الرابع : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس[*] :**

1. موضوع " رؤية الإمارات 2021م " .

2. موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات" .

---

[*] نصي الموضوعين ملحق رقم (2) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

بناءً على قرار المجلس السابق بأن أية موضوعات يتم تبنيها سواء من اللجان أو مقدمي الطلب تعرض على المجلس قبل إرسالها إلى المجلس الموقر ، فهل يوافق المجلس على هذين الموضوعين ؟ الكلمة للدكتورة أمل القبيسي .

سعادة / د. أمل عبدالله القبيسي : (النائب الأول للرئيس)

شكرا معالي الرئيس ، بداية أشكر الإخوة على تبني هذا الموضوع الهام ، لكن لدي استفسار ، فقد ذكر في رسالة معاليكم الموجودة مع الطلب أنها مقدمة من لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية ، وفعلا الأعضاء الموجودة أسماؤهم أغلبهم من هذه اللجنة لكن عددهم خمسة أعضاء فقط ، والمعروف أن اللجان الدائمة فيها سبعة اعضاء ، أيضا أعتقد أنه من إطار أنه ينصب في مجال التخطيط بالنسبة لهذه اللجنة ولكن ربما بالنسبة لموضوع آلية تنفيذ الرؤية في قطاع التنمية الاجتماعية – ايضا – أن يجمع مع اختصاص لجنة أخرى ، فأود من الاخوة الموجودين في اللجنة حيث أن الأخ راشد – رئيس اللجنة غير موجود أن يجيبونا عن سبب وجود خمسة أسماء فقط وليس سبعة ، وأيضا التعليق على وجهة النظر في موضوع التنمية الاجتماعية وتداخلها مع لجنة أخرى ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد المنصوري .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة الأخت الدكتورة أمل القبيسي ، بالنسبة للموضوع فقد تم تبنيه من خلال جميع أعضاء اللجنة ، لكن الحضور كان خمسة أعضاء والعضوين الآخرين كانوا معتذرين عن عدم حضور اجتماع اللجنة ولذلك لم يوقعوا عليه في البداية ، لكن الموضوع هو من المواضيع المطروحة من اللجنة بالكامل ، والجميع متفق عليه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

لقد اتضح الموضوع ، إذاً فهل يوافق المجلس على هذين الموضوعين ؟

(موافقة)

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / د. عبدالله حمد الشامسي حول " صرف مكافآت وميداليات للضباط المتقاعدين " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية : صدر القرار الوزاري رقم (2000/418) في شأن منح الضباط وضباط الصف والأفراد المتقاعدين ميدالية الخدمة الطويلة الممتازة وميدالية دمج قوى الشرطة والأمن وميدالية الخدمة المخلصة وصرف المكافأة المنصوص عليها في المواد (1 – 6) من القانون رقم (1972/1) .

فهل تم صرف الميداليات والمكافآت للضباط المتقاعدين الذين شملهم القرار الوزاري ؟ " .

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي على السؤال من معالي وزير الداخلية ، فليتل نص الرد .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لنا أن نبعث لمعاليكم بخالص التحية والتقدير، كما نتقدم بالشكر إلى مجلسكم الموقر على جهوده المبذولة واهتمامه بالقضايا التي تهم المجتمع بكافة فئاته ، وفيما يتعلق بسؤال العضو حول "منح الضباط وصف الضباط والأفراد المتقاعدين ميدالية الخدمة الطويلة الممتازة وميدالية دمج قوى الشرطة والأمن وميدالية الخدمة المخلصة وصرف المكافآت المترتبة على صدور القرار الوزاري رقم (2000/418) فإننا نود الإفادة بالتالي :

ان وزارة الداخلية تولي جل اهتمامها بالكادر البشري ، وتحرص على رعايته وتحفيزه وعملت على اقتراح القوانين التي تهتم بهذا الجانب ، وقد تجلى ذلك من خلال صدور القانون الاتحادي رقم (19)

لسنة 1995م في شأن الأوسمة والميداليات والشارات بوزارة الداخلية والذي تم تحديثه بموجب القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2009م .

بموجب القانون المشار إليه أعلاه يمنح منتسبي قوة الشرطة والأمن عددا من الميداليات والأوسمة إذا توافرت بحقهم الشروط التي وضعها القانون إجمالا وبالقواعد التي حددتها اللوائح التنفيذية تفصيلا سواء كان المستحق للمنح على رأس عمله أو كان متقاعدا ، وتصرف المكافآت المقررة تباعا ، حيث تنص المادة (7) من ذات القانون على أنه يجوز منح العسكري الذي انتهت خدمته أوسمة أو ميداليات مما نص عليه في القانون إذا توفرت الشروط المقررة للمنح ، وبشرط أن تكون نهاية الخدمة بسبب من غير الأسباب التي تم منع ذلك والمذكورة في المادة (88) من القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 1976م في شأن قوة الشرطة والأمن .

ولما كان انتهاء الخدمة بالتقاعد من غير الأسباب التي تمنح المنح فإنه يجوز منح المتقاعد أية أوسمة أو ميداليات اذا انطبقت عليه شروط المنح .

وتقبلوا وافر تقديري

الفريق سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية "

معالي الرئيس :

دكتور عبدالله هل تكتفي بالإجابة أم ترغب بحضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال ؟

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

معالي الرئيس ، أنا لا أكتفي بالإجابة لأن الإجابة جاءت لتفسير موضوع مختلف ، فهناك كشوفات بأسماء ضباط تقاعدوا ، وأنا شخص من ضمن هذه الكشوفات ، فالرد كان بعيدا عن الموضوع المطروح ، فهناك كشوفات بأسماء ضباط لهم ميداليات ومكافآت ولكن لم تصرف ، وقد مضى عليها (15) سنة تقريبا أو أكثر ، فالسؤال موجه بشكل مباشر بالأسماء وبرقم الرسالة وجاء الرد مجرد تفنيد أن المكافآت تصرف بناء على كذا وكذا ، فأنا لا أكتفي بهذا الرد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذاً ترغب بحضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال ؟

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

نعم يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

إذاً يؤجل هذا السؤال لحين حضور معالي الوزير للرد شخصيا عليه ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

2. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " ظاهرة عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية :

تقوم الجهات المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي بإبعاد العمالة المنزلية التي تتورط في قضايا جنائية عن أراضيها بعد مقاضاتها ، إلا أن بعض هؤلاء المبعدين ينجحون في العودة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

فكيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة ؟ " .

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي أيضاً على السؤال ، فليتل الرد الكتابي .

تلي الرد ونصه :

" معالي / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لنا أن نبعث لمعاليكم بخالص التحية والتقدير ، كما نتوجه بالشكر إلى مجلسكم الموقر على جهوده المبذولة واهتمامه بكافة القضايا التي تهم الوطن والمواطن ، وفيما يتعلق بسؤال عضو المجلس (تقوم الجهات المختصة في دول مجلس التعاون بإبعاد العمالة المنزلية التي تتورط في قضايا جنائية

عن أراضيها بعد مقاضاتها ، إلا أن بعض هؤلاء المبعدين ينجحون في العودة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، فكيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة ؟) وعليه فإننا نوضح الآتي :

نود أن نشير بداية إلى أن وزارة الداخلية تسعى من خلال رؤيتها إلى تعزيز الأمن والأمان لمجتمع الإمارات بأعلى مستوياته ، وعبر استراتيجيتها المبنية على مبدأ السياسة الوقائية بهدف أن يكون الشعور بالأمن والاطمئنان هو الصفة الغالبة على أرض الدولة ، وقد تجسدت تلك السياسة من خلال إيجاد أطر وأشكال عديدة للتعاون على المستوى الدولي والإقليمي بشكل خاص ، وفي هذا الصدد نذكر إحدى أهم صور ذلك التعاون والذي تمثل في صدور قرارات الاجتماع التاسع عشر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تضمنت الآتي :

أ. اعتماد البيانات والمعلومات المراد تبادلها بين دول مجلس التعاون الخليجي .

ب. اعتماد تصنيف القضايا المطلوب تبادل المعلومات عنها .

وتنفيذاً لذلك فقد أصدرت وزارة الداخلية قرارات إدارية لتنظيم آليات عمل محددة بشأن الأشخاص الذين يتم إبعادهم من دول المجلس لأسباب جنائية والتهم المعنية بالإبعاد ، وتحدد تلك الآليات كافة الإجراءات المقررة بدءا من ورود البيانات والمعلومات المتعلقة بالأشخاص المبعدين وعلى وجه الخصوص (الصحيفة الجنائية والبصمة العشرية) والذي يجري عبر وحدات الشرطة الجنائية (الانتربول) التابعة لوزارات الداخلية بدول المجلس وانتهاء بإدراجها وتوثيقها في الأنظمة المستخدمة لدى الوزارة ، وقد أسفر هذا التعاون عن نتائج إيجابية منذ تطبيقه حتى الآن ، حيث تشير الإحصائيات على سبيل المثال إلى قيام وزارة الداخلية بإدراج أكثر من (25000) ألف حالة في قوائم الممنوعين من دخول الدولة من العمالة المبعدة من دول المجلس بكافة فئاتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

وتقبلوا وافر تقديري ،،

الفريق سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية "

معالي الرئيس :

أخ مصبح ، هل تكتفي بالرد ؟ تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، طبعا أكتفي بالإجابة لكن لدي بعض الملاحظات على الرد الكتابي .

معالي الرئيس ، باختصار أقول أنه سنويا عدد التأشيرات التي تصدر يفوق المائة ألف تأشيرة للخدم بالذات ، فاليوم شريحة كبيرة من الموظفات ربات البيوت عاملات ، ولذلك فأبناؤهن يبقون عند الخدم، ولن أقول كل يوم وإنما أسبوعيا الصحافة تنشر وقائع إجرامية عن الخدم تجاه الأطفال ، وأذكر إحصائية دقيقة - فقط - في عام 2011 في إمارة دبي ، فعدد البلاغات ضد خدم المنازل بلغ ألف بلاغ منها عدد (108) بلاغ عن هتك عرض أطفال ، هذا في سنة واحدة في إمارة واحدة من إمارات الدولة ، نعم ربات البيوت يعملن وأبنائهن لديهم خدام ، فكيف نأمن على أبنائنا عند هؤلاء الخدم .....

معالي الرئيس :

أرجو أن تركز على مضمون السؤال يا أخ مصبح ، تفضل .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

نعم يا معالي الرئيس ، السؤال كان يتضمن مقترح إنشاء قاعدة بيانات موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بحيث يكون هذا المقترح مقدم من وزارة الداخلية مشكورة ، فنحن لا نشكك بوزارة الداخلية ، فالحمد لله اليوم تعتبر من أفضل الوزارات عندنا هي وزارة الداخلية ، ودائما نشيد بذلك ونذكره ، لكن هذا المقترح يؤمنني أنا كمواطن إذا قمت باستخدام أي خادم في المنزل أن تكون صحيفته بيضاء وليست لديه سوابق ، فالمكتشف حاليا أنه في بعض الجرائم التي حصلت ، وربما آخر جريمة كانت من سنتين في رأس الخيمة وهي قتل ربة بيت من قبل خادمة وحرقها هي وابنتها ، فقد تبين أن صاحبة هذه الجريمة لديها سوابق في دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ، نعم هناك اعتماد ، وهناك أفكار طرحت ، لكن تفعيل هذه الاعتمادات إلى الآن غير مفعلة ، أعتقد أن الفكرة وصلت إلى سمو معالي وزير الداخلية وهي أن يتم تقديم مقترح بتوحيد هذه البيانات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ، وشكرا .

3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار :

يعتبر تنشيط وترويج وتنمية السياحة داخليا وخارجيا من أهم الاختصاصات التي يسعى المجلس الوطني للسياحة والآثار إلى تحقيقها منذ إنشائه بموجب القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2008م .

فما هي المبادرات والأنشطة التي يقوم بها المجلس من أجل تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ؟ " .

معالي الرئيس :

لقد ورد رد كتابي على هذا السؤال من معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ، فليتل نص الرد.

تلي الرد الكتابي ونصه :

" معالي الأخ الفاضل / محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الإخوة والأخوات : أعضاء المجلس الموقر :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أحييكم جميعاً ، ويسرني الإجابة على سؤالين : الأول ، السؤال الذي تقدم به العضو المحترم / علي عيسى النعيمي ، حول سبل تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ، والثاني ، السؤال المقدم من العضو المحترم / رشاد محمد بوخش ، حول تأخر إصدار قانون حماية الآثار بالدولة – ويسعدني في البداية ، أن أشكر لكم جميعاً ، اهتمامكم وحرصكم الواضح على أن نقوم جميعاً بأدوارنا المقررة في تحقيق أهداف هذا الوطن في التمكين لتنمية ثقافية وإنسانية ومجتمعية تساعد مجتمع الإمارات على تحقيق التقدم والازدهار وتعميق قدراته على التعامل الذكي مع كافة معطيات العصر وتحدياته .

وكما تعلمون ، فإننا نهتدي في عملنا بالتوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الوالد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه " وسموه يؤكد لنا دائماً أن تنمية الفرد في الإمارات وتعميق اعتزازه بتاريخ وتراث الوطن وتوفير حياة ثرية وهانئة للجميع ، هي مسؤوليات مهمة لها أولوية قصوى على خارطة العمل الوطني وأن الدولة بحمد الله حريصة كل الحرص على إحداث نقلة

نوعية نحو الأفضل دائماً في المنظومة الثقافية والتنموية في المجتمع بكل ما يتطلبه ذلك من دعم وتأييد على كافة المستويات .

إني على يقين تام بأنكم جميعاً تقدرون الدور المحوري في مسيرة المجتمع لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ومعها المجلس الوطني للسياحة والآثار باعتبارها مؤسسات اتحادية متفردة في رسالتها ، وواعدة أيضاً في الآثار المترتبة على أنشطتها وفعالياتها ، لها رسالة حيوية في الحفاظ على التراث ونشره وتنميته والاعتزاز به كما أن لها أيضاً دوراً أساسياً في تأكيد الهوية الوطنية وفي دعم قيم الانتماء والولاء وفي نشر مبادئ التعايش والاستقرار ، والحياة السعيدة في الوطن والمجتمع لها أيضاً دور هام ومنشود في تعميق الثقة بالنفس وتأكيد الاعتزاز بالدولة ، وما تتميز به من تاريخ ممتد وتراث أصيل وشعب واع وقيادة حكيمة بل ونجاح كبير ، في تحقيق التنمية الشاملة بكافة عناصرها وأبعادها .

إنني أشير إلى كل ذلك أيها الإخوة والأخوات باعتباره المدخل الطبيعي للإجابة عن السؤالين المطروحين أمامنا وباعتبار أن هذين السؤالين عن السياحة والآثار في الدولة يرتبطان بما نسعى إليه جميعاً ، في أن تكون دولة الإمارات وبصفة مستمرة جسراً ممتداً لتواصل الثقافات وتلاقي الحضارات من جانب ، ومن جانب آخر لما نسعى إليه كذلك من الإسهام الفاعل والمستمر في إثراء الحياة في المجتمع وتأكيد وحدته وتعبئة جهوده لتحقيق كل أهدافه وغاياته وعلى نحو متواصل .

الإخوة والأخوات : أعضاء المجلس الموقر :

بعد هذه المقدمة الضرورية يسرني أن أنتقل الآن إلى الرد على أسئلة الإخوة الأعضاء .

السؤال الأول : والخاص بسبل تشجيع السياحة داخل وخارج الدولة ، فإنني أود أن أعرض أمامكم عدداً من النقاط :

أولاً : أن السياحة دون شك هي مجال اقتصادي هام بالدولة بلغ تأثيره الاقتصادي في السنة الماضية أكثر من مائة مليار درهم ، كما أنها تستوعب عددا كبيرا من العاملين وليس هذا فقط ، بل إن السياحة بطبيعتها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الثقافي والتنموي الشامل في المجتمع ، وبالتالي فإن تشجيع السياحة لا يقتصر فقط على عمل المجلس الوطني للسياحة والآثار ، بل إنه كذلك جزء لا يتجزأ من عمل الحكومة المحلية ومن عمل المجتمع كله ، كما أن له علاقة قوية مع عمل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بالذات في إطار ما تسعى إليه هذه الوزارة في الاهتمام بالثقافة والآداب العربية والإسلامية ، وأيضا تنشيط المناخ الثقافي والأدبي والفني بالدولة وتنظيم المهرجانات

الثقافية والتراثية السنوية ، بل وتأسيس حركة مسرحية وفنية وأدبية نشطة تثري الحياة وتساعد أبناء وبنات الوطن على التعرف أكثر على دولتهم وتاريخهم وتراثهم في نفس الوقت التي تكفل فيه لزوار الدولة تجربة ممتعة ومفيدة .

ثانيا : أنني منذ توليت مسؤولية هذا العمل لعدة أشهر خلت قد وجهت بأن يقوم المجلس الوطني للسياحة والآثار وبالتعاون مع الوزارة ومع الجهات المعنية الأخرى في الدولة بدراسة كافة جوانب النشاط السياحي وسبل الربط بين جميع مناطق الدولة باعتبارها دولة جاذبة للزائرين والسائحين من الداخل والخارج معا ، بل وأيضا بلد أصيل له آثاره التاريخية الرائعة ، وماضيه العريق والمتميز ، هذا بالإضافة إلى ما نحياه الآن من حاضر مزدهر نفتخر به جميعا ونعتز به أمام الجميع . لقد أكدت أيضا على ضرورة أن تتناول الدراسة تحديدا واضحا لدور ومسؤولية الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية سبل التعاون والتنسيق الناجح بينهما في هذا المجال الحيوي والهام .

ثالثاً : إنني أقدر كثيرا سؤال العضو المحترم لأنه يركز في جانب منه على محور أعتبره في غاية الأهمية في استراتيجيات العمل ، وهو الذي يتعلق بمفهوم السياحة الداخلية بالذات ، والحاجة الواضحة إلى تشجيعها ونشر المعرفة بفوائدها سواء للفرد أو للمجتمع ، فالسياحة الداخلية تتيح لأبناء وبنات الوطن فرص التعرف الواقعي على ما تحظى به الدولة من تراث ثقافي وطبيعة رائعة ومتنوعة ، بل وتاريخ مجيد وتليد ، إن هذه السياحة تسهم في تعميق المعارف وتبادل الآراء والأفكار بين أبناء المناطق المختلفة ، وتنشر بين مبادئ الوحدة والإخاء ، كما أنها كذلك توفر قناعة إيجابية للترفيه وقضاء الوقت الممتع فيما هو مثمر ومفيد .

السياحة الداخلية تسهم دون شك في تحقيق الرخاء الاقتصادي وفي دعم وتطوير البنية الأساسية للسياحة في الدولة ، وتحقيق الاستقرار في هذا القطاع ، كما أنها تشجع في الوقت ذاته على تعزيز إمكانات استقطاب السائحين من الخارج ، بما يصاحب ذلك من منافع اقتصادية وثقافية مهمة .

وفي ضوء ذلك فإننا نسعى إلى إيجاد إطار وطني ، يضم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وما في سبيل تشجيع السياحة بالدولة وتحقيق ما يلي بالذات :

أ. التوعية بأهمية السياحة الداخلية ونشر منافعها والفرص المتاحة بها بين السكان والعمل على زيادة حجمها من خلال برامج التسويق السياحي وتنظيم حملات إعلامية فعالة والتعرف الدائم على رغبات الناس ومساعدة المؤسسات السياحية للاستجابة لها هذا بالإضافة إلى العمل الجاد من أجل توفير كافة

الخدمات ووسائل الراحة للسائح أو الزائر الداخلي مثله في ذلك مثل السائح من الخارج بمستويات متميزة وبأسعار معقولة .

ب. التأكيد بكل قوة على المبادئ التي تحكم السياحة الناجحة وأهمها : احترام الثقافة والتراث ، تقديم خدمات ممتازة ، تحقيق شفافية كاملة ، ونزاهة والتزام ، بمبادئ الأخلاق والسلوك .

ج. تعزيز مكانة الآثار والتراث كدافع للسياحة الداخلية وللسياحة من الخارج على حد سواء .

د. وضع المعلومات المفيدة أمام أبناء وبنات الوطن حول الفرص السياحية في الخارج ، والعمل على ترشيد العادات ، المرتبطة بنجاح تجربتهم في هذا المجال .

هـ. توحيد الجهود وتعزيز الشراكة والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالسياحة والآثار بالدولة .

رابعاً : يهمني في هذا الإطار المحدد أن أشير إلى أن المجلس الوطني للسياحة والآثار منذ أن باشر عمله في عام 2010م وهو يقوم بدوره المقرر في تنمية وترويج الأنشطة السياحية داخلياً وخارجياً على السواء وذلك في حدود الميزانيات والموارد المتاحة له والتي لا تزال أقل من المستوى المطلوب، لقد عمل المجلس منذ تأسيسه على تنسيق الجهود بين الهيئات السياحية المتخصصة بالدولة ، وقام بتنظيم قوافل سياحية فعالة وإعداد قائمة تمهيدية للمواقع الأثرية بالدولة ، كما أنه سعى من خلال مبادرات عديدة إلى جعل الدولة مقصداً سياحياً وتراثياً وثقافياً مرموقاً - وعلى سبيل المثال فقد نظم المجلس بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة حملات تسويقية في عدد من دول العالم تحت شعار "سبع إمارات - وجهة واحدة" بهدف جعل كافة إمارات الدولة مقاصد سياحية يدعم بعضها بعضاً ، كما قام المجلس بعدد من الحملات الإعلامية بما في ذلك انتاج الأفلام الوثائقية وتدشين موقع بالإنترنت بالإضافة إلى مواقعه الأخرى على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة - لقد أنتج المجلس أول فيلم سياحي شامل للدولة كما أصدر الدليل السياحي الموحد وقام كذلك بعمل أول خارطة سياحية متكاملة لجميع الإمارات وبعدة لغات ، بالإضافة إلى إصدار أول كتاب توثيقي عن الآثار بالدولة هذا بالإضافة إلى متابعة وقياس أداء المنشآت الفندقية العاملة بالدولة وإعداد الدراسات والمعايير التي تسهم في دعم الحركة السياحية بالدولة وفي كافة المناطق .

لقد عمل هذا المجلس جنباً إلى جنب مع الهيئات والدوائر السياحية المحلية ، من خلال عدة لجان متخصصة لدعم المبادرات والأنشطة السياحية ولزيادة الوعي السياحي ورفع مستوى الأداء ، بما يعود بالنفع على صناعة السياحة بالدولة ويتم بالفعل التركيز على توطين القطاع السياحي وتنمية

القدرات للإرشاد السياحي بالدولة والالتزام بمعايير الجودة في المنتج السياحي وجمع الإحصاءات وإعداد التقارير والبحوث اللازمة لاتخاذ السياسات وإعداد وتطوير خطط العمل .

كما يقوم المجلس أيضاً بدور مهم في إعداد ومراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع السياحة والآثار ويتم العمل حالياً في إعداد ومراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع السياحة والآثار ويتم العمل حالياً في إعداد نظام موحد للإرشاد السياحي ونظام موحد آخر لتصنيف المنشآت والأنشطة السياحية في الدولة .

كل ذلك يتم في إطار استراتيجية محددة لتأكيد الهوية السياحية المتكاملة بين كافة إمارات الدولة ، والإسهام أيضاً في أن تكون السياحة سواء الداخلية منها أو التي تأتي من الخارج مورداً اقتصادياً مهماً ونشاطاً مجتمعياً مرموقاً له عائده المادي والمعنوي معاً .

خامساً : لكي أكون صريحاً معكم فإنني قد لاحظت خلال الفترة القصيرة التي توليت فيها مسؤولية الإشراف على هذا المجلس أن جهوده وبرامجه لا تزال أقل بكثير من الطموحات والآمال المتوقعة وذلك لأسباب كثيرة أهمها قلة الموارد والميزانيات المخصصة له بالإضافة إلى العلاقات المتداخلة بين النشاط الاتحادي والنشاط المحلي في هذا المجال الهام .

لهذا كله وكما ذكرت فإننا نقوم الآن بدراسة شاملة لعمل هذا المجلس نأمل بإذن الله أن تكون طريقنا لتحديد خطط عمل واضحة تربط المجلس بكافة الجهات والهيئات المعنية بالدولة في إطار يتسم بوضوح الأدوار والأهداف ويسهم في الوقت نفسه في بناء قدرات المجلس على أداء دوره المقرر له وبما يحقق لدولتنا المركز الأول بإذن الله في مؤشرات التنافسية الدولية للسياحة .

الإخوة والأخوات :

أعتذر عن الإطالة ولكن الهدف هو إذكاء الوعي والاهتمام بتحقيق الفاعلية في عمل المجلس الوطني للسياحة والآثار آملاً أن يكون في كل ما عرضته عليكم توضيح للأمر وفي نفس الوقت حفز لنا جميعاً إلى انطلاقة صاعدة ورائدة لتحقيق كل ما نعتزم عمله في هذا المجال الحيوي والهام " .

معالي الرئيس :

الأخ علي هل تكتفي بالرد أم تود التعقيب ؟ تفضل .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة أكتفي بالرد الكتابي ويوجد عندي تعليق بالنسبة لهذا الرد ، طبعاً بدون شك نحن نقدر الرد الكتابي من معالي الشيخ نهيان ، ونقدر – كذلك - مسؤولية ترؤسه للمجلس

الوطني للسياحة والآثار التي حدثت منذ عدة شهور وإشارته بأن المجلس يقوم بدوره في حدود إمكانياته والموارد المتاحة له ، وعندما نتحدث - الحقيقة - عن موضوع تشجيع السياحة نتحدث عن فئة مهمة من المواطنين وهم فئة ذوي الدخل المحدود بالتحديد ، حيث أن هذه الفئة لا يتمكنون من التمتع بالتسهيلات السياحية الموجودة في الدولة وذلك بسبب غلاء الأسعار .

سيدي الرئيس ، المواطنون وخصوصاً فئة ذوي الدخل المحدود يتطلعون لقيام المجلس الوطني للسياحة والآثار بتفعيل اختصاصه القاضي بتشجيع السياحة داخلياً وخارجياً وذلك من خلال إعطاء المواطنين الأفضلية والمبادرة بالتفاوض مع قطاع الطيران وقطاع السياحة لمنحهم أسعاراً عادلة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي وننتقل إلى السؤال التالي .

4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع - رئيس المجلس الوطني للسياحة والآثار :

أقر المجلس الوطني للسياحة والآثار المسودة النهائية لمشروع قانون حماية الآثار منذ أكثر من عامين على أن يتم رفعه إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لاستصداره .

فما هي أسباب تأخير السير في تلك الإجراءات ؟ " .

معالي الرئيس :

ليتل نص الرد الكتابي .

تلي الرد الكتابي ونصه :

" ... أنتقل الآن إلى الإجابة على السؤال الثاني والخاص بقانون حماية الآثار ، وأود أن أؤكد أمامكم أن هذا القانون ومنذ أن تم الانتهاء من مسودته الأولى وإرسالها إلى مجلس الوزراء الموقر في شهر أغسطس 2010م فإنه منذ ذلك الحين ما يزال يمر بالخطوات والإجراءات المقررة اللازمة دائماً لمثل هذا الأمر ، حيث تم تحويل مشروع القانون إلى وزارة العدل لمراجعته من جانب دائرة الفتوى والتشريع ، وكانت هناك ملاحظات للدائرة وجب عرضها مرة أخرى على إدارات الآثار المحلية وتم بالفعل أخذ ملاحظات الجميع في الاعتبار وإعادة إرسال المشروع إلى وزارة العدل لعرضه على اللجنة العليا للتشريع التي بدورها أثارت ملاحظات تتعلق بمادتين في مشروع القانون المقترح ، وقد وصلتنا هذه الملاحظات الشهر الماضي ويتم الآن بالتنسيق مع الجهات المعنية إعداد الرد المطلوب وإرسال القانون مرة أخرى إلى وزارة العدل لاستكمال باقي الإجراءات بما في ذلك عرضه على المجلس الوطني بإذن الله .

أرجو أن يكون في ذلك إجابة كافية على سؤال العضو المحترم خاصة وأنني أقدر اهتمامه بهذا الأمر لأنه كان أحد المشاركين في إعداد مشروع هذا القانون .

الإخوة والأخوات : أعضاء المجلس الموقر ،

أعود فأشكركم كثيراً على اهتمامكم داعياً المولى سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً إلى كل عمل نافع وأن يحقق لهذه الدولة العظيمة دائماً التقدم والرقي لتظل باستمرار النموذج والمثال للدولة الناجحة التي يقتدي بها الجميع .

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نهيان مبارك آل نهيان "

معالي الرئيس :

أخ رشاد هل تكتفي بالرد الكتابي لمعالي الوزير ؟ تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر أيضاً لمعالي الوزير ولكنني لا أكتفي بالرد ، وأطلب حضور معالي الوزير لنتناقش معه في هذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل تطلب حضور معالي الوزير ؟

سعادة / رشاد محمد بوخش :

نعم يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

حسناً ننتقل إلى السؤال التالي .

5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو/ د.عبدالله حمد الشامسي حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م ".

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية :

تمت زيادة رواتب كافة الموظفين المدنيين في الحكومة الاتحادية بمكرمة من قيادة الدولة في بداية عام 2008م ، إلا أن الموظفين الذين تقاعدوا قبل تاريخ 2008/01/01 لم تشملهم الزيادة أسوة بغيرهم ممن تقاعدوا بعد هذا التاريخ مع أنهم قدموا للدولة خدمات جليلة في مرحلة التأسيس حتى تقاعدهم .

فهل ستكون هناك زيادة في معاشات هؤلاء أسوة بغيرهم ؟ " .

معالي الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي الرئيس ، سعادة العضو الدكتور عبدالله ، في الإجابة على السؤال أود بدايةً أن أعطي خلفية بما تم بالنسبة لزيادة الرواتب ونحن يجب أن نفرق بما تم بين ما تفضل به سعادة العضو من زيادة

الرواتب وأعتقد أن سعادة العضو يتكلم عن الموظفين المدنيين والمقصود هو الموظفين في الحكومة الاتحادية الذين تقاعدوا .

فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته بتاريخ 2007/07/11 بزيادة معاشات المتقاعدين المدنيين في الحكومة الاتحادية بنسبة (70%) اعتباراً من 2008/01/01 وفقاً للضوابط التالية :

أ. رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى ستة آلاف درهم شهرياً وكان قبل ذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون درهماً لشاغلي الدرجة الرابعة في الحلقة الثالثة فما فوق أو ما يعادلها ، وألفين وخمسمائة درهم من شاغلي باقي الدرجات أو ما يعادلها .

ب. أن يكون الحد الأدنى للزيادة في المعاش التقاعدي ألفين وخمسمائة درهم شهرياً والحد الأقصى ستة آلاف درهم .

2. شملت هذه الزيادة المتقاعدين المدنيين الذين يتقاضون رواتبهم من الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية والمتقاعدين قبل إنشاء الهيئة ويتقاضون معاشاتهم من وزارة المالية .

3. استفاد من هذه الزيادة المتقاعدون قبل تاريخ 2008/01/01 .

4. قرر مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2009/04/05 زيادة معاشات المتقاعدين المدنيين في الحكومة الاتحادية خلال الفترة من 2008/01/01 ولغاية 2009/04/04 بنسبة (70%) وفقاً للضوابط التالية :

أ. أن يكون الحد الأدنى للمعاش ستة آلاف درهم شهرياً .

ب. أن يكون الحد الأدنى للزيادة في المعاش ألفين وخمسمائة درهم والحد الأقصى ستة آلاف .

5. قام مجلس الوزراء الموقر تنفيذاً لمكرمة صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " بزيادة الرواتب في الحكومة الاتحادية برفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لجميع المتقاعدين المدنيين في القطاعين الحكومي والخاص من ستة آلاف درهم إلى عشرة آلاف درهم اعتباراً من 2008/01/01 .

وما يطالب به الأخ هو زيادة المعاش التقاعدي ، إن الزيادة لا تأتي - معالي الرئيس - من الهيئة بل تأتي بقرار من الحكومة ، فلا علاقة للهيئة بزيادة معاشات التقاعد لأن هذه الزيادة يجب أن يقابلها زيادة في المخصصات المالية من قبل الحكومة الاتحادية ، وفي هذه الحالة أية زيادة في معاشات المتقاعدين وعندما يتقاعد المواطن يجب أن لا نفرق بين المتقاعد من الحكومة الاتحادية أو من القطاع الخاص أو التقاعد من الحكومة المحلية فهو متقاعد ، فأية زيادة في معاش التقاعد فإنها تنطبق على الجميع ، لذلك يجب أن تكون هناك مخصصات .

فالسؤال مع احترامي لسعادة العضو ليس له علاقة بهيئة المعاشات ، ويمكنني أن أضيف هنا أننا في الوقت الحالي نراجع نصوص قانون الهيئة بحيث أن ندرس ربط زيادة المعاش التقاعدي سنوياً بنسبة معينة من التضخم السنوي ، هذا في الوقت الحالي يقوم مجلس الإدارة بدراسة هذا الربط على أساس أن تتماشى الزيادة السنوية في معاش التقاعد للمتقاعد بنسبة معينة من التضخم طبعاً مربوط التضخم بمؤشر أسعار المستهلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، دكتور عبدالله تفضل .

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

شكراً معالي الرئيس ، أنا لا أكتفي بكلام معالي الوزير حيث يتحدث كأننا نحن نعيش في قارة وهو يعيش مع أنظمته في قارة أخرى . معالي الرئيس كم هي معاناة المتقاعدين ؟ أنا أسأل سؤالين ؟ المتقاعد هو إنسان قدم خدمة وأسس في هذه الدولة ، وكيان الدولة أساساً قام على هؤلاء المتقاعدين الذين هم مجموعة كبيرة قبل 2008/01/01 ، وقد شُكلت لجنة ومعالي الوزير كان عضواً فيها ، شكلت لجنة لزيادة المعاشات من أجل الغلاء الموجود في الدولة ، والغلاء الموجود في الدولة ألا يصيب هؤلاء المتقاعدين الذين قدموا خدمة للدولة ؟! هذه المشكلة من الأساس ، لأن الأساس في هذه اللجنة أننا طلبنا معالي الوزير لأنه كان عضواً أساسياً في اللجنة وهو وزير الدولة للشؤون المالية ، فمعاناة هؤلاء المتقاعدون كبيرة جداً ، الموظفون الذين تقاعدوا عام 2000 أشد وطأة ، إن وكيل الوزارة المساعد يا معالي الرئيس راتبه أربعة عشر ألف درهم ، والآن أنت تذهب لسوق السمك لتشتري السمك الكبير يكون سعرها في حدود خمسمائة درهم ، كل واحد منهم لديه أطفال ويحتاجون للمدارس كما هم أبناء الوزراء والوكلاء ويدرسون في مدارس خاصة ، المدرسة الخاصة كم هي رسومها ؟ يجب أن يشعر الناس بالآخرين ، ليس هناك نوع من المشاعر في لجنة تدرس الموضوع ويجب أن تدرس الموضوع من كافة النواحي وليس من ناحية مالية بالزيادة لفئة محددة والفئات الأخرى التي يجب تكريمها بالأساس وهم المؤسسون ، هؤلاء هم المفروض أن نكرمهم ونعطيهم أكثر من الحاليين ، لكن اللجنة أخفقت في هذه المسألة .

معالي الرئيس ، أنا لدي أمور كثيرة لكن مادام أن معالي الوزير تخلى وقال أن هذه ليست مسؤوليتي وتكلم كلاماً لا يعجبني لكن نحن اليوم في دولة عصرية قائمة على العدل والمساواة وهذه أبرز أسس الدولة الحديثة ، ودول العالم تنظر إلينا كدولة راقية عاملة شفافة فأين العدالة من هذا الظلم لهؤلاء

المتقاعدين المدنيين والعسكريين والتفرقة بينهم ؟! فهم أبناء الإمارات ، وما قامت به اللجنة من تفرقة بين المواطنين الموظفين يخالف نص دستوري .

يا معالي الرئيس هناك نص دستوري في دستور الإمارات – وهي المادة (14) وهي تنص على أن : المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع ، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم . وهذه لا تفرق بين مواطن ومواطن آخر لأن هذا المواطن تقاعد في فترة من الفترات ، وشيوخنا كرام وفيهم الخير لكن مثل هذه اللجان هي التي تسيء إلى مشايخنا .

معالي الرئيس ، أسئلتي قدمتها ورد علي معالي الوزير بأنه ليس صاحب شأن للرد عليها ، فمن هو صاحب الشأن ؟ أنت وزير الدولة للشؤون المالية وأكثر من ذلك من أين نحصل عليه ؟ هل أطلب الشيخ محمد بن راشد للحضور هنا ؟ أنت المسؤول يا أخي ، مؤسس الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان " رحمه الله " في لقاء له حول المتقاعدين العسكريين له قول يشرح الصدر ويقف معهم ليرد الظلم عنهم ويرفع رواتبهم ، وقف موقفاً لا أحد ينساه ، واليوم نحن في مجلسنا هذا نعلم أن الظلم أصاب المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأصبح غلاء المعيشة يحطم صبرهم وكرامتهم فلجأ الكثير منهم إلى جمعيات خيرية .

يا معالي الوزير ، ويا معالي الوزير اسمع الكلمة التي سأقولها لك ، أحد الضباط المتقاعدين اتصلت به وأخبرني - يا معالي الرئيس - أنه يتقاضى مبلغاً من جمعية خيرية ويلبس نظارة سوداء حتى لا يعرف أحد وجهه ، ألهذه الدرجة يكون في دولة الإمارات هذه الحالات ؟!

معالي الرئيس ، إنني من مجلسنا الوطني هذا أناشد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي أن يحل مشكلة المتقاعدين المدنيين والعسكريين ممن تقاعدوا قبل 2008/01/01 أسوة بالموظفين والعسكريين المتقاعدين في إمارة دبي ، إمارة دبي كانت سباقة إلى المساواة بين المتقاعدين القدامى والمتقاعدين بعد ذلك التاريخ ، ونحن في دولة الإمارات الذين نمثل الحكومة العليا أساؤوا إلى هؤلاء المتقاعدين ، فليس لنا إلا صاحب السمو محمد بن راشد .

معالي الرئيس ، هناك قضية في المحاكم الآن ، هناك قضية مرفوعة في المحاكم من قبل المتقاعدين العسكريين للمطالبة بحقهم الدستوري في المساواة ، القضية موجودة في المحاكم وبعد ذلك سيرفع المدنيون قضية مشابهة على الحكومة ويقولون فيها كيف تفرق بيني وبينك وهذا دستور الإمارات في المادة (14) فليقرأها معالي الوزير ، لجنة من اللجان فرقت بين اثنين ...

معالي الرئيس :

هل تود رفع توصية يا أخ عبدالله حول هذا الموضوع ؟

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

نعم لدي توصية لكن هذا السؤال تهرب منه معالي الوزير وقال أنه ليس صاحب شأن ...

معالي الرئيس :

حسناً شكراً يا أخ عبدالله ، معالي الوزير تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية)

شكراً معالي الرئيس ، مع احترامي لوجهة نظر سعادة العضو أود أن أؤكد أنه لا توجد هناك نصوص في قانون المعاشات تمنح الهيئة الحق في زيادة المعاشات التقاعدية ، فهذه نصوص واضحة للوزير ولمجلس الإدارة وإدارة الهيئة حيث تطبق النصوص القانونية واللائحة التنفيذية للقانون ، وأشرت أن هناك دراسة تتم للربط بين المعاش التقاعدي ونسبة التضخم سنوياً كما هو معمول في كثير من الدول، هذه نقطة .

النقطة الثانية : تفضل سعادة العضو بذكر لجنة ، وليس لي علم بهذه اللجنة ومن هم أعضاؤها وما قاموا به من دراسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، دكتور عبدالله ما هي التوصية ؟

سعادة / د. عبدالله حمد الشامسي : (النائب الثاني للرئيس)

معالي الرئيس ، معالي الوزير ما شاء الله عليه لو لم نطلبه واكتفينا بالوزير قرقاش لكان أفضل ، فقد تهرب من الموضوع وكأن ليس هناك شيئاً وكأن هؤلاء المواطنين ليسوا أبناء بلده ، فعلى الأقل يقف معهم بكلمة في هيئة المعاشات التي تتبع له ، وليقف موقفاً في مجلس الوزراء ليدافع عنهم ، وعموماً فإن نص التوصية موجود لدى الأمين العام ، وأنا أتمنى من الإخوة الأعضاء الكتابة في مواقع التواصل الاجتماعي ، اكتبوا في مواقع التواصل الاجتماعي هذا الكلام ، أنا عتبي على صحافتنا المحلية الموجودة ، فهي - أبداً - لا تذكر شيئاً عن المتقاعدين وآلامهم ، فأنا أتمنى من كل الإخوة الآن ومن الكل أن يذكر أن أعضاء المجلس الوطني يقفون مع المواطنين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً يا أخ عبدالله ، هناك نص للتوصية وهو " إن عدم مساواة المتقاعدين قبل 2008/01/01 والمتقاعدين بعد هذا التاريخ يخالف النص الدستوري للمادة (14) من دستور الإمارات ويطلب المجلس مساواة المتقاعدين المدنيين والعسكريين في رواتبهم التقاعدية بإخوانهم المتقاعدين بعد 2008/01/01 إحقاقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بين أبناء الإمارات جميعاً " ، وهذه نهاية التوصية والتوصية لأن فيها نص دستوري فسنحيلها إلى القانونيين والإخوة لهم وجهة نظرهم وسنبحثها في نهاية الجلسة ، والآن ننتقل إلى السؤال التالي .

6. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالاً لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة :

يحرص بريد الإمارات على تقديم أفضل الخدمات للعملاء ضمن خطته الاستراتيجية الرامية لتوسيع وتطوير سلسلة المكاتب البريدية المنتشرة في جميع أرجاء الدولة ، إلا أنه لم يتم إنشاء مكتب لبريد الإمارات بمنطقة المليحة التابعة لإمارة الشارقة .

فمتى سيتم فتح مكتب لبريد الإمارات بالمنطقة لتقديم خدمات للمواطنين والمقيمين بها ؟ " .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة)

شكراً معالي الرئيس ، شكراً لسعادة العضو على اهتمامه بتوفير الخدمات في منطقة مليحة بشأن مكتب بريدي ، وأود أن أوضح لسعادة العضو أن مجموعة بريد الإمارات تسعى دائماً لتطوير

خدماتها وفقاً للخطط الاستراتيجية للمجموعة ، وتسعى للتواجد في المدن والمناطق النائية أينما أمكن وعلى أساس أن نوفر الجهد على جميع المواطنين والمقيمين ، وإذا كانت بلدية الشارقة هي الجهة المعنية بالتخطيط العمراني في إمارة الشارقة إلا أنها لم تقم بمخاطبة مجموعة بريد الإمارات بشأن تخصيص أرض للخدمات البريدية ، وعادةً عندما يكون هناك تخطيط في أي منطقة لأي مدينة تكون هناك مناطق للخدمات وتخاطب الجهات المعنية بتوفر قطعة أرض أو إذا كانت الجهة المعنية تقوم ببناء مبانٍ فتخاطبها لاستخداماتها العدة ، ونحن لم نستلم شيئاً - حسب علمي - في بريد الإمارات لكن نحن ننظر لجميع المناطق بأن البريد هو خدمة اجتماعية رغم أن قانون المجموعة يحدها على أساس أن تكون ربحية لكننا نقوم دائماً بدراسات الجدوى لكل المناطق والأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية لأي منطقة ، وسوف يتم في إطار توسع خدمات البريد في منطقة مليحة بفتح مقر في جمعية الشارقة التعاونية بدايةً ، وكذلك تركيب مائتين وخمسين صندوق بريدي في المرحلة الأولى ، ومن ثم سوف تقاس الخدمات ونسبة المراجعين وعدد المشتركين في صناديق البريد للانتقال للمرحلة الثانية بالتنسيق مع الجهات المعنية لتخصيص أراضٍ للمجموعة لبناء مكتب بريدي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير عبيد الطاير ، وأود أن الفت النظر إلى ان منطقة المليحة فيها بلدية ذات استقلال اداري ومالي معنية بمنطقة المليحة ، وأود أن اقول لمعالي الوزير أنني تقدمت قبل خمس سنوات إلى معالي الوزير سلطان المنصوري وأمر بتشكيل فريق للذهاب إلى منطقة المليحة ، ولكن أعتقد أن الأمر تم تعليقه منذ تلك السنة ، واليوم أنا أتعهد لمعالي الوزير إذا كان بحاجة لأرض أن أوفر له الأرض خلال أسبوع ، وهذا التعهد أقوله أمام المجلس ، والأخ سالم بن هويدن هو عضو في هذه اللجنة ومن الممكن أن يوفر لنا أرض خلال اسبوع إذا كان الموضوع موضوع تخصيص أرض لمجموعة بريد الإمارات .

معالي الرئيس ، منطقة المليحة يزيد عدد سكانها على سبعة آلاف نسمة ، وفيها أكثر من (13) قرية ، وهي ملتقى من مدينة العين – الإمارات الشمالية والساحل الغربي لدبي والشارقة إلى الساحل الشارقة لإمارة الفجيرة وخورفكان وكلبا ، فنعم هي منطقة حيوية ومنطقة ناشئة جديدة وفيها سكان وفيها عدة مبانٍ حكومية ، وأعتقد أن الجهة الوحيدة التي لم يكتمل وجودها في هذه المنطقة هي بريد الإمارات ،

وبريد الإمارات كما ذكر معالي الوزير هو عبارة عن مجموعة من الخدمات تقدم في مكان واحد سواء كان لدفع فواتير كهرباء وماء أو مخالفات أو عقود إيجار وغير ذلك من الأمور ، ومعالي الوزير تكلم عن أنه إن شاء الله سيتم فتح مكتب في جمعية الشارقة التعاونية ، وهذه سيتم اكتمال إنشاؤها – إن شاء الله – بعد أربع أو خمس سنوات ، والموجود حاليا هو موقع صغير للجمعية لا يتحمل المرور فيه ، فكيف يكون فيه مكتب لبريد الإمارات ! فأعتقد أن معالي الوزير يتكلم عن الجمعية الجديدة القادمة التي ستنشأ – إن شاء الله – في موقع جديد والتي ستكون جاهزة بعد خمس سنوات ، أنا أتمنى من معالي الوزير أن يتم تطبيق نفس ما طبق في مدينة المدام وذلك باستئجار محلين أو ثلاث محلات ، والمنطقة موجود فيها محلات ومتوفرة وبإيجار – اعتقد – في متناول الجميع ، وبذلك يتم فتح مكتب بريد الإمارات في منطقة المليحة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة)

شكرا معالي الرئيس ، سبق وذكرت أن ذلك ضمن خطتنا ، وأود أن أشكر سعادة العضو يما يخص ما ذكره عن تخصيص الأرض لبريد الإمارات ، وأقول أن الأرض لها متطلباتها من مواقف وأن تكون على شارع رئيسي وكذلك أن تكون الخدمة من الاتصالات والكهرباء متوفرة في هذه المنطقة ، فأنا أشكر سعادة العضو على تبرعه وسوف أطلب من إدارة المجموعة التواصل مع الجهة المعنية في بلدية مليحة ، فإذا توفرت الأرض فكما ذكرت نحن نسير على خطة معينة لتوفير هذه الأمور لأنه بالإمكان توفير الصناديق البريدية بسرعة لكن بناء مقر معد من تصميم وأذونات وتراخيص وعدم ممانعات من الجهات المعنية فهذه الأمور تأخذ وقت ، والتصميم يأخذ وقت ، وكذلك إجراءات طرحه للمناقصة يأخذ وقت ، فذكرت أنا أننا في البداية سوف نقوم بهذا ومن ثم دراسة الجدوى ، فمع احترامي لسعادة العضو لكن أمورنا لا تأخذ خمس سنوات ، فهناك في الوقت الحاضر وأعتقد أن مجلسكم الموقر طلب مناقشة موضوع " سياسة مجموعة بريد الإمارات " وبإمكاننا التطرق حينها إلى جميع النقاط في هذا الشأن ، فبريد الإمارات لديه أكثر من (122) فرع في الدولة ، وهو يقدم خدمات على مستوى عالٍ جداً ، ونحاول دائما أن نرتقي بخدماتنا ، وأؤكد لسعادة العضو اننا سوف نعطي هذا الأمر الاهتمام الكافي ،وهو يعتمد على الجدوى الاقتصادية لحجم المكتب والكثافة السكانية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مصبح الكتبي .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، أود أن أصحح لمعالي الوزير ، فأنا لم أذكر مسألة الخمس سنوات لإنشاء بريد الإمارات وإنما خمس سنوات لإنشاء جمعية تعاونية جديدة في منطقة المليحة بخلاف الموجودة حاليا ، وهذه حتى الآن لم تبدأ ، لكن مراحل الإنشاء تأخذ خمس سنوات ، فبعد خمس سنوات يفتح معالي الوزير مكتب بريد فيها ! لا ، فأنا كما تعهدت بالأرض فخلال أسبوع من الممكن أن يتم توفير هذه الأرض ، فأنا وعدت ، لكن انا الآن أطلب من معالي الوزير افتتاح مكتب باستئجار محلين أو ثلاثة محلات ،وهذا سهل ويمكنني أن أساعد في ذلك ، فأنا أعرف أصحاب هذه الأراضي أو البنايات وسوف يساعدون في هذا الأمر ، واعتقد أنه ليس من الصعب افتتاح مكتب بريد ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية – رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة)

معالي الرئيس ، هناك اجراءات تتم في البريد ، فإذا كانت الإدارة ترى أن بإمكانها بعد تخصيص الأرض أن تقيم المقر أو مكتب البريد وأن هناك جدوى منه فسوف تقيمه بسرعة ، أما عندما نقوم بالاستئجار فهناك تكلفة سواء تكلفة الديكور والتركيبات والتوصيلات ، فليس بإمكاننا أن نقوم بالاستئجار ونبدأ به لمدة سنة أو سنة ونصف وبعد ذلك ننتقل ، فهناك أمور مالية يجب حسابها ، وأنا اؤكد لسعادة العضو أن إدارة البريد سوف تدرس الخيارات ، ومن ثم ترى أي خيار يجب أن تتبناه بما فيه مصلحة الجمهور والمتعاملين وتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين وكذلك مراعاة استمرارية الخدمة في المنطقة وسرعة تقديمها للمنطقة ، وشكرا .

البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

2. مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014.

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة / علي عيسى النعيمي - مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية إلى المكان المخصص للمقرر .

الآن أيها الاخوة والأخوات ، كما تعرفون بأن اللجنة المالية ناقشت مشروعي القانونين المعروضين أمامكم وبحثتهم ، والحقيقة تُشكر اللجنة على جهودها خاصة أن القانون الثاني جاءنا متأخراً من الحكومة ، وهذا الأمر سبق ان خاطبنا الحكومة في شأنه وهو ضرورة تقيد الحكومة بالمواعيد الدستورية في تقديم المشاريع المالية إلى المجلس ، والإخوة في اللجنة لم يقصروا ، فقد قاموا بواجبهم وضغطوا على أنفسهم وناقشوا الميزانية وحللوها – طبعا – بالتشاور والتفاهم وسؤال مختلف الجهات المعنية سواء كانت وزارة المالية أو الجهات الأخرى خاصة ، وأن الميزانية – كما تعلمون – مرتبطة بالعديد من النشاطات الحكومية التي تخص المواطن خاصة في مجال التربية ومجال الصحة ومجال البيئة وغيرها من المجالات المهمة ، فاللجنة قامت مشكورة بهذا العمل ، والتقرير – طبعا – اطلعتم عليه ففيه التوضيح الكامل لنشاطهم والجهات التي التقوا بها والملاحظات والمقارنات وعلاقة المواد بالخطط التشغيلية للحكومة ، وعلاقتها باستراتيجية الحكومة ، فقد ناقشوا مختلف القضايا اللوجستية والتنظيمية والمالية باستفاضة وكالعادة – طبعا – الآن سوف يقرأ سعادة المقرر – كما جرت العادة في القوانين – الملاحظات الأساسية لدراسة مشروع الميزانية ، فهذه الملاحظات الأساسية سوف تقرأ ثم بعد ذلك ننتقل إلى مناقشتها ، تفضل الأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، كوني عضو في لجنة الشؤون المالية أود ان انوه إلى بعض النقاط التي أثرت على عمل اللجنة وذكرتها معاليك ومنها التالي :

معالي الرئيس ، الكل مدرك لأهمية اعتماد مشروع الميزانية ، وأنت شخصيا في كلامك كنت متابعا للجنة وتحثها بشكل مستمر على الانتهاء من اجتماعاتها والالتقاء بالجهات الحكومية ، رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة مشكورين أخذوا بتوجيهاتك ، وقدموا مناقشات الميزانية على مشاريع القوانين الأخرى الموجودة ، لكن – معالي الرئيس – وصول المشروع متأخراً على الرغم من أنه في الباب الثامن المادة (29) من الدستور تشير إلى إعطاء مدة شهرين كما تفضلت ، فإلى الآن موضوع وصول البيانات المالية ووصول الميزانية للمجلس فيه خلل من ناحية الالتزام بالمادة (129) ، ومطلوب منا – معالي الرئيس – كلجنة انهاء المشروع في ستة اسابيع حسب اللائحة الداخلية للمجلس

وتقديم التقرير للمجلس ، وقد اجتهدت اللجنة في اجتماعاتها واقتصرت – فقط – على أربع جهات ، وهذا بسبب الوقت أولا ، وثانيا بسبب أن البيانات لم تكن متوفرة عندما وصلت الميزانية ، لذلك فإن اللجنة اجتهدت باجتهاد شخصي من سعادة رئيس اللجنة على الاكتفاء بالاجتماع بأربع جهات والتي تعتبر الأكثر ارتباطا باحتياجات المواطنين وهي التعليم والصحة والبيئة والشؤون الاجتماعية ، ولم يتم الالتقاء ببقية الجهات واكتفينا بالبيانات الصادرة . معالي الرئيس ، على الرغم من أن فريق عملنا في الوزارة ، وأكرر – فريق عملنا في الوزارة – لأننا في قارب واحد بدأوا إعداد الميزانية في شهر اربعة من سنة 2012م يا معالي الرئيس ، فالجدول المعد من الوزارة مشكورين هو أن يبدأوا في إعداد الميزانية في شهر أربعة من سنة 2012م ، وفي النهاية نصل حتى اليوم والبيانات ناقصة ! أعتقد أننا بحاجة لوقفة على مشروع إعداد الميزانية ، كذلك – معالي الرئيس – أود التنبيه لموضوع مهم في الميزانية ، فنحن في كل سنة نقول أننا اتخذنا في الميزانية منهج الميزانية الصفرية ، اي ميزانية برامج ومشاريع ، والمشاريع والبرامج مربوطة بأداء ونتائج ، وعليه كان من الضروري توفير معلومات مهمة للجنة عن الجهات الحكومية ، معالي الرئيس ، في أول اجتماع طلبنا بيانات من الوزارة ، وتاريخ الرسالة هو 11/26 وفيها نطلب بيانات أداء الوزارات التي تطلب ميزانية برامج ومشاريع حتى تمولها الحكومة لتنفيذ المشاريع ، فتاريخ الرسالة هو 11/26 واليوم هو 12/24 ، أي تقريباً بعد مضي شهر وحتى اليوم لم يأت الرد وهي معلومات ضرورية تساهم في مناقشة الميزانية . في الختام – معالي الرئيس – أتمنى – كما قلت في البداية من فريق عملنا في الوزارة مراجعة الجدول الزمني لمراحل اعداد الميزانية ، والحرص على تزويدنا بجميع البيانات الضرورية والتقارير المالية المفصلة للجهات الحكومية وخاصة الخدمية منها لضمان مراجعة شاملة لاحتياجات هذه الجهات للوصول إلى الهدف الأسمى الذي أمرنا به قائدنا صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان " حفظه الله " وهو اسعاد مواطنينا ، وشكرا .

معالي الرئيس :

طبعا الموضوع الذي ذكره الأخ مروان موضوع حساس وهو موضوع دستوري وتنظيمي وسياسي هام ، وهذا – طبعا – سيكون أحد المحاور التي سيناقش فيها المجلس معالي وزير المالية ، والآن نحن حسب المشروعين اللذين أمامنا أرى أن نبدأ بالمشروع الثاني وهو المشروع الأكبر ، ثم نعود إلى مشروع الاعتماد الإضافي ، لذلك سنبدأ الآن بمشروع القانون الاتحادي بشأن ربط الميزانية

العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014م ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

2. مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014.

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، كما ذكرت سننتقل إلى الصفحة رقم (27) وسنكتفي بتلاوة البند " خامساً : الملاحظات الأساسية لدراسة مشروع الميزانية " من تقرير اللجنة فليتفضل سعادة المقرر بتلاوة هذه الملاحظات*.

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

خامسا : الملاحظات الأساسية لدراسة مشروع الميزانية :

ترى اللجنة أن ملاحظاتها الأساسية يمكن إبرازها في إطار الآتي:

1. ورود مشروع الميزانية للمجلس قبل السنة المالية بأقل من شهرين ، مخالفا بذلك نص المادة (129) من الدستور التي تنص على أن " يعرض مشروع الميزانية السنوية للاتحاد متضمناً تقديرات الإيرادات والمصروفات ، قبل السنة المالية بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها وإبداء ملاحظاته عليها ، وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس الأعلى للاتحاد ، مصحوبة بهذه الملاحظات لإقرارها" حيث ورد مشروع الميزانية العامة بتاريخ 2013/11/13م ، ووفق النص الدستوري فإنه كان من المفترض أن يصل قبل الأول من شهر نوفمبر .
2. ضرورة تخصيص كافة الإمارات نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للدولة وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما قانون الميزانية إعمالاً لحكم المادة (127) من الدستور.
3. استمرار مراعاة الحاجة الماسة لبعض الإمارات بشأن مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الاجتماعية والاتفاق مع سلطة الإمارة المعنية عند التنفيذ إعمالا لحكم المادة 132 من الدستور .

* تقرير اللجنة كاملاً في شأن مشروع القانون (2) ملحق رقم (3/أ) بالمضبطة .

4. إن نتائج دراسة الأولويات المجتمعية قد أشارت إلى ضرورة توفير اعتمادات مالية للوظائف المستحدثة في ميزانية وزارة الصحة بهدف تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية المكتملة الإنشاء وكذلك رصد اعتماد مالي للتأمين الصحي وعلاج السرطان والعلاج النفسي ، وإنشاء هيئة للرقابة الدوائية أو تعزيز كوادر إدارة الرقابة الدوائية بما يحقق الهدف.

5. بالنظر لصدور قانون الموارد الوراثية النباتية فقد أصبح ضرورياً توفير اعتمادات مالية لوزارة البيئة بما يحقق الهدف المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية من خلال إنشاء بنك للجينات الوراثية يسهم في حفظ وصيانة الموارد الوراثية النباتية.

6. ضرورة إنشاء هيئة للاعتماد الاكاديمي للمدارس الخاصة بوصفها أولوية مجتمعية وتسهم في ذات الوقت في تحقيق باقي أهداف الميزانية من تحسين لمستويات تعلم الطلبة، وغيرها من أهداف للميزانية ، حيث لم يرد الاعتماد الأكاديمي إلا كخطة تشغيلية فرعية في الهدف السادس تحت عنوان " ترخيص المعاهد والمدارس الخاصة ".

7. أهمية زيادة الاعتمادات المالية للمساعدات الاجتماعية وإدخال فئات جديدة تبعاً لما أكدته الأولويات المجتمعية.

8. ضرورة استكمال رأس مال مصرف الإمارات للتنمية إلى خمسة مليارات درهم بحسب نص قانون إنشاء المصرف حتى يستطيع أن يؤدي الدور المنوط به.

وإذ تقدم اللجنة تقريرها وما ورد به من ملاحظات فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ دراسة هذا المشروع " .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة المقرر ، قبل أن نبدأ النقاش ، ومن المؤكد أن الإخوة الأعضاء لديهم العديد من الملاحظات على تقرير اللجنة وعلى العديد من القضايا فقد طلبت الحكومة أن تقدم تقريراً* مختصرا عن الميزانية ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، أطلب من سعادة سعيد اليتيم - الوكيل المساعد بتقديم هذا العرض .

* العرض التقديمي الذي قدمته الحكومة في شأن مشروع القانون (2) على شاشة العرض بقاعة المجلس ملحق رقم (3/ب) .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة الوكيل .

سعادة / سعيد راشد اليتيم : (وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون الموارد المالية)

بسم الله الرحمن الرحيم ، نعرض عليكم الإجراءات التي قامت بها وزارة المالية لإعداد خطة ميزانية الأعوام من 2014 - 2016م ، في البداية نعرض عليكم الخطوات التي اتخذت في وزارة المالية ، وخطة الجدول الزمني الذي تم على أساسه إعداد الميزانية ، فيظهر عندنا في الرسم التوضيحي المعروض أمامكم على شاشة العرض أن الإجراءات بدأت من شهر مارس وابريل في عام 2012م بالتعاون والتنسيق مع الجهات الظاهرة أمامكم وهي مجلس الوزراء الموقر واللجنة المالية والاقتصادية ووزارة شؤون مجلس الوزراء والوزارات والجهات الاتحادية ووزارة المالية ووزارة الأشغال ، في بداية الخطة كان هناك تنسيق وعرض الخطة على اللجنة المالية والاقتصادية وبالتعاون مع وزارة شؤون مجلس الوزراء بصفتهم المسؤولين عن إعداد الخطة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية والوزارات والجهات الاتحادية بشأن يعني التحضير للخط ووزارة المالية - طبعا - بالتنسيق مع جميع هذه الجهات ، وفي الخطوة الثانية قامت وزارة المالية بتطوير التعاون مع الوزارات ومجلس الوزراء لتطوير الخطة الاستراتيجية وتحديث هياكل البرامج التي ستتبناها الوزارات في الخطة الجديدة إن شاء الله ، وفي نفس الوقت قامت وزارة المالية بعمل دراسة كاملة عن موضوع تنبؤات الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال خطة الميزانية 2014 - 2016 ،

فخلال شهر ديسمبر من عام 2012م كان عندنا عرض للجنة المالية والاقتصادية بشأن عرض الأهداف الاستراتيجية للحكومة والموارد المالية المتاحة لتنفيذ هذه الخطة ، وفي يناير من عام 2013م قامت وزارة المالية بعرض الخطة على مجلس الوزراء الموقر لاعتمادها واعتماد التمويل المتوقع لتنفيذ هذه الخطة والتوجيه بشأن هذا الموضوع .

الخطوة التي تلت بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد التمويل المخصص لهذه الخطة قامت وزارة المالية بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات الاتحادية بعمل ورش وتدريب لهذه الجهات بشأن آلية إعداد خطة الموازنة ، وفي نفس الوقت قامت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الأشغال بإعداد الخطة الخاصة بمشروعات البنية التحتية التي ستتولى الحكومة الاتحادية تنفيذها خلال الأعوام من 2014 - 2016م ، بعد ذلك قامت وزارة المالية بإجراءات داخلية فيها بتقييم النظام الآلي لإعداد ميزانية الحكومة وبترقية هذا النظام والبدء بتحميل البرامج والأهداف الاستراتيجية على هذا النظام ، وتوجيه

الوزارات والهيئات الاتحادية بربط الموظفين في الحكومة الاتحادية بالأهداف الاستراتيجية والخطط والأنشطة والخدمات التي سيتم تنفيذها خلال هذه الخطة .

في شهر مارس من عام 2013م أصدرت وزارة المالية تعميم إعداد الميزانية للوزارات ، وتم البدء الفعلي لإعداد الميزانية من حيث التكاليف والبيانات المالية المفروض أن توفرها الوزارات والهيئات الاتحادية ، وقد استغرقت هذه العملية مدة شهرين ، وبعد هذه المرحلة قامت وزارة المالية بعرض المسودة الأولى في شهر مايو على اللجنة المالية والاقتصادية الموقرة ، وفي نفس الوقت أعادت وزارة المالية دراسة تحديث البيانات الخاصة بإيرادات الحكومة الاتحادية قبل أن ترفعها مرة ثانية للجنة المالية الاقتصادية في شهر سبتمبر من هذا العام ، بعد ذلك قامت وزارة المالية برفع المشروع في شهر أكتوبر لمجلس الوزراء الموقر ، وبعد ذلك صدر القرار وتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بإصدار قانون الميزانية العامة للحكومة الاتحادية .

بالنسبة للمراحل التي تمت فيها إعداد الميزانية من حيث تطوير هيكل البرامج في الخطة الجديدة مقارنة بالخطة التي اكتملت من 2011 - 2013م ، فكان هناك تنسيق بين وزارة المالية ومكتب رئاسة مجلس الوزراء بإدخال هيكل الخدمات إلى هيكل البرامج حيث صار عندنا الان في الحكومة احتساب تكلفة الخدمات التي تقدمها الحكومة الاتحادية للمجتمع والجمهور ، فقد تم إضافتها إلى هيكل البرامج ، وتم وضع الآليات لاحتساب هذه الخدمات وتصنيفها إلى خدمات رئيسية تقدمها الوزارات والجهات الاتحادية ، وخدمات تكميلية وخدمات فرعية ، وتم ربط موظفي الحكومة بهذه الخدمات واحتساب التكاليف الخاصة بهذه الخدمات التي تقدم الحكومة الاتحادية ، وهذا كان لأول مرة على مستوى الميزانية أن تستطيع الحكومة تقدير تكاليف الخدمات التي تقدم للجمهور .

كذلك عندنا تعريف - طبعا - الأهداف الاستراتيجية : فهي النتائج التي تؤثر مباشرة على المجتمع ، وتتناول الحاجات والمصالح المحددة للمتعاملين .

أيضا عندنا البرامج والخدمات الرئيسية ، وهذه تأتي في نفس المستوى في هيكل البرامج .

عندنا الأنشطة والخدمات الفرعية والخدمات التكميلية التي تم تعريفها بأنها الخدمات المساندة والأنشطة التي تقوم بها الوزارات والهيئات الاتحادية لدعم الخدمات الرئيسية التي تقدمها .

أيضا هذا الرسم التوضيحي يبين لنا بشكل مفصل أكثر عدد الخدمات التي تم تعريفها في الميزانية العامة للاتحاد ، وعدد الأهداف الاستراتيجية على مستوى الوزارات والهيئات الاتحادية وعددها (200) هدف استراتيجي ، كذلك عندنا (1460) برنامجاً تأتي تحت الهدف الاستراتيجي ، كذلك تم

تعريف واحتساب تكلفة (5032) نشاطاً ، وهناك خدمات فرعية عدد (3349) ، وعدد (1075) خدمات تكميلية ، وعدد الخدمات والأنشطة (9456) نشاطاً تكلفتهم بالنسبة للوزارات (23) مليار و (934) مليون درهم .

أيضا عندنا في الهيئات المستقلة تكلفة الخدمات والأنشطة مبلغ (5) مليار و (866) مليون درهم ، طبعا عندنا في الحكومة الاتحادية بعض الجهات لا تخضع لهيكل البرامج والخدمات وهذه تكلفتها (8.5) مليار مثل وزارة الدفاع والإعانات الخاصة بالمعاشات .

هذا الرسم التوضيحي يبين لكم توزيع الموازنة العامة للحكومة الاتحادية على مستوى الخدمات الرئيسية والخدمات التكميلية في الوزارات ونصيب كل الوزارات والهيئات من هذه الخدمات ، وطبعا هذه كلها كما ذكرت لكم تكلفتها محسوبة في الميزانية العامة ، والإنفاق يكون على مستوى النشاط والهدف والخدمة في الموازنة .

تكلمنا عن الخطة الزمنية وعن ترقية الأنظمة المالية في وزارة المالية وربط المشروعات الاتحادية حاليا التي تنفذها وزارة الأشغال حيث أنها مربوطة بالبرامج والأهداف الاستراتيجية في الوزارات ، أيضا عندنا لأول مرة - طبعا - المرحلة الأولى من تطوير النظام الآلي شمل الوزارات في خطة 2011 - 2013 وحاليا تم ضم الهيئات الاتحادية المستقلة ، حيث تم ضم (28) جهة للنظام المالي الخاص بإعداد الميزانية ، وتم تدريب الوزارات والهيئات على الآلية الجديدة لإعداد الميزانية العامة ، ولأول مرة تم ربط النظام الآلي مع نظام " بياناتي " في هيئة الموارد البشرية ، وتم ربط موظفي الحكومة حيث أن لدينا (62900) موظفاً معرفين حاليا في النظام المالي ومربوطين بالخدمات والأنشطة التي تقدم الوزارات والجهات الاتحادية وتكلفتهم محسوبة في الميزانية .

كذلك عندنا ورش عمل ، وهناك موظفين قامت الوزارة بتدريبهم ، وعندنا دراسة قامت بها وزارة المالية في نفس الوقت بالتعاون مع البنك الدولي لمراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم العالي وقطاع الصحة كمرحلة أولى .

تكلمنا عن إصدار التعميم وعمل اللقاءات مع الوزارات وتحديث الأدلة الاسترشادية للعرض على الوزارات ، هذا بالنسبة للخطوات التمهيدية والتحضيرية لإعداد الموازنة العامة للحكومة .

بالنسبة للبيانات المالية التي نعرضها على مجلسكم الموقر اليوم ، فوزارة المالية تعرض على مجلسكم الموقر خطة الميزانية العامة ، فعندنا البيانات المالية لمجموع الإيرادات ومجموع المصروفات ، ففي عام 2014 الميزانية المعروضة أمامكم وتقديرها (46) مليار و (180) مليون

درهم ، وكذلك المصروفات (46) مليار و (180) مليون درهم ، وهذا يبين لكم أن وزارة المالية بالتعاون مع الجهات الاتحادية بذلت جهودها بحيث لا تصدر الميزانية بعجز تمويلي .

إجمالي المتوقع أن تنفقه الحكومة الاتحادية خلال الثلاث سنوات القادمة هو (193) مليار و (64) مليون درهم ، ووزارة المالية - طبعا - كل ستة شهور تحدث الإيرادات وتعرضها على مجلس الوزراء الموقر للوقوف على أي انحرافات قد تكون موجودة في الإيرادات ، وهذا يبين لكم خلال السنوات 2011 - 2013م الفرق بين المصروفات في الحكومة الاتحادية وبين الإيرادات التي كانت تحصل حيث كان عندنا عجز بين المصروف وبين الايراد كانت وزارة المالية تغطيه من خلال الاحتياطيات الموجودة ، وفي الأعوام من 2014 - 2016م نتوقع - إن شاء الله - أن لا يكون عندنا عجز ، وهذا سيكون أحد الأشياء الجيدة بالنسبة للوزارات والهيئات بحيث لا يكون هناك أي عجز في التمويل .

هذا الرسم التوضيحي يبين لكم الإيرادات الخاصة بالحكومة الاتحادية ، فعندنا (41%) من إيرادات الحكومة تأتي من مساهمة الإمارات ، وأيضا عندنا عوائد استثمارات الحكومة الاتحادية وهي تمثل 14% ، وأيضا عندنا إيرادات الوزارات من الرسوم والخدمات التي تقدمها (45) مليار درهم ، هذه تفاصيل الإيرادات على مستوى السنوات 2014 - 2016م ، والآن سنأخذ المقدر تحصيلها في عام 2014م ، فعندنا مساهمة الإمارات (18) مليار و (941) مليون درهم ، وهي مساهمة إمارة أبوظبي (10) مليار و (853) مليون درهم ، ومساهمة أبوظبي - خدمات مؤداة تقدم للدفاع (6) مليار و (888) مليون درهم ، ومساهمة إمارة دبي مليار ومائتي مليون درهم ، وعوائد الاستثمار مبلغ (6) مليار و (488) مليون درهم من المصرف المركزي ومن مؤسسة الإمارات للاتصالات وشركة الاتصالات المتكاملة " دو " ومؤسسات استثمارية أخرى تساهم فيها الحكومة الاتحادية ، كذلك عندنا إيرادات الوزارات وحق الامتياز الاتحادي وهو على شركة الاتصالات وشركة " دو " وإيرادات الرسوم مقابل الخدمات وهذه مبلغ (20) مليار و (749) مليون درهم ، ومجموع الإيرادات كاملة في عام 2014م (46) مليار و (180) مليون درهم ، وهذا الرسم يبين لكم إجمالي المصروفات في عام 2014م ، فمصروفات الوزارات (31) مليار و (422) مليون درهم ، ، ومصروفات الهيئات المستقلة (6) مليار و (492) مليون درهم ، وطبعا الجهات المستقلة تمثل الدعم الاتحادي ، وعندهم أيضا إيرادات أخرى تسمى الإيرادات الذاتية ، وكذلك عندنا المنافع الاجتماعية مبلغ (4) مليار و (320) مليون درهم ، والمصروفات الاتحادية (مليار) و (997) مليون درهم ، وعندنا - أيضا -

المشروعات الإنشائية في وزارة الأشغال (948) مليون درهم ، وجهاز الإمارات للاستثمار مليار درهم ، وبذلك يكون مجموع المصروفات (46) مليار و (180) مليون درهم وهي تساوي مجموع الإيرادات التي عرضناها عليكم في الشريحة السابقة .

هذه الشريحة - طبعا - تبين لكم التوزيع القطاعي للميزانية العامة للاتحاد ، فهناك الشؤون الحكومية (39) والاستثمارات المالية (2.2) ، والتنمية الاجتماعية (39.9) ، والمنافع الاجتماعية (9.4) ، والمصروفات الاتحادية الأخرى والبنية التحتية .

هذه الشريحة توضح توزيع الاعتمادات الاجتماعية من التعليم والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية وبرنامج زايد للإسكان والخدمات الأخرى والمعاشات ، هذا مختصر بالنسبة لتفاصيل الميزانية العامة للحكومة الاتحادية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا جزيلا ، ننتقل الآن إلى الإخوة الأعضاء ، تفضل الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا معالي الوزير وفريق العمل في وزارة المالية على العرض المقدم ، معالي الرئيس ، أنا عندي ثلاث مداخلات أو أربع مداخلات ، وهذه أول مداخلة ، فأبدأ مداخلتي أولا من ورقة العرض التي قدمتها وزارة المالية حول " إجراءات إعداد مشروع خطة الميزانية للسنوات 2014 - 2016م) ففي الصفحة الخامسة

ورد بها التعاريف الرئيسية ومبادئ هيكل البرامج :

يشكل هيكل البرامج الإطار الذي يتم بموجبه إرساء وتحديد إجراء إعداد الميزانية كما يلي : ويتألف من الهدف

الاستراتيجي البرامج ، الخدمات الرئيسية ، الأنشطة ، الخدمات الفرعية ، الخدمات التكميلية ، والأهداف الاستراتيجية : النتائج التي تؤثر مباشرة على المجتمع وتتناول الحاجات أو المصالح المحددة للمتعاملين - طبعا يقصد بها حسب تفسيري للمجتمع - .

ثانيا : البرامج والخدمات الرئيسية ، وهي المخرجات أو الخدمات أو المبادرات التي تقدمها الوحدات الحكومية إلى المجتمع أو التي تتبناها الوحدات الحكومية لتطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين - أيضا للمجتمع - .

رابعا : الأنشطة " الخدمات الفرعية والخدمات التكميلية " : وهي الأفعال الفردية التي تشكل مخرجا عند جمعها معا - أيضا للمجتمع - فخلال مرحلة إعداد الميزانية يتم تخصيص التكلفة على مستوى الأنشطة والخدمات الفرعية والتكميلية وصولا إلى التكلفة الإجمالية للأهداف الاستراتيجية والبرامج على مستوى كل جهة اتحادية ، هذا حسب خطة وزارة المالية ، ومن خلال مراجعتي للميزانية يا معالي الرئيس ، أنا أريد الربط ، فنحن نتكلم عن ميزانيات لثلاث سنوات وأريد أن أربطها بتوصيات المجلس وتفاعل المجلس الوطني من خلال هذا المنبر أو من خلال هذا العمل .

فنسبة المصروفات الثابتة والمتغيرة إلى إجمالي الميزانية الاتحادية للأعوام 2011 - 2013 لأنها مربوطة بتوصيات ومواضيع نوقشت في المجلس ، فأرجو السماح بعرضها بهذه الطريقة :

ففي عام 2011م - معالي الرئيس - نسبة (91.8%) من الميزانية الاتحادية مثلت الرواتب والأجور والمصروفات السلعية والخدمية والمنح والمنافع الاجتماعية الخاصة والنسبة المتبقية وهي (8.2%) فقط خصصت للمصاريف المتغيرة والأصول قيد الإنجاز .

في عام 2012م نسبة (92.5%) من الميزانية كانت تمثل الرواتب والأجور والمصروفات السلعية والخدمية وأخرى ، ونسبة (7.5%) فقط المصروفات المتغيرة والأصول قيد الإنشاء والمشروعات والأصول المالية الأخرى المتعلقة بالمجتمع .

وفي عام 2013م نسبة (95.6) من الميزانية للرواتب والأجور والمصروفات السلعية والخدمية ونسبة (4.4%) للمصروفات المتغيرة والأصول وقيد الإنجاز .

وفي عام 2014م وهي تتمشى مع عام 2015 و 2016م نسبة (95.8%) تمثل الرواتب والأجور والمصروفات السلعية والخدمات ، ونسبة (4.2%) تمثل المصروفات المتغيرة والأصول قيد الإنجاز، فهذا التحليل أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار ويربط بين الواقع والواقع ، هذا الجانب الأول .

الجانب الثاني معالي الرئيس : خلال الفصلين التشريعيين الرابع عشر والخامس عشر ناقش المجلس الوطني (91) مشروعاً للحكومة ، وناقش (38) موضوعاً ، وقدم أو نوقش (316) سؤالاً خلال هذين الدورين ، وخلال هذه المجموعة من الأسئلة - أذكر فقط بشكل مختصر - : وزارة التربية والتعليم بلغت أولويات اجتماعية (134) أولوية اجتماعية من خلال هذا الطرح ، الأشغال (42) أولوية اجتماعية ، الصحة (116) أولوية ، وزارة البيئة (29) ووزارة الاقتصاد (103) ، ولا أريد الدخول في التفاصيل الأخرى ، وسؤالي هو : من خلال هذا الطرح أو من خلال هذه المقارنة بين عداد الميزانية واهتمامها بالجانب الاجتماعي وبين الرقم الموجود بين الأصول وبين الأجور وبين

الأولويات الاجتماعية التي طرحها المجلس والأسئلة والمواضيع أرى أن الميزانية لا تحقق حلا للعديد من المشكلات والأولويات المجتمعية التي يعبر عنها المجلس من خلال السؤال أو الموضوع ، فأرجو من وزارة المالية الرد ، وشكرا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، معالي الوزير ، سؤال سعادة الأخ أحمد الأعماش هو أنه خلال إعداد الوزارة في السنوات الماضية وفي السنوات الثلاث القادمة للميزانية الاتحادية يرى أنها تركز في مجملها على الرواتب وما يتلوها من أجور ومن منافع ، وأن المبلغ المخصص للمشاريع المتعلقة بالحاجات المجتمعية التي ناقشها المجلس سواء كانت في مجال الصحة أو التعليم أو المياه أو غيرها تصل نسبتها إلى 11% ثم تنزل النسبة إلى 4% ، وهذا يدل على أن إعداد الميزانية لا يتماشى مع تحقيق متطلبات الرغبات الاجتماعية في تطوير البنية التحتية وفي تقديم التنمية المتوازنة التي أوصت بها القيادة ، تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لأعضاء اللجنة الموقرة على ما قاموا به من جهد وعلى تقريرهم ، وصراحة في البداية أود أن أوضح لسعادة العضو أحمد أن هناك مجلس تنسيق السياسات على مستوى السياسات المالية على مستوى الدولة ، وهو فيه أعضاء من جميع الإمارات ، والمتابع للإحصاءات المالية للحكومة ككل ، والتي تنشر الآن على مستوى الدولة حسب متطلبات صندوق النقد الدولي والنظام المالي الحكومي ، والحمد لله في آخر ثلاث سنوات تم التنسيق على أساس معايير معينة ، وهذا دليل يحدد توزيع المصروفات الحكومية على جميع المجالات ، نقطة رئيسية أود الإشارة إليها وهي أنه يجب عدم مزج - مع احترامي - المواضيع ككل والاستنتاج بعد ذلك وذكر نسبة معينة بأن هذا ما يتم صرفه على الرواتب ، فالحكومة خططت و - طبعاً - يجب أن أوضح وسبق أن أوضحت لمجلسكم الموقر - معالي الرئيس - أن الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الأداء يتم الاتفاق عليها بين مكتب رئاسة مجلس الوزراء والجهة المعنية وهي الوزارة المعنية ، ومن ثم تحدد هذه الأنشطة وهذه البرامج والأهداف الاستراتيجية ، ولذلك أضيف في الخطة 2014-2016 قياس الخدمات التكميلية لأن الحكومة رأت أنها في المرحلة السابقة لم تكن تقيس تكلفة الخدمات ونوعية الخدمات فلذلك لكل خدمة تكلفة ونوعية ، في هذا الإعداد ومثلما ذكرنا في العرض أن حتى الانتقال لمعرفة نوعية الخدمة وهذه الخدمة كم تكلفنا على مستوى الحكومة تم الإعداد بهذا الشيء ومن ذلك تم

إيجاد البرامج لحساب هذا الشيء ، وكان في آخر عرض أن للتنمية المجتمعية سعادة العضو من الميزانية (39.9%) المنافع الاجتماعية (9.4%) المشروعات وكل الشؤون الحكومية موزعة حسب ما هو متطلب من إحصاءات مالية الحكومة ومتطلبات صندوق النقد ، فلذلك أمورنا موزعة على ذلك، لا يمكن أن نأخذ الرواتب كلها في كل هذه الجهات ونجمعها ونقول أنها من ميزانية الحكومة ككل هذه هي الرواتب ، لأن هذه محسوبة على برامج وأنشطة وخدمات ، هذه النقطة التي يجب أخذها بالاعتبار دائماً . وفي هذا السياق لم تكن هناك على برامج الأداء ، قيمت كل مرحلة وكيف تتوزع الميزانية وهذا ما وصلنا له في نهاية المطاف على توزيعها على قطاعات ، يجب قراءة الميزانية بقطاعات ، يجب عدم أخذ بند الرواتب من جميع القطاعات وأخذه كنسبة من الميزانية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، الأخ أحمد الأعماش تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده وأنا أشيد بوزارة المالية والجهد الذي يبذلونه الذي جعل وزارة المالية تتعامل بشفافية مطلقة وذلك لمصلحة الدولة ومصلحتنا نحن ، ونحن نفتخر بالجهود التي يبذلها الإخوة في وزارة المالية لأننا وصلنا إلى مستوى أننا دولة أقل فساداً ودولة وأطور وأكثر أمانة وأكثر شفافية لأموال الناس وهذا عمل مؤسسي .

ما شرحه معالي الوزير هو تكلم عن عمل وزارة المالية حول المسؤوليات الملقاة على عاتقها لجعل مسؤوليتها مطلقة وصحيحة مائة بالمائة وهذا مشكور عليه ، لكن أنا تكلمت وطرحت عن أولويات مجتمعية تبناها وطلبها المواطن وتبناها المجلس الوطني وأرسلها إلى الحكومة ، جزء من ذلك أقرته الحكومة ووافقت عليه ورد علينا ، وجزء آخر لم يرد عليه ، ولما قابلنا الوزارات الأربعة سألناهم بعض الأسئلة : لماذا لم يوجد بند للتوطين ؟ لماذا لا يوجد بند للمدارس القديمة المتهالكة ؟ لماذا لا يوجد بند للتأمين الصحي ؟ وقد قالوا أن هذا اتفاق مع وزارة المالية ، وما خصص لنا هذا هو ، هل طرحتم هذه المطالبات الاجتماعية على وزارة المالية ؟ قالوا نعم نحن نطرح ولكن هذا ما حصل ، فالسؤال الذي طرحته أو المداخلة التي تقدمت بها هي أنه لا يوجد إمكانية أو كيفية أن وزارة معينة لديهم متطلبة اجتماعية سواء كان من خلالها أو من نفسها وما تراه في المجتمع أو من خلال الطروحات التي يقدمها المجلس الوطني أن تؤخذ في الميزانية ويخصص لها مبلغاً معيناً ، إذا هذه

الميزانية نحن نقدر أنها جيدة وممتازة وطبقت الأنظمة والقوانين المتعارف عليها عالمياً حتى نأخذ التصنيف العالمي لكن في الشأن الداخلي لا بشيء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد الأعماش ، معالي الوزير نقطة الأخ أحمد واضحة وهي أن بلا شك أن ترتيب أبواب الميزانية يتم بشكل مهني وبشكل محاسبي جيد ولكن النقطة هي استجابة توزيعات الميزانية للنقاط التي أثارها المجلس وأثارتها المتطلبات الاجتماعية في كثير من قضايا التنمية في مجال - كما ذكر - مجال التعليم والمجالات الأخرى ، فلما وافقت الحكومة مشكورة على توصيات المجلس لتلبية هذه الحاجات والمتطلبات الاجتماعية كان لابد من تخصيص موارد مالية لتطبيقها على أرض الواقع ، فما وجدنا في الميزانية هذه الاستجابة ، تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو أحمد ، أود أن أؤكد لك أن الحكومة تأخذ جميع توصيات مجلسكم الموقر في عين الاعتبار وتحاول أن تنسق هذه الأمور في تطبيق هذه التوصيات وإيجاد المصادر المالية لتنفيذ هذه التوصيات . أول شيء أشكرك على ما ذكرته عن وزارة المالية لكن بصراحة الجهد يعود للإخوة والأخوات القائمين على هذا العمل ولذلك وزارة المالية حصلت لسنتين متتاليتين على المركز الأول في كفاءة الصرف المالي في معايير التنافسية ، طبعاً نحن دائماً نحاول أن نبذل الجهد ، الدولة في مراحل متقدمة من التنافسية ومطلوب منا معالي الرئيس أن نحقق الرقم واحد على الأقل في معيار أو معيارين في السنوات القادمة وكل الجهد متجه على كفاءة الإنفاق .

أولاً بالنسبة للتوطين - معالي الرئيس - إن جميع الوظائف الشاغرة تحدد رواتبها بأن الذي سوف يشغلها مواطن ، فلذلك مأخوذ بعين الاعتبار بدون التطرق إلى تفاصيل أي وظيفة ، كل الوظائف الشاغرة المدرج لها في الميزانية هي على أساس أن سوف يشغلها مواطن هذا شيء .

الشيء الثاني : بالنسبة للبنية التحتية فإن التكاليف الكلية للبنية التحتية في السنوات القادمة 2014-2016 تصل إلى عشرة مليارات و ثلاثة وتسعين مليون ونصف درهم ، وهذه تصرف ورأيتم في العرض أن ما تم إدراجه في 2014 هو تقريباً (948) مليون درهم ، هذا ما أدرجته وتقوم به الوزارة لأن هذه خطة ، ففي البداية تبدأ مرحلة التصميم ومن ثم تبدأ مراحل التنفيذ ، فالسنوات القادمة 2015 و 2016 ستشهد الإنفاق الأكثر عادة على المشاريع ، طبعاً كلكم ملمين بالخلوة التي تمت لمجلس الوزراء وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد " حفظه الله " ، الخلوة طبعاً أكدت

على التعليم والصحة ، وبعدما يعرض على مجلس الوزراء البرامج المستهدفة تنفيذاً لتوصيات الخلوة سوف نقوم ببرمجة التوصيات وحساب التكلفة وبعد ذلك نأخذ توجيه مجلس الوزراء بالنسبة لمراحل التنفيذ ، أعتقد هذه كانت نقطة محورية - معالي الرئيس - حيث تم إعداد الميزانية حسب الخطوات التي عرضت عليكم ، فلذلك كانت هناك تنفيذاً لتوصيات الخلوة وبتوجيهات الحكومة إذا رأت الحكومة أن تدمج بعض البرامج أو أن تجد اعتمادات إضافية لتنفيذ هذه التوصيات - كما هو معروض على مجلسكم الموقر اليوم الاعتماد الإضافي - فأمور الميزانية والحمد لله أنا أعتقد اليوم أنها واضحة كثيراً، صرفنا على البرامج والأنشطة والخدمات ستكون أوضح في المستقبل ولذلك نعرف إذا كانت هناك برامج معينة تكلفنا أو خدمة تكلفنا أكثر من اللازم بإمكاننا أن نرتقي بهذه الخدمة بنفس التكلفة أو بإمكاننا أن نرتقي بها بأقل من التكلفة وخصوصاً أن الحكومة تتجه إلى الحكومة الذكية باستخدام الأتمتـــة في جميع المجالات ، فأنا أؤكد لمجلسكم الموقر في هذا الاتجاه بأننا لم نغفل عن الـــوزارات - طبعاً حسب خططها - لتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين ودائماً تأخذ الحكومة بتوجيهات صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء بالعناية بالمواطن والمواطن أولاً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ سالم العامري .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، طبعاً أشكر اللجنة على تقريرها ، وطبعاً لفت نظري البند الثاني من الملاحظات الأساسية على الموازنة وهي المشاركات في الميزانية من قبل الإمارات " ، فنحن دائماً عندما نناقش هذه المواضيع نجد أن المطلوب من الوزارات تطوير الصحة والتعليم وبالتالي نجد أن الموازنة أو المورد المالي مهم ، فنجد أن موازنة 2014 هي (46) مليار درهم وهي المصروفات ، (19) مليار درهم هي إيرادات الوزارات وهذه لا نستطيع زيادتها لأنها شبه ثابتة تقريباً أو أن الزيادة فيها بسيطة ، وباقي الموارد للميزانية هي (19) مليار درهم من الإمارات ، ونجد أن الملاحظة الواردة من اللجنة هي تخصيص كافة الإمارات نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة عملاً بمادة الدستور رقم (127) ، نجد أن هذه الملاحظة متكررة في كل سنة وفي كل ميزانية ، هل وضعت وزارة المالية دراسة لهذه المشاركة وزيادة الميزانيات من قبل الإمارات ، حتى نستطيع أن نطور هذه الخدمات وتكون هناك إمكانية مالية لتطوير هذه الخدمات ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ سالم العامري ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، طبعاً مثل ما ذكرت أن هناك مجلس لتنسيق السياسات على مستوى الدولة وتتم مناقشة بعض الأمور بالنسبة لاتجاهات الميزانية ونسب الصرف في الميزانية ، والأخذ في الاعتبار نسب الصرف أيضاً بالنسبة للحكومات المحلية على عدة قطاعات ، في الوقت الحاضر لم ير مجلس الوزراء الموقر الطلب بإضافات اعتمادات إضافية لأن مثل ما تم العرض عليكم فقد عرضنا الميزانية حتى تكون متوازنة ، الإيرادات مقابل المصروفات ، الخطط الموضوعة في الخطة الاستراتيجية هي خطط بالإمكان تنفيذها وليس التأخر فيها ، إذا تم إضافة خطط أخرى فمجلس الوزراء ينظر في كيفية تمويلها ، للآن ليس هناك توجه للطلب من الإمارات الأخرى بالمساهمة في الميزانية وهذا أمر راجع لمجلس الوزراء الموقر والمجلس الأعلى لأصحاب السمو الحكام لأن هذا القانون في النهاية يعرض على المجلس الأعلى معالي الرئيس ، فهذه إجراءات تخص مجلس الوزراء والمجلس الأعلى ، وشكراً.

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، شكراً في الحقيقة يوجد عندي تعقيب بالنسبة لرد معالي الوزير على تساؤل سعادة الأخ أحمد الأعماش بخصوص الجهود الخاصة بالتوطين ، حيث ذكر معاليه أن هناك مخصصات مالية يتم اعتمادها كأن شاغل الوظيفة مواطن ، في الحقيقة نحن نتفق مع معاليه بهذا الشأن وقد سألنا الإخوان ولكن نحن لا نتكلم عن هذا الموضوع بل نتكلم عن موضوع استحداث مبالغ خاصة لمنح دراسية للمواطنين بحيث يتم تأهيلهم للوظائف الفنية والشواغر الموجودة في بعض الوزارات ، ونحن لما استفسرنا من بعض الوزارات قالوا إن لديهم بعض الوظائف الفنية ولكن لا يوجد عندهم شواغر أو بدائل لإحلال هذه الوظائف ، ولما سألناهم عن موضوع المنح الدراسية بحيث يتم تأهيل الطلبة المواطنين قالوا أن الميزانية لا تغطي ، فهذا كان أحد الاستفسارات التي أحببنا أن نسأل معاليه عنه ولو أمكن أن يتفضل بالإجابة عليه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، معالي الوزير تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، اليوم لدينا ما يقارب أربعين ألف طالب في الجامعات من المواطنين ، أعتقد بإمكاننا التنسيق بين الجهات المعنية والجامعات لتأهيل أو إعداد الخريجين في المجالات التي تتطلبها الحكومة في عدة مجالات ، فلذلك أنا أعتقد أن نخصص منحاً إضافية في الوزارات فهذا راجع للوزارة المعنية ولا يمكن أن أتكلم عن وزارة معنية ، هناك قرار من مجلس الوزراء أن بإمكان الوزارات المعنية أن تستقطب بعض الخريجين الدارسين على أساس عمل عقد فيما بينهم بحيث تضمن لهم الوظيفة بعد التخرج في هذه الاختصاصات وهذا موجود ، في وزارة المالية في الوقت الحاضر نحن نصرف مكافأة شهرية لأن التعليم تقوم به الحكومة في الجامعات ، عندنا مثلاً أربعين طالباً في عدة جامعات وإن شاء الله منهم من تخرج هذه السنة وهناك فوج سيتخرج في السنة القادمة ومنهم في السنة التي بعدها ، كل هذا لتأهيل الإخوة والأخوات المواطنين في مجالات تطلبها وزارة المالية ، فلذلك هذا راجع لكل وزارة - معالي الرئيس - فيما تطلبه وما تقدره في ميزانيتنا ، يدفع لهذا الطالب مكافأة شهرية وفي فترة الصيف يداوم في الوزارة ويعطى بعض المهام لتأهيله للعمل في الوزارة بعد التخرج ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ حمد الرحومي .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، بدايةً أشكر معالي الوزير على توضيحه لكثير من الجوانب ولكن هناك بعض الملاحظات ، لدينا إشكالية التوطين - مثلما تفضل الإخوة - وهذا هو عام التوطين ولم أرى له أي أثر في المالية بشكل مباشر ، ونحن نتكلم - مثلما تفضل وذكر - أن هناك أربعين ألفاً من الطلاب موجودين في الجامعات ومطلوب منهم الدخول إلى سوق العمل ، كذلك تكلم عن أن جميع الوظائف رواتبها للمواطنين ، لكن نحن نتكلم عن واقع يا معالي الرئيس ، الواقع يقول الآن أن هذه الوظائف يشغلها غير مواطنين ، ونتكلم عن راتب بعشرة آلاف أو عشرين ألف موزع على أربعة أشخاص ، بمعنى أن الواقع يقول عندي عمل يقوم به أربعة أشخاص فعلياً ، الآن هناك إشكالية لدى الوزارة المعنية بأن هناك مواطن واحد فقط ليحل محل أربعة أشخاص غير مواطنين الآن وعلى أرض الواقع هم يقومون بالعمل ، فهذه إشكالية لأن لا أستطيع القول أن هذا الراتب هو راتب مواطن وأنا أعطيته للوزارة ، والوزارة بشكل عام منذ عشر سنوات وزعت الراتب على أربعة أشخاص وهم يقومون

بالعمل ، فهذا يعني لو تم سحب الأربعة أشخاص ووضع المواطن فسيكون لديه إشكالية في العمل لديه، فهو يفضل أن يبقى على نفس الوضعية وربما وزارة المالية - كذلك - تفضل أن يتم هذا الوضع حتى لا يكون هناك زيادة في المخصصات المالية ، لأن آلياً هذا العمل الذي يقوم به شخصين أو ثلاثة يتقاسمون الراتب من غير المنطقي أن يعود إلى مواطن واحد ومستحيل أن يستطيع تأدية ثلاثة أو أربعة أعمال هذه نقطة .

النقطة الثانية - معالي الرئيس - نحن نتكلم عن نفس البرامج هذه ، وقد تكلم معالي الوزير الآن بأن لديهم طلبة يدرسون ، فهناك الكثير من المؤسسات بعد أن تناقش معهم في اللجان أو في المجلس هنا يقول أن مشكلتي مالية ومع وزارة المالية وتقريباً لن أستثني أحداً ، حتى رد معالي الوزير الشيخ نهيان كان عن الإشكاليات المادية ، فهل ليس هناك شفافية في النقاش أو الطلب أو عدم تقدير الواقع الحقيقي ، كذلك أتكلم عن إشكالية كبيرة موجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية ، الإعانات الاجتماعية التي تصرف الآن كثير منها تم وقفها وصرف المستفيدين إلى جمعيات خيرية بحكم أنه ليس لديهم أموال متوفرة ، وهذا المبلغ لا يكفي الأعداد الموجودة وهذه إشكالية من الإشكاليات المطروحة ، فدائماً نحن نتكلم عن هذه الميزانية وهذا يعني أن نقف ، لأن هناك حاجات فعلية تحصل مطلوب منا أن نرفع الميزانية بسببها ، ولا أستطيع أن أحدد شيئاً معيناً فقط ولكن أعطي أمثلة وإشكالية أن جميع المؤسسات التي نتكلم معها مثل وزارة التربية والتعليم وقد جلسنا معهم قبل أسبوع ، أغلب المشاكل هي بالفعل مشكلة مادية وعدم تفهم من قبل الجهة الثانية ، وحسب كلامهم هو عدم تفهم هذا الوضع أو أن لديهم نظام يسيرون فيه منذ عشرة سنوات بالذات أنا أتكلم عن عملية التوطين وإدخال المواطنين بدلاً من الوافدين ، ومعالي الوزير تكلم فعلياً أن الرواتب مخصصة للمواطنين كقيمة ولكنها موزعة وهذا واقع لدينا ، فيجب أن نفهم هذا الواقع ونعالج المشكلة ، لأن إذا كان ذلك تعنت من الوزارة الأخرى التي لديها واقع معين ولا تستطيع أن تغيره ولديها حجم عمل كبير ويعمل ثلاثة أشخاص في عمل معين فيجب أن نقول لها لديك راتب مواطن ويجب أن تعين مواطن فبالتالي سيكون هناك تكدس في العمل ، فأعتقد أنه يجب أن تكون هناك مرونة من الوزارة بحيث تتفهم هذه النقطة وتستطيع أن تحل المشكلة ولو باعتمادات إضافية لامتصاص العدد الفائض من المواطنين ، فسنوياً تصدر لدينا أرقاماً زائدة وأعتقد أن نتيجتها مستقبلاً ستكون سيئة على الدولة إذا استمرينا في هذا النهج ، لأن إلى الآن انتهى عام التوطين - تقريباً - ولكن لم نر الحلول التي نتوقعها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، معالي الوزير الأخ حمد ذكر بأن أثناء نقاش اللجنة أو أثناء نقاش الإخوان في المجلس مع مختلف الوزارات والهيئات الاتحادية في كثير من المواضيع وعلى رأسها طبعاً موضوع التوطين سواء كان في التوظيف الجديد أو الإحلال تأتي على رأس هذه المشاكل المسائل المالية وعدم وجود موارد مالية في هذا الموضوع ، فما دام أنكم ذكرتم أن علاقتكم جيدة مع الوزارات وتتفهمون مطالبهم و نظامكم ديناميكي وحديث ويستجيب لكل المتطلبات فهو يريد أن يستفسر من معاليكم عن التناقض في هذا الموضوع وكيف يمكن مستقبلاً أن يحل بطريقة تضمن مصالح المواطنين خصوصاً في مجال التوطين الذي هو من أهم الملفات المطروحة سواءً على المجلس أو على الحكومة أو في المجتمع ، تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة حمد الرحومي ، أعتقد - معالي الرئيس - النقطة طبعاً لازم تكون واضحة بالنسبة لنا ما هي المهام الملقاة ؟ في العرض - وأرجو ألا يأخذ أحداً دائماً على وزارة المالية - ، وزارة المالية تناقش الموضوع ومن ثم ترفع الموضوع للجنة المالية والاقتصادية ، ويتم مناقشة أي موضوع أو أي ميزانية أو أي صرف ، لذلك نحن نبدأ دائماً قبل ذلك بفترة طويلة تسمح لكل الأشخاص المعنيين بمناقشة المواضيع ومن ثم يطرح في مجلس الوزراء ، ويأتي التوجيه من مجلس الوزراء ، فلذلك مع احترامي لوجهات النظر وأنا آخذ بعين الاعتبار ما تفضل به سعادة العضو حمد أن النقاش الذي يطرحه من يحضر أمام اللجنة حول الموارد المالية .

بالنسبة للتوطين ونسب التوطين - معالي الرئيس - هناك هيئة الموارد البشرية بالنسبة للاختصاص ، اليوم عندنا بالنسبة للوظائف الشاغرة في الحكومة الاتحادية للمواطنين (2566) وظيفة ، فلذلك يجب أن لا نقوم - فقط - باستحداث وظائف لرفع نسبة التوطين ، التوطين يهدف إلى شيئين ، إما الوظائف الشاغرة أو الإحلال ، فهذه سياسة اتبعتها الحكومة والإحلال بالنسبة للإخوة والأخوات الوافدين وما قدموه من خدمات في السنوات الماضية ونشكرهم عليها ، ونشكرهم في الوقت الحاضر أنهم بدؤوا بصدر رحب بتأهيل الإخوة والأخوات الخريجين المواطنين لأخذ دورهم في هذا المجال ، فلذلك هناك تنسيق يعتمد على كل وزارة وكيف تنفذ هذا الشيء ، فلذلك موضوع التوطين هذا محسوم في اتجاه التوجيه من الحكومة وهو واضح ، ولا ننسى - معالي الرئيس - يجب أن لا يؤخذ بعملية التوطين - كذلك - تكديس المواطنين وليست هناك أعمال ، فاليوم نحن ننتقل إلى حكومة ذكية وهناك أمور كثيرة

تتم بالأتمتة ، نحن نستقطب المواطنين القادرين على إنجاز الأعمال ، وكما توسعت الخدمات وذكرنا أن كل خدمة تستحدث يعد لها عدد الموظفين المطلوبين لتقديم هذه الخدمة ومن ثم توجد الوظائف لهذه الخدمة ، فالعملية أصبحت اليوم مربوطة متكاملة ، جميع الموظفين في الحكومة الاتحادية والجهات المربوطة حسب الخطة مربوطين على برامج وأنشطة وخدمات ، فالأمور واضحة ونعرفها بالضبط ، لأن إذا انتهى هذا النشاط في النهاية واستحدث نشاط آخر فهؤلاء الموظفين ينتقلون إلى النشاط الثاني أو إلى البرنامج التالي ، لذلك أصبحت الأمور بالنسبة لحساب التكلفة واضحة بالنسبة لنا وبإمكاننا أن نقدم تفاصيل أكثر في أي اجتماع لمجلسكم الموقر .

بالنسبة لما تفضل به العضو الكريم بخصوص الشؤون الاجتماعية ، أعتقد - معالي الرئيس - أن عدد من تصرف لهم رواتب من وزارة الشؤون الاجتماعية من مستحقين وهكذا هو عدد كبير جداً ، فالمخصصات فيها كافية ، طبعاً هذه الأمور أحياناً يُختلف في نقاشها لكن أنا لا أرى أنه تمت مناقشة أو هناك ما يستدعي زيادة هذه النسبة حسب متطلبات الميزانية ، وطبعاً لو أخذنا الأمر على مدى ثلاث سنوات أو الخمس سنوات فأنا أعتقد أن المبلغ ارتفع من مليارين إلى تقريباً ثلاثة مليار درهم تقريباً وهذه نسبة كبيرة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الأعماش ، تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً معالي الوزير ، وأكرر شكري واعتزازي بوزارة المالية لأنها خلقت لنا جو قيادي على المستوى الخارجي بفضل المراتب والجوائز التي تحصل عليها وزارة المالية والوزارات الأخرى .

معالي الرئيس ، معالي الوزير قال نرجو قراءة الميزانية والدخول في الميزانية أكثر ، هذه ميزانية 2014 الصادرة من وزارة المالية ، وزارة التربية والتعليم - الرواتب والأجور (4.870.000.000) درهم ، المصروفات التشغيلية والخدمية والإعانات (829.000.000) درهم، المنح والمنافع الاجتماعية ومصاريف أخرى صفر ، لا يوجد شيء ، هذه بميزانية وزارة المالية لعام 2014م .

وزارة الصحة (2) مليار و (151) مليون درهم رواتب وأجور ، ومليار درهم مصروفات تشغيلية وخدمية واعلانات ، والمنافع المجتمعية صفر ، لا يوجد شيء .

الأصول قيد الإنجاز والأصول التي في المستقبل : (197) مليون درهم لوزارة التربية و (157) مليون درهم لوزارة الصحة رغم أن عندنا مستشفيات ومراكز طبية متوقفة لا يوجد فيها خدمات ولا معدات ولا موظفين ولا يوجد لها أي مخصص .

وزارة الأشغال العامة : ربما يكون جواب وزارة المالية أن المخصص للمشاريع لكل وزارة يكون في بند الوزارة لكن إن حصرته ستجد أنه لا يوجد أي شيء جديد ، وهذا ما ذكره الإخوة .

وزارة المالية : رواتب وأجور (137) مليون درهم ، ومصروفات (31) مليون درهم ، ومشاريع (379) مليون درهم تنفذها للجهات الأخرى ، وهذا الشق الأول من المداخلة .

الشق الثاني من المداخلة فيما يخص التوطين : فالتوطين هناك مهام وظيفية لكل موظف يؤديها ويجب أن يؤديها بالكامل ، لأنه إذا لم يؤديها بالكامل فنحن لا نطالب بالتكدس ولا نطالب بعدم الكفاءة الوظيفية ، فأي موظف غير كفؤ فهو غير مقبول سواء كان مواطن أم غير مواطن ، فالمجلس الوطني يطالب بأن يكون المواطن الموظف كفؤ ومحاذي بل أفضل من الوافد في إخلاصه وولائه للوطن ، وبالتالي فنحن عندنا مهام وظيفية يؤديها هذا الموظف ، فعندما أستبعده ومرتبه هو مرتب وافد وأحل محله مواطن فهذا لا يمكن أن يتم بشكل صحيح لأن العمل سيتوقف في الوزارة أو في هذه الجهات ، وبالتالي تضطر هذه الجهات أن لا توطن ولا تعمل احلال لعدم وجود مخصص مالي لأن المخصص الذي حدد لها على أنه مواطن عينت واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة ، ولو استبعدت هؤلاء الأربعة ووضعت بدلا عنهم مواطن سيكون هناك عجز في العمل وسيقع الضرر على العمل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد الأعماش ، الأخ أحمد - طبعا - ذكر نقطتين : النقطة الأولى سبق وأن ذكرها في البداية وهي أن المواد والبنود الموجودة في الميزانية أكثرها لبند الرواتب وقليل منها للمشاريع الجديدة التي - كما ذكر معالي الوزير - اقترحت في خلوة مجلس الوزراء أو جاءت توصيات بها من المجلس الوطني ، والنقطة الثانية : بالنسبة للتوطين وحيويته وأيضا عدم وجود مخصصات مالية كافية لعملية التوظيف في الوزارات وفي الهيئات الاتحادية ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو أحمد الأعماش ، أود توضيح نقطة ، فلو رأيت في الجدول يا سعادة العضو فهي ليست فقط وزارة الصحة أو التعليم ، فتلاحظ أنه في الوزارات لا يوجد في هذا البند حسب تصنيفه تحت المنح والمنافع الاجتماعية أية مخصصات ، لأن هذه الوزارات

ليس لديها حسب تصنيف وتعريف المنافع الاجتماعية كما ذكرت أنا في التصنيف الذي يكون حسب نظام الإحصاءات الحكومة المالية فهو لا يدرج في هذه البنود ، فلو تطرقت - مثلا - إلى الهيئات المستقلة مثل هيئة الإمارات للمواصفات والهيئة الوطنية للمواصلات والمجلس الوطني للإعلام واللجنة الوطنية للإعلام واللجنة الوطنية للمؤتمرات والمركز الوطني للإحصاء فسترى أن هناك ميزانية تحت المنح والمنافع ، فالمنح تعني ما تقدمه الحكومة من دعم لميزانيات هذه الجهات ، فهذا تصنيف يا سعادة العضو نحن لا نتدخل فيه ، وهذا من باب التوضيح .

لكن إذا انتقلنا إلى الجدول الذي يوضح تحت بند المنافع الاجتماعية والمنح ستجد أنه عندما انتقلت إلى الهيئات مثل الهيئة العامة للشؤون الإسلامية وغيرها فكل هذه موجودة ، والارقام بالنسبة لها واضحة، كذلك المنافع الاجتماعية فهناك (4) مليار و (300) مليون درهم ، هذا ما تساهم في صندوق المعاشات ، فتوزيع الجدول - معالي الرئيس - كما ذكرنا أنه يتبع نظام ودليل الإجراءات المالية في الحكومة الاتحادية ، وهو يتماشى مع الأنظمة الدولية ، فنحن في النهاية عندما نرفع هذه الاحصاءات من الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية وننشرها على مستوى الدولة يجب أن يكون هناك تناسق واضح لكل التعريفات .

أما بالنسبة لقضية التوطين : فأنا أشيد بما تفضل به سعادة العضو ، فكل الإتجاه هو على أساس الإحلال والتوطين ، لكن بطريقة منظمة وذلك بإيجاد الكفاءات ، وبعد إيجادها يتم تدريبها والإرتقاء بمستوى أدائها ، فهذه كلها اجراءات ، واعتقد أنتم يا معالي الرئيس المفروض أن تحكموا كمجلس وطني على ما قامت به الحكومة في الفترة الأخيرة في هذا المجال ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، بلا شك أن المجلس الوطني يتابع هذه العملية ، ويتابع هذه القضية الوطنية الكبيرة وكان له اجتماع مع وزير الدولة في هذا الموضوع وصدرت توصيات للحكومة ، والمجلس - أيضا - وسعادة الأعضاء يوجهون الأسئلة للحكومة في هذا المجال خاصة - كما تعلمون - أن هذه قضية ليست متعلقة فقط بالقطاع الحكومي وإنما - أيضا - بالقطاع الخاص ، ولكن القطاع الحكومي يعتبر مركزي في مسألة توجيه القطاع الخاص في التوطين ، فهي قضية استراتيجية وطنية مهمة تتناول العديد من الأطراف ، والمجلس لم يقصر في مناقشتها في مواضيع مع الحكومة وفي طرح أسئلة مع الحكومة وفي الاتصال بكافة الهيئات التعليمية وهيئات القطاع الخاص لوضع حلول مناسبة -

إن شاء الله - في المستقبل ، هل هناك أية ملاحظات أخرى بالنسبة للقضايا التي طرحتموها ؟ الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة يوجد عندي تعقيب أخير فيما يتعلق مرة أخرى بموضوع المنح الدراسية لأننا - فعلا - الوزارات التي التقينا معها كانت وزارة الصحة ووزارة البيئة ، وكان عندهم - الحقيقة - موضوع المنح الدراسية ، وقد سألنا عنه بالتحديد وقلنا لهم لماذا لا يكون عندكم مبادرة واتصال مباشر مع الجامعات خاصة وأن هناك برنامج جدي - على ما أعتقد " مسار " لجذب الكوادر المواطنة واحلال بعض الوظائف الفنية ، ولكنهم ردوا علينا أنهم تحكمهم أمور الميزانية ، وبالتالي لا يستطيعوا إدراج هذا الأمر ولكن إن شاء الله يتم هذا في المستقبل ، وكلما توجهنا إلى الإخوة بهذا الأمر في وزارة المالية تحدد لنا سقف محدد لا نستطيع تجاوزه ، فنحن تطلعاتنا - إن شاء الله - للإخوة في وزارة المالية أن يراعوا هذه النقطة بأن يتم فتح المجال للإخوة العاملين في الوزارات الحكومية وتشجيعهم لإحلال الوظائف الفنية ودعمهم من خلال استحداث بنود خاصة لموضوع المنح الدراسية ، هذا شق .

الشق الثاني هو فيما يتعلق بمبادرة صاحب السمو نائب رئيس الدولة للعصف الذهني ، فكان عندنا استفسار عنها لأن هناك العديد من الأفكار والتوصيات التي خرجت من هذه المبادرة ، ونتوقع - إن شاء الله - أن يكون هناك فكرة بالنسبة لإدراج مبالغ إضافية كما حصل اليوم ، ولكن أحببنا أن نسمع هذا التأكيد من معالي الوزير ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا لسعادة المقرر ، معالي الرئيس ، أنا ذكرت ضمن كلامي أنه بعد أن تناقش هذه التوصيات في مجلس الوزراء وتأتي التوجيهات في أي من المبادرات بالنسبة للعصف الذهني فطبيعي سوف تلتزم وزارة المالية بأي توجيه من صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء " حفظه الله " ، وحتى في مشروع القانون هذه النقطة واضحة عندما نأتي لقراءة مشروع القانون .

بالنسبة لما تفضل به أنا لا أود أن أقول ما ذكر في اجتماعات اللجنة الموقرة ، لكن في كل ميزانية هناك بنود للتدريب والتأهيل ، وهذا راجع للجهة المعنية والوزارة المعنية في أن تقوم بتنشيط هذا البند أو إدراج الميزانية المطلوبة له ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، معالي الوزير تكلم عن المبادرات أو ما تم في الخلوة الوزارية بالنسبة للعصف الذهني ، والآن طبعا نحن نناقش بخصوص ميزانية عام 2014م والسنوات الثلاث التالية ، فبالنسبة لهذه الميزانية هل تم وضع تصور لهذه التوصيات التي أصدرها المجلس الوطني ، وأيضا بالنسبة لما تم من مبادرات في الخلوة الوزارية فيما يخص العصف الذهني بحيث توضع بعين الاعتبار أن هذه الميزانية يجب أن تشمل هذه المبادرات أو هذه التوصيات في المستقبل وإلا سوف نكون في وضع محرج أننا وضعنا ميزانية محددة سلفا ومن ثم جاءتنا توصيات ، وهذه التوصيات قد تكون على المحك ، وقد تكون واجبة التنفيذ ، فإذا كانت هذه الميزانية محددة سلفا بمبالغ معينة ومقاسة على سنوات سابقة كميزانية عام 2013م ، حيث أن ميزانيات 2014 و 2015 و 2016 مشابهة لها ، فبالتالي قد يكون هناك عجز كبير في عمل الحكومة في المستقبل ، لذلك يجب إعادة النظر في مثل هذه الموازنات بحيث أنها يجب أن يكون لها زيادة تستوعب ما تأتي من توصيات من المجلس أو كما حصل بالنسبة لمسألة الخلوة الوزارية خاصة بالنسبة للتعليم والصحة ، فالآن بالنسبة للتعليم كان المفروض أن لدينا عدة مبادرات أو حتى - مثلا - الخلوة الوزارية أفصحت عن مبادرات جيدة من قبل المواطنين واستوعبتها الحكومة في هذا الشأن ، فكان من الواجب أن توضع إذا كان المناقشة للمستقبل فيجب أن تكون هناك ميزانيات مستقبلية واضحة حتى يمكن تطبيقها في المستقبل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد الزعابي يطرح تساؤلاً بالنسبة للآلية التي اتخذتها الحكومة في ميزانية الثلاث سنوات الماضية والتي ستتخذها في الثلاث سنوات القادمة وهي مسألة الموازنة برقم محدد سلفا لثلاث سنوات ، وأن الحكومة من تجربة المجلس وتجربة الجهات الحكومية مع هذه الميزانيات في الماضي أنه كان عندما تأتي أمور ومشاريع تخصص لها بنود إضافية ، فبالتالي فأمر الزيادة وارد على كل حال ، ولن تبقى على حالها ، بالنسبة للمستقبل - أيضا كما ذكرتم - فيما يخص المشاريع أو

تصورات البرامج التي طرحت في الخلوة الوزارية إذا أقرت حكوميا فستوضع لها بنود إضافية للصرف ، لذلك سعادة الأخ أحمد يقول لماذا لا تراجع هذه الآلية في اعداد الميزانية بحيث توضع كل سنة وتدرس فيها كل البرامج سواء كانت من الحكومة أو جاءت توصيات من المجلس أو في استجد بعض الأمور ، خاصة أنه خلال ثلاث سنوات تستجد العديد من الأمور ، تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، هذه هي الفائدة من نظام الثلاث سنوات ، فوجود ميزانية لثلاث سنوات يكون لدى الحكومة بالضبط ما تتوقعه من مصروفات وايرادات ، وسبق وذكرت أننا كل ستة أشهر نقوم بدراسة لتحديد الإيرادات المتوقعة من الحكومة والتدفقات النقدية ، طبعا أنا ليس بإمكاني أن أحكم على التوصيات التي جاءت بعد الخلوة الوزارية لأن هذه سوف تعرض في مجلس الوزراء وتناقش ويأتي التوجيه بتنفيذ هذه التوصيات ، فهناك توصيات ربما بالإمكان تنفيذها في عام 2014م وهناك توصيات تمتد على مدى الثلاث سنوات ، وربما هناك توصيات تمتد لأكثر من ثلاث سنوات ، فالدراسة خرجت بعدة توصيات ، والخلوة كانت ناجحة جدا ، وأعتقد أنها كانت مبادرة جيدة وفهمنا منها ما هو المتوقع ، وطبعا دورنا يكون بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك بالتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء ، فوزارة المالية سوف تحدد تكلفة هذه التوصيات وتنفيذها ، ودائما توصيات مجلسكم الموقر يأخذها مكتب رئاسة مجلس الوزراء ويدرسها ويناقشها في الخطة الاستراتيجية للجهة المعنية والوزارة المعنية ، فهذا توضيح لكيف تتم الأمور ، فأنا أعتقد أن هذه نقطة رئيسية وواضحة ، وفي العرض الذي ذكر في عام 2011م - معالي الرئيس - تقريباً كانت الميزانية في حدود (40) مليار و(996) مليون درهم ، وما صرف حينها هو (42) مليار و (239) مليون درهم ، وفي عام 2012م كانت الميزانية (45) مليار و (85) مليون درهم ، وما صرف كان (46) مليار و (95) مليون درهم ، وفي عام 2013م الميزانية كانت (44) مليار و (565) مليون درهم ، وما سوف يصرف سيكون (45) مليار و (718) مليون درهم ، ومعروض أمامكم اليوم الاعتماد الإضافي لميزانية عام 2013م ، فديناميكية الحكومة في متطلبات الوزارات وما يستجد من أمور تمضي هكذا، طبعا هناك أمور ومصاريف تستجد على هذه الوزارة ، والقانون يعطينا الفرصة بالتقدم بالاعتماد الإضافي على الميزانية ، وهذا ما هو معروض على مجلسكم اليوم وهو الاعتماد الإضافي على ميزانية 2013م ، إذاً فهذه الميزانيات المقرة سلفا لثلاث سنوات هي غير جامدة ، فقد وضعت لثلاث سنوات بالنسبة للخطة التشغيلية الحالية والخطط الاستراتيجية التي تنفذ ، أما ما يستجد عليها أو

توجيهات تأتي بعد ذلك فهذه يوضع لها البرامج والأنشطة والخدمات التي ستقدم وتحسب تكلفتها وتأتي في الاعتماد الإضافي حسب المسلسل .. الجهة المعنية .. اللجنة المالية والاقتصادية ومن ثم مجلس الوزراء ثم يرفع الأمر حسب الإجراءات الدستورية بعد ذلك، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ خليفة السويدي .

سعادة / خليفة ناصر السويدي :

شكرا معالي الرئيس ، شكرا - ايضا - لمعالي الوزير ، الحقيقة أن وزارة المالية هي وزارة مهمة ، وهي محور ، وكل الأمور ترتبط بهذه الوزارة ، فهي تبذل مجهودا كبيرا ، وطبعا نحن من خلال لقاءاتنا مع الوزارات نسأل دائما عن التوطين ودوما يضعوا ذلك على شماعة أنه لا توجد مخصصات مالية لهذا الموضوع ، وعندما نتحدث - أيضا - عن - مثلا - حماية المستهلك فيردون أن هناك قصوراً بالنسبة للمخصصات المالية ، كذلك نسأل عن الترقيات حيث أن هناك الكثير من الموظفين مضى عليهم فترة طويلة في نفس الوظائف ويشغلون حتى وظائف أكبر من وظائفهم فيأتي الرد بنفس الكلام وهو عدم وجود مخصصات مالية ، ونتحدث أيضا عن - مثلا - كليات التقنية والجامعات والبحث العلمي فأيضا نجد نفس المشكلة ، فلا أعرف يا معالي الوزير هل هذه المشكلة هي حقيقية أم أنها مجرد شماعة تضعها الوزارات على الناحية المالية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

أعتقد أن السؤال واضح ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا لسعادة العضو على ما ذكره ، صراحة النقطة الرئيسية أنا لا أود أن أعقب على ما يذكر في اللجنة لأن وزارة المالية غير موجودة لتوضيح الأرقام ، وسبق وتكلمت بالنسبة للتوطين فالشاغر موجود ، فهناك 2500 شاغر في الحكومة الاتحادية موجودة، وهذه موزعة حسب الدرجات ، وحسب التصنيف الوظيفة ، فكل وظيفة اليوم لها تصنيف ، وبالنسبة للحكومة الاتحادية هناك الوصف الوظيفي ومعايير للوظيفة لتقديمها وهناك إجراءات بالنسبة للتوظيف واجراءات للترقيات ، فإجراءات الحكومة الاتحادية اليوم واضحة سواء للتوظيف أو الترقيات ، فإما أن الترقية تكون بدرجة إذا كان هناك شاغر أو إذا لم يكن هناك شاغر فهناك ترقية مالية، والترقية المالية تختلف بنسب تصل إلى حد أقصى بنسبة 25% على الراتب الأساسي ، وهذه ترقية استثنائية تقدم كل سنتين ، طبعا هناك

اجراءات لهذه المسألة ، فاليوم - معالي الرئيس - في الحكومة الاتحادية يوجد نظام للترقيات سواء كان هناك شواغر لدرجات أعلى أو بالترقية المثالية .

بالنسبة لكليات التقنية والجامعات فهناك لجنة مختصة - ايضا - في هذا الشأن من الجامعات ومن وزارة شؤون الرئاسة ومن وزارة المالية ، وتقوم هذه اللجنة باحتساب التكلفة ، وطبعاً ديوان المحاسبة يقوم بالتدقيق على عدد الطلبة ، ولذلك ترون اليوم أنه حتى في الاعتماد الإضافي حسبما تقره اللجنة هناك ميزانية موجودة للجامعات ، والإضافية تأتي بالنسبة لعدد الطلبة وتخصصاتهم في مختلف الكليات ، فالطالب في كلية الطب تختلف تكلفته عن طالب كلية الآداب وهكذا ، فتحسب هذه التكلفة ومن ثم ترفع لمجلس الوزراء لإقرار المبالغ ومن ثم تأخذ دورها التشريعي ، ولذلك تجدون اليوم أمامكم فروق التمويل في الاعتماد الإضافي بمبلغ (360) مليون درهم ، وبالإضافة إلى ذلك تعدل دائما بالنسبة لأعداد الطلبة وتكلفة الطالب لكل فصل دراسي ، لذلك نقوم بالعمل مرتين في السنة في هذا الخصوص ، فأعتقد أن الأمور أصبحت أكثر وضوحا بالنسبة للصرف وتكلفة الطالب الجامعي اليوم في دولة الإمارات ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر معالي وزير الدولة الأخ عبيد الطاير ، والفريق الذي قام بإعداد الميزانية ، ففعلا هذا جهد يستحق الشكر .

معالي الرئيس ، باختصار ، بصفة عامة الميزانية هي برامج لتحقيق أهداف المجتمع ككل بحيث لو اعتبرنا الميزانية هي وسيلة الحكومة لتنفيذ السياسات والبرامج فسؤالي لمعالي الوزير : هل هي تلبي احتياجات المجتمع ككل ؟ هذا أولا .

السؤال الثاني : بنك الإمارات للتنمية ، ومعالي الوزير يُشكر على ذلك ، ففي السنوات الماضية اجتهد اجتهادا كليا في مسألة صدور قانون بنك التنمية ، وقد نوقش من قبل المجلس الوطني وحصل عليه بعض الاعتراضات ومن ثم صدر بمرسوم ، وقد أعطى القانون رأس المال لهذا البنك بعشرة مليارات والمدفوع هو خمسة مليارات ، وتشكر وزارة المالية ففي بداية اعدادها للمشروع رصدت مبالغ لتلبية احتياجات رأس المال المدفوع ومن ثم نتفاجأ خلال الموازنة أنه لا توجد أية مبالغ مدرجة لبنك التنمية، وبنك التنمية كما تعرفون له ثلاثة ركائز هي :

الركيزة الأولى ، هي دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة .

الركيزة الثانية ، هي دعم برنامج الشيخ زايد للإسكان .

الركيزة الثالثة ، هي البنية التحتية .

وسؤالي هو : خلال الثلاث سنوات القادمة لم أرى أية مبالغ لهذا البنك ، فهل هذا بحاجة لرفع توصية من المجلس بهذا الخصوص أم يمكن لمعالي الوزير أن يوضح لنا هذه المسألة معالي الوزير ؟

السؤال الثالث : هو بالنسبة لتنمية الإيرادات ، فالإيرادات خلال السنوات الثلاث القادمة نلاحظ أنها شبه ثابتة ، فما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتنمية الإيرادات وتحصيل المبالغ غير المحصلة ؟ ومعالي الوزير أدرى بها والكل أدرى بها ، ونحن نتكلم هنا عن مليارات ، فلو تم تحصيل هذه المبالغ سوف تكون في دعم الموازنة والمجتمع .

السؤال الرابع : بالنسبة لبرنامج الشيخ زايد للإسكان ، فقد صدرت التوجيهات السامية لرئيس الدولة " حفظه الله " برفع المخصص من (500) ألف درهم إلى (800) ألف درهم ، وفي الموازنة برنامج زايد للإسكان نرى ان المبلغ المخصص له ثابت ، فهل يحتاج هذا إلى تعديل للقانون أم أنه سيكون هناك دعم إضافي له من قبل الحكومة ممثلة بوزارة المالية ؟ فأتمنى من معالي الوزير أن يعطينا الرد الشافي على هذه المواضيع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، اربعة نقاط ذكرها سعادة الأخ عبدالعزيز هي :

أولا : كيف تلبي الميزانية الاتحادية الاحتياجات المجتمعية المختلفة خاصة التنموية والتي لها علاقة بالقضايا الأساسية في المجتمع .

ثانيا : بالنسبة لبنك الإمارات للتنمية ، فهذا معروف مدى محوريته وأهميته في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة ، والحكومة جاءت بمشروع قانون بهذا الخصوص ، والمجلس ناقش هذا المشروع وأقره بعد تعديله ، فهذا من المسائل التي نعلق عليها الآمال سواء في توطين الاقتصاد أو في توظيف أبنائنا فيها أو في دعم الهوية وغير ذلك ، وأيضا دعم برنامج الشيخ زايد للإسكان ومشاريع البنية التحتية ، وكذلك أن القانون جعل رأس ماله عشرة مليارات مدفوع منها خمسة مليارات ولكن لا نجد له زيادة في الميزانيات القادمة بالرغم من أهميته ومحوريته وكذلك تزايد أو ضرورة رصد أموال للقضايا الثلاثة التي يقوم بدعمها .

النقطة الثالثة : بالنسبة لتنمية الإيرادات حسبما ورد في الأرقام للثلاث سنوات القادمة حيث أن الإيرادات تقريبا مستقرة ، والأخ عبدالعزيز يذكر أن الكثير من الأمور غير محصلة .

النقطة الرابعة : بالنسبة لمشروع زايد للإسكان حيث جاءت الأوامر من القيادة السياسية بزيادتها من (500) إلى (800) ألف درهم ، وهذا لا بد أن يكون له انعكاس مالي ولم يأت في الميزانية ، فأرجو توضيح النقاط الأربع تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو عبد العزيز ، وأود أن أشكره على مساهمته في عملية دراسة الجدوى بالنسبة لبنك التنمية عندما بدأنا التفكير في دمج المصرف العقاري والمصرف الصناعي .

بالنسبة للسؤال الأول هل تلبي الميزانية ؟ معالي الرئيس لو نأخذ المصاريف على مستوى الحكومة الاتحادية ونضيف لها - أيضاً - ما تصرفه الإمارات ويقدر - تقريباً - بالنسبة للخدمة الأساسية للجانب الاجتماعي فإنه يصرف في الدولة - تقريباً - ما يقارب أربعمائة مليار درهم في 2013 ، أي الدليل المؤشر الرئيسي على أساس أن تلبي خدمة المجتمع فالحمد الله مجتمع دولة الإمارات أخذ في الرفاهية والسعادة الرقم الأول على الدول العربية ، فهذا الدليل الواضح أنه تم تلبية احتياجات المجتمع وقد أوفت بها الجهات المعنية على المستوى الاتحادي أو المستوى المحلي .

وبالنسبة لبنك التنمية صحيح تم في الماضي أننا خصصنا مبالغ لكن لما تأخر بنك التنمية وكان أولى أن نأخذ هذه المبالغ وتصرف في مجالات أخرى إلى أن يتم أو تم في هذه السنة تشكيل مجلس الإدارة، وتم في نفس الوقت أن قام مجلس الإدارة بإعادة الدراسة التي تمت في السابق وهم في هذا الطور ، وعندما يتقدم - حسب الإجراءات - مجلس الإدارة بطلب من الحكومة بزيادة رأس المال المدفوع ففي تلك الحالة ستقرر الحكومة على حسب الحاجة واليوم عند المصرف تقريباً ملياران وثلاثمائة مليون درهم وهي عبارة عن أصول ، ولابد عندما يقدم طلباً للزيادة سيكون هناك إعداد للخطة الاستراتيجية للمصرف وكيفية إنفاق أو استثمار هذه المبالغ ، وأنا أؤكد لمجلسكم الموقر أن الحكومة ستدرس هذا وستخصص المبالغ المطلوبة ، لكن أن نخصص مبالغ ولا نقوم بصرفها أو بدفعها للجهات وتكون موجودة للاستثمار فقط ، فهذه مربوطة بالخطة الاستراتيجية للمصرف ، وأنا أؤكد لكم عندما يتقدم بنك التنمية بمتطلباته ويعرض على مجلس الوزراء فأي توجيه بهذا الشأن من مجلس الوزراء فإن وزارة المالية ستقوم بتنفيذ ذلك الشيء .

وبالنسبة لتنمية الإيرادات ، فنحن دائماً كما قلت نقوم بدراسة أي خدمة إذا كان هناك خدمة جديدة ، نحن نقيمها ونفرض عليها رسوماً ، والخدمات الحالية نعيد الدراسات عليها كل سنة أو سنتين مع الوزارات المعنية والجهات المعنية إذا كانت تكلفة تقديم هذه الخدمة يوازي تكلفتها ، لأن الرسم المأخوذ يجب أن يساوي أو يغطي تكلفة الخدمة المقدمة . طبعاً نحن نعرف موضوع الضرائب بالنسبة للتبغ ونحن بتواصل مع الجهات المعنية في الإمارات لإيجاد حل دائم ، وتقريباً توصلنا إلى هذا الموضوع لكن لا نحاول أن نعكس إيراد غير متأكدين منه في الميزانية ، لأنه بالنسبة لنا التدفقات النقدية والإيرادات يجب أن نعكسها واضحة وهي التي نكون متأكدين منها كونها إيراد للحكومة في السنة المعنية ، فإن شاء الله سنتوصل لحل عن قريب بالنسبة لضريبة التبغ ونأمل أنها ستنعكس في الإيرادات مستقبلاً .

وبالنسبة لبرنامج الشيخ زايد وتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله " فيجب أن يتقدم البرنامج بمتطلباته بناءً على هذا التوجيه وتنفيذه وكم هي المخصصات ، وبالتالي تأخذ نفس الإجراءات التي سبق وذكرتها وهي أنها تأتي إلى وزارة المالية إلى اللجنة المالية والاقتصادية ومجلس الوزراء والتوجيه وإيجاد المخصصات بناءً على هذه الزيادة من خمسمائة ألف إلى ثمانمائة ألف درهم ، وطبعاً أنتم تعرفون - معالي الرئيس - أن صاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو نائب رئيس الدولة يولون موضوع الإسكان أهمية بالنسبة للمواطنين وهذه من أولويات الحكومة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا لم أعقب اسمح لي ، شكراً معالي الوزير . معالي الرئيس ، بالنسبة لمصرف الإمارات للتنمية طبعاً هو حدد بقانون وليس مجلس الإدارة هو جهة الاختصاص لتقول أنها تريد المبلغ أو لا تريده ، وأعتقد أنه قبل شهرين صار اجتماع مع وكيل وزارة المالية والإخوان في بنك التنمية بعد التشكيل ، وقالوا لهم أن المبالغ الموجودة عندكم في الوقت الحاضر ، فعلاً صار هناك اجتماع وتم تحديد الرؤية لبنك التنمية ، وقد سألوا ما الذي ستعطوننا إياه حتى نعرف احتياجاتنا المستقبلية ، والإخوان في وزارة المالية أعتقد في شهر أكتوبر أو قبل ذلك تم الاجتماع مع وكيل الوزارة .

معالي الرئيس ، معالي الوزير قال أن المبالغ الموجودة الآن في حدود مليارين وثلاثمائة مليون درهم، وأتمنى من معالي الوزير أن يتم تحويل السلفة التي أعطوها للبنك الصناعي والبالغة خمسمائة مليون درهم إلى رأس المال لأن هذا قرض ، والقرض من وزارة المالية ، وإذا تم تحويله إلى رأس المال أعتقد أننا سنكون شاكرين وحققنا على الأقل طلب من الطلبات .

نفترض أن بنك التنمية بدأ بالعمل الآن ، ومعالي الوزير يقول أنه يتم إعادة هيكلة ، ما هو سبب إعادة هيكلة الخطة ؟ السبب هو المبالغ ، فقد كان لدي خطة وهي أن الحكومة ستعطيني وبنيتها وكلفت جهات مختصة وصرفت الملايين عليها ، الآن أعيد الدراسة لأن الحكومة تقول لي أن المبالغ موجودة عندك، نفترض أن المبالغ التي لدي مرتبط بها سواء كقروض للمصرف الصناعي أو لأصول اشتريتها سابقاً، فهذا يعني أن المبلغ الموجود عندي ربما أصرفه خلال سنة وأقف مكتوف الأيدي لأن الحكومة لم تخصص لي شيئاً ، فأتمنى من معالي الوزير أن يعدنا بأن مبلغ الخمسمائة مليون درهم السلفة يعود إلى رأس المال .

والتعقيب الأخير على برنامج الشيخ زايد ، فإنني من هذا المنبر أتمنى من الإخوان رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد أن يبدأ بإعداد موازنته لرفعها إلى وزارة المالية لإقرارها وإضافتها إن شاء الله في الميزانية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخ عبدالعزيز ، معالي الوزير توضيح في الموضوع تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة لما تفضل به سعادة العضو عبدالعزيز بالنسبة للخمسمائة مليون درهم بخصوص القرض فإني أعده أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء لتحويل هذا المبلغ .

الشيء الثاني - معالي الرئيس - لا أود أن أتطرق لما يقوم به مجلس الإدارة من جهة المصرف لأنها جهة مستقلة ولو أن القانون صادر والوزير معرف بوزير المالية لكن أؤكد لكم أن لدينا تنسيق ونقاش دائم ، وكما تعرفون حسب نظام المصارف فبإمكان المصرف أن يقترض بست أضعاف المبلغ المذكور، فالعمل البنكي يترك لمجلس الإدارة ليتخذ القرار ، ولو أن الدراسة قد أعدت قبل أربع سنوات وهناك الكثير من المتغيرات جرت على القطاع المالي في الدولة داخلياً وخارجياً ، فنحن نعرف اليوم نسب الاقتراض والفائدة المنخفضة ، فلذلك هناك أمور كثيرة يجب إعادة دراستها وربما أنا لا أتكلم عن الخطة ككل ولكن هناك أمور معينة يتم دراستها ، فلا أود أن أعقب على هذا ، لكن أود أن أؤكد

لمجلسكم الموقر أن الحكومة حرصت على تأسيس دمج البنكين للمساهمة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إيجاد آلية لتمويل الإسكان للمواطنين الذين لا تنطبق عليهم شروط برنامج الشيخ زايد للإسكان بعيداً عن البنوك الأخرى ، فهذه أولوية تفهمتها الحكومة لما ناقشت موضوع دمج المصرفين ، وأنا أؤكد لك - معالي الرئيس - أن هذا الموضوع دائماً تهتم به الحكومة وهو الإسكان وحتى بالنسبة للمشاريع المتوسطة والصغيرة وهو بالتالي تنمية المواطن في قطاع الصناعة وقطاع التجارة وتأهيله ودعمه بالرأسمال المطلوب حتى يتمكن من المنافسة على المستوى الداخلي أو الإقليمي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل يا أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على جزئيتين الأولى وهي أنه سيتم النظر - إن شاء الله - في تحويل مبلغ الخمسمائة مليون درهم إلى رأس مال المصرف وأشكره عليها .

الجزئية الثانية وهي لحل مشكلة الإسكان ، والآن على عاتق بنك التنمية وبرنامج الشيخ زايد حل هذه المشكلة وسبق أن تطرق معالي الوزير وذكر بأن المواطن يستطيع أن يقترض والآن الإقراض يتم بمبالغ ميسرة ، فأعتقد أن برنامج زايد للإسكان ممثلاً ببنك التنمية ووزارة المالية لم يسير في الاتجاه لحل مشكلة الإسكان بتاتاً في الدولة على أن تتحمل - إن شاء الله - وزارة المالية أو الحكومة الاتحادية الأسعار المنخفضة للفائدة وأشكرك يا معالي الوزير .

معالي الرئيس :

شكراً أخ عبدالعزيز ، طبعاً لا ننسى أن ملف الإسكان يحظى - أيضاً - باهتمام كبير من سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد - رئيس الدولة ، ومبادراته معروفة في هذا المجال ، فله منا كل الشكر والتقدير وباقي المؤسسات الحكومية سواء في المشاريع التي ذكرتها وكلها تصب في هذا المنحى ، وهذا الموضوع هو من أهم المواضيع الحيوية والحمد لله أن دولة الإمارات مقارنة بكثير من الدول المجاورة فإن نسبة تملك المواطنين لمساكنهم وحصولهم على المساكن من أكبر النسب ، ولكن دائماً طبعاً نطمح للأفضل والأحسن ، تفضلي دكتورة شيخة العري .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، قرأنا من خلال توصيات الخلوة الوزارية عن السلم الوظيفي الجديد للمعلمين ، وأود أن أسأل معالي الوزير : في ضوء ميزانية 2014-2016 كيف

سيتم تمويل هذه المبادرة لضمان تنفيذها ؟ وأنتم تعلمون أن شريحة كبيرة من المواطنين خاصة من المواطنات في التعليم وهذا المجال يحتاج إلى كثير من الاهتمام منا سواء في المجلس الوطني أو المجلس الوزاري ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة شيخة ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، شكراً للدكتورة شيخة ، طبعاً عندما يقر السلم الوظيفي الجديد وهذا تم دراسته وعرضه ومناقشته مع وزارة التربية ، ووزارة المالية والجهات المعنية ، وما معنى هذا السلم وماذا سيكون الفارق بين هذه الفوارق كلها ؟ سبق في 2012-2013 زيادة التعديل على الزيادات والترقيات ورواتب المدرسين ، وكان ذلك بناءً على توجيهات مجلس الوزراء ، وهناك بدل طبيعة العمل حيث زادت بنسبة 100% وتم كذلك إدراج مبلغ (367) مليون درهم لزيادة رواتب المدرسين، فأعتقد - معالي الرئيس - عندما يأتي التوجيه من مجلس الوزراء بالنسبة لذلك وإقرار سلم الرواتب للمعلمين سوف نتخذ نفس الإجراءات المعمول بها وهي بعد موافقة مجلس الوزراء يأخذ التنفيذ إجراءاته التنفيذية باعتماد إضافي لهذا الشأن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضلي دكتورة شيخة .

سعادة / د. شيخة عيسى العري :

معالي الرئيس ، تعقيباً على كلام معالي الوزير حين ذكر تعديل أو زيادة رواتب المدرسين ، أنا أريد أن نضع هنا " المدرسات " ، لأن المدرسين هذا ما أتمناه من الكادر الجديد أن ينظر إليه بعين الاهتمام حتى يكون باباً يستقطب الإخوة من الذكور لدخول هذا المجال الذي نحتاج إلى توطينه وحتى يستقطب عدداً أكبر من الإخوة المواطنين خاصة أن التعليم وفي مجال الذكور نحتاج إلى المدرسين يا معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة ، طبعاً الدكتورة بحكم أنها مختصة باللغة تريد أن تضع الأمور في سياقها الطبيعي بالنسبة للواقع الذي فيه نوع - حقيقة - من التناقض وهو أن أكثر الطاقم التدريسي الموجود لدينا هو من السيدات ، والمواطنين الذين يتجهون إلى سوق التدريس هم قلة فبالتالي من الأمور التي طرحت

في مداولات المجلس ومن الأمور التي طرحت في الخلوة الوزارية هي مسألة تشجيع الإخوة المواطنين على الالتحاق بسلك التعليم وبالتالي فمن أهم الأمور التي كانت تحول دون ذلك مسألة الحوافز المالية والمكافآت المالية وبالتالي كيف هي قدرة الحكومة على توفير الموارد المالية في هذا الموضوع ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، عفواً أنا أعتقد عربية - معالي الرئيس - وعندما أتكلم عن المدرسين فهي تعني ضمنياً المدرسات أيضاً وأعتقد أن المستشارين القانونيين أحياناً يشيرون إلى المذكر بما يشمل المؤنث وهذه فيها قاعدة لغوية حسبما أعتقد .

دكتورة في 2012 زيادة الرواتب كانت 900 مليون درهم ، والترقيات كانت (367) مليون درهم ، الأمور أولاها مجلس الوزراء أولوية لما أتت الزيادة في الرواتب في عام 2012 ، أنا لا أود أن أدخل في اختصاص جهة معينة وهي وزارة التربية والتعليم بما تقدره لكن - معالي الرئيس - هناك واقع أمامنا ويجب أن نتقبله ، الإناث في دولة الإمارات في الوظائف إما في التدريس أو في الوظائف الاتحادية هم أكثر نسبة عن الذكور بين المواطنين ، فهذا الوضع - وربما لا أذكر النسبة - ولكن عموماً لا يمكن حل هذا الموضوع بزيادة الرواتب أو تعديل سلم الرواتب بالنسبة للذكور للمعلمين ، هذا الموضوع سيتم مناقشته وأنا أترك لمجلس الوزراء الذي سيقوم بالتوجيه ، لكن أؤكد لمجلسكم الموقر بعدما يأتي التوجيه بتحديد المبالغ فإن وزارة المالية ستتخذ الإجراءات بالنسبة لهذا التوجيه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أيها الأخوات والإخوة الكرام والآن نرفع الجلسة للصلاة والاستراحة لمدة عشرين دقيقة ومن ثم نعاود استئناف الاجتماع .

(رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة حيث كانت الساعة 12:12 ظهراً)

(عادت الجلسة للانعقاد حيث كانت الساعة 14:41 ظهراً)

معالي الرئيس :

أصحاب السعادة الأخوات والإخوة لو سمحتم ، معالي الأخ وزير الدولة للشؤون المالية ، نواصل مناقشة ملاحظات أصحاب السعادة الأخوات والإخوة الأعضاء على مشروع الميزانية ، تفضل يا أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، أنا عندي مداخلتين أخيرتين واحدة في التربية وواحدة في الصحة سأنتهي من الأولى ومن ثم الثانية .

بالنسبة لوزارة الصحة - يا معالي الرئيس - فأنا لاحظت ملاحظة أرجو من معالي الوزير أن يرد عليها أو يوضحها ، وسؤالي الأول : كم بلغت الميزانية التي قدمت من وزارة الصحة وكم خصصت وزارة المالية لها ؟ وعندما قدمت وزارة الصحة ميزانيتها كم تقدمت وكم خصصت لها وزارة المالية؟

الملاحظة الثانية : لاحظت أن ميزانية وزارة الصحة في 2015-2016 أقل ، فما هو المبرر ؟ هل بناء على أن هناك مشاريع قلصت ؟ أرجو التوضيح هل هذا صحيح ، أم لا ؟

كذلك - معالي الرئيس - بالنسبة للتأمين الصحي ، فالتأمين الصحي يطالب المجلس به منذ عدة سنوات في الفصل الرابع عشر والفصل الخامس عشر ، وطرحت حوله عدة أسئلة .

الجانب الصحي أو التأمين الصحي - معالي الرئيس - أنا قرأت في كثير من الدول التي تطبقه أنه ليس له كلفة مالية بل يأتي منه عائد ، ونحن في الإمارات أو الجهات التابعة لوزارة الصحة تعاني الكثير من المعاناة والبلاء ، والمواطن هو المتضرر والذي ينتمي إلى هذا القطاع ، فسؤالي لوزارة المالية ؟ هل تم دراسة التأمين الصحي اقتصادياً ؟ وكم كلفته ؟ والعائد المالي المباشر وغير المباشر حتى يتبين لنا مدى إمكانية تطبيقه أو عدم تطبيقه للجانب المالي كوزارة مالية ؟ خاصة وأنه يترتب عليه ضرر كبير . هذا فيما يخص وزارة الصحة ، وسؤال إذاً حول ملاحظتي حول انخفاض ميزانية وزارة الصحة في 2015 عن سنة 2014، والسؤال الآخر لوزارة الصحة هو حول ميزانية وزارة الصحة كم هو المبلغ الذي تقدمت به وكم هو المبلغ الذي وافقت عليه وزارة المالية ؟ وكذلك حول التأمين الصحي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد الأعماش ، بالنسبة لميزانية وزارة الصحة وهي من أهم الميزانيات ومن أهم الوزارات الخدمية ولماذا تناقصت ؟

والنقطة الثانية بالنسبة للتأمين الصحي حيث أن هذا المشروع التاريخي ظلّ يدرس لسنوات عديدة ، والأخ أحمد يذكر أنه لم نر خطوات فعلية أو على الأقل خارطة طريق متى سيظهر هذا المشروع إلى النور ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، سأبدأ بالسؤال الثاني وهو حول التأمين الصحي ، طبعاً مشروع القانون - معالي الرئيس - في الفتوى والتشريع ، لذلك لما ينتهي القانون ويأخذ مجراه سنعرف بالضبط تكلفة الخدمات وما يقر ونوعيتها ومستواها وكل الأمور التي تتعلق بالقانون ، بعد ذلك بإمكاننا أن نقدر المبالغ التي تحتاجها أو نرصدها في الميزانية لتطبيق قانون التأمين الصحي ، لأنه مربوط بهيئات الصحة في الإمارات المحلية ، فالقانون سوف يحدد المزايا وطريقة تبادل المنافع والنسب التي يتحملها الشخص ، وهناك أمور كثيرة في القانون ، وعندما تنتهي الفتوى والتشريع من هذا القانون ويأخذ إجراءاته فمن ثم بإمكاننا أن ندرج المخصصات المالية المطلوبة ، أما بشأن الدول الأخرى فكل دولة - معالي الرئيس - لها أنظمتها الخاصة بالنسبة للتأمين الصحي للمواطنين وتقديم الخدمات وهذا من الصعب بالنسبة لنا أن نحاول أن نقارن ، أما كما تفضل سعادة العضو أحمد الأعماش لتحويل هذا التأمين بخصوص الإيراد ، نحن لا نتكلم عن طريق تحويل التأمين الصحي إلى وحدة ربحية بل نتكلم عن تأمين صحي للمواطنين وهذا له تكلفته في النهاية .

وبالنسبة لميزانية وزارة الصحة ، فكما تعلمون في بداية العرض عرضنا تحديد سقف الميزانية بقرار من مجلس الوزراء على أساس أن نبدأ في الإدراجات ، طبعاً ما أدرج في 2014 مبلغ ثلاثة مليارات وأربعمائة وثلاثة عشرة مليون درهم مع المشروعات ، وفي الوقت الحاضر لم توجد مشروعات مدرجة في 2015-2017 ، هذه المشروعات يتم بناؤها بالتنسيق مع الأشغال ، ونحن نعرف أن هناك - تقريباً - (20) مركز طبي وعيادة منتهية وجاري العمل على تشغيلها وجاري تنسيق رصد المبالغ بالتنسيق مع وزارة الصحة ، ولا يخفى عليكم - معالي الرئيس - بعد هذه الخلوة الوزارية ستطرأ هناك أمور ، نحن خصصنا بعض المبالغ لكن لم ندخلها على البرامج في الوقت الحاضر إلى أن ننتهي منها ، وهناك مذكرة تفاهم سوف توقع بين وزارة المالية ووزارة الصحة على أولوية المشاريع وطريقة تنفيذها خصوصاً في المراكز الطبية أو التزامات وزارة الصحة بالنسبة للصرف إما على الأدوية أو بالنسبة للصرف على المستلزمات الطبية ، فهناك تنسيق كامل ونعرف التوجيه من الحكومة بأولوية هذا القطاع ، ونحن نرى نتيجة التوصيات وما يقره مجلس الوزراء بعد الخلوة الوزارية ، وأنا أؤكد لسعادة العضو ولمجلسكم الموقر أن هذا من أولويات الحكومة ، وهي قطاع الصحة وإدراج المبالغ المطلوبة حسب خطة الوزارة وما يقره مجلس الوزراء ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، أنا طرحي لموضوع تمويل التأمين الصحي أخذته من المادة (28) من مشروع القانون الذي قدمتموه حيث تقول : " لا يجوز لأي وزارة أو جهة اتحادية التقدم بطلب اعتمادات إضافية لبرامجها الحالية أو المقترحة خلال السنة المالية إلا بعد تحديد نوع ومصادر التقديرات الإيرادية للإيرادات اللازم لتمويل هذه الاعتمادات ، فأنا أقول أن قصدي إن كان هناك وضع مالي ، فمطلوب من وزارة المالية أن تطلب من وزارة الصحة بالتقدم بدراسة مالية لمشروع التأمين الصحي وسنجري له دراسة ، فبالتالي يتوافق مع مشروع القانون المقدم من الميزانية وبالتالي إيجاد مخرج لهذا الموضوع ، وأنا لما استندت لرأيي حول موضوع الدول الأخرى فنحن دائماً قيادتنا تقول أنهم يحبون المركز الأول في كل شيء ، وبالتالي يجب أن لا نكون الأخير في جانب والأول في جانب آخر ، مواطنونا يجب أن يكونوا في المركز الأول حتى يلامسوا طموحات وآمال القيادة ، فالمواطن يتعلق بالقيادة ونحن كمشرعين أو منفذين يجب أن نكون - أيضاً - في مستوى المسؤولية وفي مستوى الركب هذا من جانب التأمين الصحي ومن جانب وزارة الصحة .

وبالنسبة لتخفيض ميزانية وزارة الصحة فإن معالي الوزير لم يرد على ذلك وأرجو الرد ، لماذا خفضت ميزانية وزارة الصحة ؟ هل بناءً على طلب من وزارة الصحة أم بناءً على طلب من وزارة المالية ، وفي سنة 2014-2015-2016 ؟ وفيما يخص وزارة التربية فسأتكلم حولها بعد أن استمع لمداخلة معالي الوزير ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ أحمد ، نتمنى من الأعضاء الآخرين أيضاً يكون لهم مداخلات في الموضوع ، معالي الوزير، بالنسبة لإنقاص ميزانية وزارة الصحة في الميزانية الاتحادية ، والنقطة الأخرى بالنسبة للدورة القانونية لمشروع القانون هل خرج من الوزارة - بالنسبة للتأمين الصحي - والآن في الفتوى والتشريع أم مازال في الوزارة لتقديم الايضاحات في الموضوع ، تفضل يا معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، الفرق بين مخصصات 2014 و 2015 فهناك في 2014 (157) مليون درهم لمشاريع ، أما في 2015 و 2016 فلم يتم إدراجها ، وقد تم التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الأشغال لأن وزارة الأشغال تقوم بتنفيذ المشاريع .

وزارة الصحة عندها مشاريع بقيمة مليار وثمانمائة وثلاثين مليون درهم ، المنفق عليه حتى نهاية 2013 مليار وخمسة وثمانين مليون درهم ، المدرج في 2014 هو (156) مليون درهم وهناك ربما مشاريع إما لإعادة النظر فيها أو لإعطائها أولوية مختلفة وهذا من اختصاص وزارة الصحة ويتم التنسيق والصرف عليها ، ربما تأتي وزارة الصحة بعد الخلوة الوزارية وترى أن هذه المشاريع هي التي تحتاج عليها الاعتمادات الإضافية ، أعيد وأؤكد أن هذا الفرق المدرج لم يكن هو المدرج لـ 2015-2016 إلى أن تعرف وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الأشغال كم هي المبالغ ، عندما نتكلم عن المشاريع فهناك مشاريع تمتد إلى سنة أو سنتين وبعضها إلى خمس سنوات ، لكن الواضح أن هذا ما هو مطلوب ، وكما تعرفون نحن في بداية شهر ابريل نبدأ بإعداد الميزانية لسنة 2014 فهناك يتم النقاش إذا كانت اعتمادات إضافية تحتاجها الوزارات المعنية في مجالات معينة بما يتماشى إما من خلال السقف أو اعتماد إضافي فإننا نحتاج لتعديل الميزانية لسنة 2015 ، فهذا إجراء - معالي الرئيس - سيتم بهذه الطريقة .

وبالنسبة للتأمين الصحي فهو موجود لدى الفتوى والتشريع وهناك نقاش بين الإمارات المعنية بالنسبة للتغطية الصحية ، التكلفة تم دفعها وهناك تنسيق كامل بين وزارة الصحة ووزارة المالية في هذا الشأن ، وهناك أناس متخصصون أوجدوا التكلفة ونحن نعرف بالضبط ما هي التكلفة ، لكن كما ذكرت معالي الرئيس فإن التكلفة في النهاية تعتمد على المزايا التي يتم الاتفاق عليها ، وفي النهاية كل الدراسات تمت والإجراء الآن قانوني ، وهذه الدراسات صرف عليها ، هناك استشاري متخصص في هذه الأمور تم تعيينه وأنهى كل دراساته تقريباً ، إذا كانت هناك تعديلات على القانون والمزايا فيأتي الاستشاري المتخصص ويقوم بإعادة حساب التكلفة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، معالي الوزير ذكر أن المخصصات التي تعتمدها وزارة المالية تتم بناءً على طلب وزارة الصحة ، ولدى وزارة الصحة - معالي الرئيس - شقين من المشاريع ، شق يتعلق بالبناء وهو حسب ما ذكر معالي الوزير تقوم به وزارة الأشغال ، لكن هناك شق تشغيلي للمستشفيات والمراكز ، تجديد وبناء وتشغيل ، وزارة الصحة لما ناقشناهم وسألناهم عن المستشفى الفلاني والمركز الفلاني قالوا أنه لا توجد ميزانية ، أملي حسب ما ذكر معالي الوزير ولما للأمور الصحية

من أولوية اجتماعية مهمة جداً وضرر كبير يقع على الناس أن يطبق كلام معالي الوزير بأن تقوم وزارة الصحة بتقديم ما لديها من مشاريع تشغيلية لوزارة الصحة ووزارة المالية - إن شاء الله - ستقوم بتنفيذ ما هو مطلوب ، هذا من جانب وزارة الصحة .

وفيما يخص وزارة التربية والتعليم - معالي الرئيس - فأنا لدي في الأهداف الاستراتيجية الخاصة بها، تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة لدى الطلبة وهذا موضوع مهم جداً ، ميزانية 2014 المخصص لها (0.04%) ، هذا مخصص لهذا الجانب فقط ، مخصص لهذا الهدف الاستراتيجي وهذا هدف جداً ينمي أبناءنا لليوم وللمستقبل ، ولما سألنا وزارة التربية فالجواب معروف عند معالي الوزير .

المخصص المالي لأهم الأهداف ذات الأولوية الاجتماعية ، الهدف الرابع لوزارة التربية وهو " بيئة مدرسية آمنة ومدعمة ومحفزة " المخصص لها (2%) أو (2.9%) في الميزانية وهذه كلها مرتبات، كيف سننمي أولادنا وكيف سنعزز الهوية الوطنية فيهم وكيف سنحقق لهم ما يتمنى آباؤهم وما تتمناه القيادة الرشيدة إذا كان هذا هو الرقم ؟ وإذا كان المسير لتعزيز الهوية الوطنية أو لبيئة مدرسية آمنة هو المال وتقييد المال يأتي من قبل وزارة المالية ؟ هل يتحقق هذا مع هذا ؟ هذا لن يتحقق ، هذا - معالي الرئيس - فيما يخص وزارة التربية والتعليم ، اليوم طالعتنا الصحف إلغاء ودمج واستحداث (46) مدرسة في ست مناطق تعليمية ، هذا تصريح معالي وزير الأشغال ، نحن حسب مناقشتنا لوزارة التربية والتعليم أن هناك تكدس في الفصول وأن أكبر معاناة يعانيها أبناؤنا أن هناك تكدساً في الفصول ، أو أن الحل صار لدى كثير من المدارس تخصيص حافلات لنقل الطالب الموجود في هذه القرية أو المدينة لمدرسة أبعد لأن هذه المدرسة لا تتحمل ، أيضاً هناك معاناة بسبب توفير الميزانية المطلوبة لحل مشكلة التكدس في الفصول ، لدينا دمج فصول وإلغاء مدارس وعدم وجود مال ، أرجو من معالي الوزير الرد ، لماذا وزارة المالية لا تعطي وزارة التربية والتعليم الطلب الحقيقي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المعدة من قبلها والمعتمدة من قبل مجلس الوزراء الموقر ، مع العلم أنني ذكرت في المداخلة الأولى كم هي نسبة المرتبات لوزارة التربية والتعليم وهي (4.800.000.000) درهم من أصل (5.900.000.000) درهم ، أي ثمانمائة مليون درهم فقط للمشاريع الأخرى والتي تمثل ما نسبته (4) أو (5%) ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً على هذه الملاحظة الأخيرة أخ أحمد ، معالي الوزير ، النقطة التي أثارها الأخ أحمد أنكم تذكرون بأن وزارة المالية عند إعداد الميزانية تقوم بالتشاور مع الوزارات المختصة وتأخذ بعين

الاعتبار احتياجاتها الكاملة وتضع لها الاعتمادات المناسبة ، وهناك بعض الوزارات وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم والدور المحوري الذي تلعبه في تنمية الإمارات ، عندها مشاريع ولكن لا تجد لها الاعتمادات في الميزانية ، نرجو توضيح الموضوع تفضل .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكراً معالي الرئيس ، ما تفضل به سعادة العضو أحمد الأعماش صراحة للبنية التحتية بوزارة التربية والتعليم مدرج لها ستمائة مليون درهم ، طبعاً على مستوى هيكل البرامج هناك (101) مليون درهم موزعة في تخطيط وتطبيق نظام إدارة المنشآت في المباني التعليمية ، ورفع الكفاءة التشغيلية للمدارس ، وتطوير المرافق والبيئة ، وتطوير خدمات الأمن والسلامة ، وتطوير البنية التحتية والمباني التعليمية ، وكذلك في نفس الهدف يوجد برنامج حتت مسمى " بنية تحتية متطورة وموارد تقنية عالية الكفاءة ضمن إطار منظومة الحوكمة " ومدرج لها اعتماد بمبلغ (22) مليون درهم ، طبعاً بالنسبة للصيانة إذا كانت وزارة الأشغال هي التي تقوم بها وهذا الهدف فيه (1.800.000) درهم ، وتطوير الأنظمة التقنية في المدارس لها (7) ملايين درهم ، فهناك أمور كلها موزعة على المستوى ، هناك تقريباً بند الصيانة مجمله في الميزانية بمبلغ (25) مليون درهم ، خدمات المباني (50) مليون درهم ، بند إدارة الخدمات العامة (234) مليون درهم ، كذلك الخطة 2014-2016 تتضمن اعتمادات لمشروعات وزارة التربية والتعليم بمبلغ (313) مليون درهم ، منها مبلغ (198) مليون درهم لسنة 2014 ، كذلك بلغت الصيانة السنوية للمرافق والمنفذة من قبل وزارة الأشغال مبلغ (53) مليون درهم ، فكل هذه المبالغ - معالي الرئيس - موضحة في نفس البرامج .

وبالنسبة لما تفضل به العضو حول بعض الأنشطة ، فإن بعض الأنشطة تتطلب الرواتب فقط للإشراف عليها ، وهناك موظفين يقومون على هذه الأنشطة وإذا كان المبلغ ضئيل ولكن هذه الرواتب هي للموظفين الذين يقومون بهذه الأنشطة ، ويخدمونها وينفذون هذه المبادرة ، فلذلك – معالي الرئيس - مع احترامي لا أود التطرق لهذا الموضوع بعدم وجود ممثلين عن وزارة المالية في النقاش لتوضح الأمور . بعد الخلوة إذا كانت هناك توصيات معينة - وأنتم قرأتم عن المبادرات التي ستتم - فسيتم إعادة النظر وأي توجيهات من مجلس الوزراء ستقوم وزارة المالية بتخصيص - حسب التوجيه - المبالغ المطلوبة وأعيد وأؤكد - معالي الرئيس - بأن وزارة المالية تقوم بالتواصل مع كل الوزارات لإعداد الميزانية ومن ثم تطرح الموضوع على اللجنة المالية والاقتصادية ، وأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية برئاسة سمو وزير المالية وسمو نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير شؤون

الرئاسة ، ومعالي سمو وزير الخارجية ، ومعالي وزير الاقتصاد ، ومعالي محافظ المصرف المركزي ، وكذلك وزير الدولة للشؤون المالية ، ومعالي وزير الأشغال ، هذه اللجنة مختصة بالمناقشة قبل رفع توصياتها إلى مجلس الوزراء ، فلذلك لا تؤخذ الأمور أن وزارة المالية ... الحكومة أوجدت نظام متسلسل تعرض على اللجنة كل متطلبات الوزارات وكل النسب التي تراها ، اللجنة ترفع توصياتها واقتراحاتها لمجلس الوزراء الموقر ، ومن ثم مجلس الوزراء يأخذ إجراءاته في هذا ويبدي توجيهاته بالنسبة لحدود الصرف لكل وزارة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هل هناك أية نقاط أخرى يا إخوان ؟ تفضل يا أخ علي .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

كل متطلبات الوزارة ، كل النسب التي تراها واللجنة ترفع توصياتها واقتراحاتها لمجلس الوزراء الموقر ، ومن ثم مجلس الوزراء يأخذ إجراءاته في هذا ويبدي توجيهاته بالنسبة لحدود الصرف على كل وزارة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، في الحقيقة هناك موضوع يتعلق بوزارة التربية والتعليم حيث تعاني هذه الوزارة من اشكالية اختلاف مواعيد العام الدراسي والعام المالي ، فما هي جهود وزارة المالية لمعالجة هذه الإشكالية ، وبالتالي دعم جهود وزارة التربية والتعليم لتحديد احتياجاتها ومصروفاتها بصورة صحيحة ؟

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير ، فهذا السؤال له علاقة بالميزانية .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، الميزانية تعكس الخطة الاستراتيجية والتشغيلية ، والكل يعرف أنه إذا كان هناك احتياجات لتوظيف مدرسين فإنه يتم التوظيف ، حيث يتم معرفة عدد المدرسين ، فاليوم نحن لدينا عدد الطلبة ، فهذه التنبؤات يجب أن تكون واضحة عند الجهة المعنية وهي وزارة التربية ، فكم عدد الطلبة وكم العدد في الصفوف أو في المراحل التعليمية ، وما هي حاجة الوزارة من المدرسين ، فهذه هي الفائدة من التخطيط

لثلاث سنوات ، فالمفروض أن وزارة التربية تعرف كم عدد المدرسين الذين تحتاج إليهم في عام 2014 وفي عام 2015 وفي عام 2016م ، أما مسألة متى تبدأ السنة الدراسية فهذه ليست لها علاقة بمسألة التخطيط المالي ، فالتخطيط المالي واضح والتدفقات النقدية واضحة ، ومتى يتم الصرف ومتى يتم التعيين كل هذه الأمور واضحة ، ولا أعتقد أن لدينا أي إشكال في هذا الموضوع أبدا ، فلا ربط بين الأمرين ، وهذا ينطبق على الجامعات حيث تبدأ الدراسة عندهم في شهر تسعة من السنة ، لذلك فالتخطيط المالي حسب خطة الوزارة ينسجم ولا يتعارض مع بداية الفصل الدراسي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا سؤالي الآن بالنسبة للبنية التحتية ، فكما تعلمون جميعا أن الإمارات الشمالية تعاني من نقص في الطاقة ، والميزانية لوزارة الطاقة خلال السنوات الثلاث القادمة لا توجد فيها أية تعديلات تذكر لتلبية احتياجات الإمارات الشمالية ، فهذا سؤال موجه لمعالي الوزير وهو : هل هناك خطة واضحة تم التنسيق فيها بين وزارة الطاقة ووزارة المالية لتغطية هذه الاحتياجات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو عبدالعزيز الزعابي ، بالنسبة للطاقة من الكهرباء والماء تختص الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء بتوفير خدمات البنية التحتية لهذا المجال للإمارات ، ما عدا أبوظبي ودبي والشارقة ، فالإمارات الأخرى تخضع هذه المسألة للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، وهذه هيئة مستقلة ترفع ميزانيتها لمجلس الوزراء الموقر وليست مربوطة بالميزانية، ولا تحصل على دعم من الحكومة الاتحادية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، بالنسبة لوزارة البيئة والمياه حيث يعتبر دعم فئة الصيادين والمزارعين من جهود وزارة البيئة والمياه ، ولقد قامت الوزارة بتخصيص مبلغ (18) مليون درهم لعام 2014م على الرغم من شكاوي

هذه الفئة من محدودية الدعم المقدم لهم ، فلماذا لا تبادر وزارة المالية بدعم هذه الفئة من خلال توفير المخصصات المالية المناسبة لهم بناء على احتياجاتهم الفعلية وبالتشاور مع الوزير المختص ؟

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة المقرر ، صراحة سبق وأن ذكرنا أن الخطة الاستراتيجية والأهداف والبرامج والأنشطة بما يشمل هذا الدعم لأي فئة من فئات الحرفيين يتم الإتفاق عليه في هذه الخطة بين مكتب رئاسة مجلس الوزراء والوزارة المعنية ، ولا أعتقد أن وزارة البيئة - حسب علمي - تقدمت بطلب دعم معين ، وطبعا كلنا يعرف أنه لا بد من ذكر المبررات لهذا الدعم ، فلم يحصل هذا الأمر بالنسبة لدعم فئة الصيادين ، لذلك أعتقد أن ما أدرج في الميزانية هو ما قدمته وزارة البيئة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير على إجابته ، ولكن موضوع فئة الصيادين والمزارعين هناك دائما مطالبات من خلال وسائل الإعلام بأن الدعم المقدم لهم من وزارة البيئة والمياه هو دون المستوى المطلوب ، وهذا طبعا سبق وأن طرحنا بشأنه سؤال مباشر لمعالي وزير البيئة والمياه وأشار - فعلا - إلى ان الدعم غير مناسب ، فإن شاء الله سنتوجه له بالسؤال مرة ثانية لماذا لا يتم زيادة هذا الدعم .

بالنسبة لوزارة الصحة : طبعا لا يخفى عليكم مشكلة نقص الكوادر الطبية ، فما هي جهود الوزارة لتعديل وزيادة مخصصاتهم المالية مع ضرورة توفير المزيد من المنح لأبنائنا المواطنين لدعم وزارة الصحة لتحقيق هذا الموضوع ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير بالنسبة للمخصصات المالية للكوادر الطبية .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة في سنة 2012م تم زيادة بدل طبيعة العمل بنسبة 100% كجهد من الحكومة على اساس رفع المبالغ التي تدفع للأطباء والمتخصصين في هذا المجال،

وطبعا طبيعة العمل هذه تختلف من فئة إلى فئة في التخصصات الطبية ، وقد تم طرح هذا الأمر في الخلوة الوزارية لمناقشة ما هو المطلوب لإيجاد التخصصات الفنية والطبية التي تحتاج لها وزارة الصحة من المواطنين ، وهذا كجزء من المبادرات ، فنحن يجب أن نتكلم أن هناك نقاش مستفيض تم بخصوص وزارتي الصحة والتعليم العالي وأيضا وزارة التربية والتعليم في الخلوة الوزارية ، فأود أن أرى ما هي توجيهات مجلس الوزراء بالنسبة لما تم مناقشته في الخلوة ومن ثم إدراجه ، فهناك مبلغ (300) مليون درهم خارج الميزانية المعروضة عليكم لوزارة الصحة حتى تحدد طريقة الصرف بالإجراءات التي نتخذها حسب توجيه مجلس الوزراء ، فهناك مخصصات – معالي الرئيس - مدرجة في القانون على هذا الأساس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، معالي الرئيس ، لم تعطني التعقيب على موضوع الهيئة الاتحادية ممثلة بوزارة الطاقة ، فالآن الميزانية هي ميزانية مستقلة كما تحدث معالي الوزير ولكنها موجودة من ضمن الميزانية الاتحادية ، فإجمالي الميزانية لعام 2014م الباب الأول لدينا إجمالي مع إيرادات الهيئة الذاتية ودعم حكومة أبوظبي والفائض المحقق من تنفيذ الميزانية السنوية السابقة هو بحدود مليار و (598) مليون درهم ، فلماذا أضيفت إذا كانت مستقلة ؟ فعندهم الآن فائض بحدود مليار درهم في حين أن الإمارات الشمالية تعاني من مشكلة الكهرباء ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، سعادة العضو يتكلم عن الميزانية المجمعة ، فحسب القانون يجب أن نعرض على مجلس الوزراء الميزانية المجمعة ، وهذا ما تقدمت به الهيئة كجزء من الميزانية المجمعة ، أما ما هو معروض عليكم فهو قانون بالميزانية ، والقانون لا يشمل الميزانية المجمعة وإنما يشمل الوزارات والجهات المربوطة ، أما الجهات التي لها ميزانية مستقلة ويتم اعتماد ميزانيتها من قبل مجلس الوزراء الموقر فهي غير مدرجة هنا ، فإذا رأيتم أنها موجودة هنا لكنها لا تأخذ من عندنا دعم وإنما تمويلها يأتي من إيراداتها الذاتية والدعم من حكومة أبوظبي ، والفائض عندها تقريبا هو مليار

ونصف مليار درهم ، فالهيئة لديها مبالغ وعندها برامج وخطط تنفذها بالنسبة للطاقة والماء في الإمارات ، وشكرا .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

معالي الرئيس ، المادة السابعة من القانون تنص على : " قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء عن السنة المالية 2014م (4) مليار و (350) مليون درهم " فهي موجودة من ضمن قانون الميزانية الذي سنعتمده ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، هي ملحقة ولا تأخذ أي دعم من الحكومة الاتحادية ، لذلك يجب أن تكون ملحقة ولكننا لا نناقش ميزانيتها ، فوزارة المالية لا تناقش ميزانية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء ، فهي يترأس مجلس إدارتها معالي وزير الطاقة وهو يرفع ميزانيتها مباشرة لمجلس الوزراء ، فنحن نأخذ هذه المبالغ وندرجها كجزء من القانون وجزء من المبالغ المقدرة وجزء من الميزانية المجمعة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

إذا كان هناك لبس في هذا الأمر أو استفسار فممكن أن يوجه فيما بعد سؤال لمعالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، الكلمة للأخت شيخة العويس .

سعادة / د. شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، أود أن أستفسر من معالي الوزير بالنسبة لاعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية، طبعا أنا في لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية ، وكان من أول المواضيع التي ناقشتها اللجنة هي سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتبين من النقاش أن وزارة الشؤون الاجتماعية لديها فئات في الضمان الاجتماعي تصرف لها المساعدة وفقا لأولوية تحددها اللائحة الداخلية للوزارة وكان السبب أن المخصصات المالية لا تكفي ولا تغطي الجميع ، وكان الإتفاق مع معالي الوزيرة أنه في الخطة الجديدة للسنوات القادمة ستدرج هذه الإضافة ، ولكن الملاحظ أنه تم تقليل الاعتمادات المالية لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وهنا أتساءل ما هي الأسباب ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، أعتقد أنه بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية هناك قرار من مجلس الوزراء يطبق في هذا الشأن ، وقد حدد كل الفئات المستحقة للمساعدة الاجتماعية ، فكل الفئات تم تحديدها ، والمبالغ التي تصرف لكل فئة ولكل فرد ، فهناك نظام وقرار مجلس الوزراء يطبق في هذا الشأن ، ووزارة الشؤون الاجتماعية لديها المختصين والباحثين في تحديد الفئات ، فهناك فئات تبقى وفئات تخرج ، وكما ذكرت في بداية الجلسة أن هذه المبالغ خصصت وتم زيادتها على مدى الثلاث أو الأربع سنوات الماضية للمستحقين ، فهناك مستحقين يدخلون وآخرين يخرجون ، فالمسألة ليست مسألة أن نضيف ، فلو كان هناك فئات ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء وهي غير مغطاة لتقدمت معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية بهذا الطلب حسب الاجراءات المتبعة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لطريقة اعداد الميزانية الخاصة بالجهات الاتحادية لاحظنا من خلال لقاءاتنا مع الوزارات أن وزارة المالية تقوم بالتعامل مع احتياجات الوزارات بصورة مجردة فقط كأرقام دون النظر للاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية الفعلية ومحاولة دعم هذه الجهات الاتحادية ، فما هي الأسباب التي تدعو وزارة المالية للتعامل مع هذه الجهات الاتحادية - فقط - بصورة مجردة كأرقام دون النظر للاحتياجات الفعلية والمجتمعية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، أرجو أن لا يغيب عن ذاكرة أصحاب السعادة الأعضاء رؤية دولة الإمارات 2021، فهذه الرؤية حددت لجميع القطاعات أين تتجه الدولة ، فهذه الرؤية واضحة .

النقطة الثانية : مكتب رئاسة مجلس الوزراء تطبيقا لهذه الرؤية يدرج الخطة الاستراتيجية للجهة المعنية وكذلك الخطة التشغيلية ، ومن ثم تقوم وزارة المالية بتقييم المبالغ - كما ذكرنا - حسب البرامج والأنشطة والخدمات وتحديدها ، ومن ثم - كما ذكرت - تأخذ دورها في التقييم حسب الإيرادات وحسب المصروفات وحسب التنفيذ وهل لدينا القدرة على تلبية هذه الخدمات في الفترة المحددة ، أي هذه السنة مثلا سنقدم هذه الخدمات وفي السنة القادمة سنضيف خدمات وأمور أخرى ، أعتقد أن الإجراء - مع احترامي - ليس أننا ننظر إلى أرقام وإنما نحن نترجم هذه الخطط والأنشطة والخدمات إلى مبالغ ومن ثم نعيد عرضها وتتم مناقشتها مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء والجهة المعنية ، وبعد ذلك ننقل إذا كان هناك متطلبات إضافية للوزارات ، فهناك أنشطة تنتهي وأنشطة أخرى تدخل ، فممكن أن يقول البعض أن ميزانية الوزارات لم تتغير ، لكن هذا لا يعني أن الأنشطة مستمرة لسنوات، فهناك أنشطة تأخذ ستة أشهر وأنشطة أخرى تأخذ ست سنوات ، فنحن لا ننظر إلى المسألة أنها ارقام مجردة ، ودور وزارة المالية هو بالدراسات التي تقوم بها ، فنحن - كما تفضل سعادة الأخ أحمد الأعماش - نتجه دائما إلى الرقم واحد ، ولذلك فنحن نقوم بدراسات ومقارنات ونستعين بالبنك الدولي في هذه الدراسات ، فالبند الدولي اليوم فيه أناس متخصصين يقومون بدراسات معينة نعرف من خلالها كم الصرف في مجالات سواء كان في مجال الصحة أو التعليم العالي وغيرها ، فنستفيد من خبرات الدول في تحديد نسب الصرف على هذه المجالات ، وكذلك نستفيد في إعداد الخطط ومناقشتها سواء الخطط الاستراتيجية أو التشغيلية ، فأعيد وأكرر أن كل ما يدرج هو ما يمكن تنفيذه ، وإذا تطلب الأمر مبالغ أخرى فإنه يتم إدراجها عن طريق اعتماد إضافي للميزانية .

النقطة الرئيسية : ترون - معالي الرئيس - أن نسبة الصرف في الحكومة تقريبا 100% ، لذلك الميزانية تصرف كاملة لأنها مخطط لها بكفاءة ويتم الصرف بناء على ذلك ، فأرجو أن لا ينظر إليها على أنها أرقام مجردة ، فهذا فريق متكامل وكلنا نكمل بعض ما بين الجهة المعنية ومكتب رئاسة مجلس الوزراء ووزارة المالية واللجنة المالية والاقتصادية ، فكل هذه الجهات تعمل كفريق حتى يتم عرض الأمور بوضوح أمام مجلس الوزراء الموقر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ مروان بن غليطة .

سعادة / مروان أحمد بن غليطة :

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على توضيحه ، لأنه فعلا - كما ذكر معالي الوزير وأكد الإخوة - نحن كلنا فريق عمل واحد نعمل ضمن المنظومة لتحقيق إسعاد المتعاملين ، لكن كلام المقرر

فهذا هو ما سمعناه من الجهات ، فعندما تقابلنا معهم فهناك في إعداد خطة مشروع الميزانية : تطوير وتحديث الخطة الاستراتيجية وتحديد هيكل البرامج بالتنسيق مع الوزارات ، وربطها بالنظام الآلي في إعداد الميزانية ، فالجماعة كانوا يقولون نفس الكلام الذي تفضل به سعادة المقرر وهو أن المفروض أن تكون الميزانية من إلى ، أي من الوزارة المختصة بموجب البرامج والمشاريع التي لديها إلى وزارة المالية كما تفضل معالي الوزير بحيث تدرس وترصد الاحتياجات لها ، والإخوة كانوا يقولون العكس أنهم يأتيهم الرقم مفصل ، فأشكر معالي الوزير على توضيحه ولكن هذا ما وصلنا في اللجنة والذي على أساسه قال سعادة مقرر اللجنة أن الوزارة تنظر إلى أرقام مجردة ، فنحن فعلا متفقين مع الوزارة وفريق عمل الوزارة أن المسألة ليست مسألة أرقام وإنما هناك برامج ومشاريع ، لكن هذا هو الرد الذي جاءنا من الجهات وهو أنه يا حبذا يا معالي الرئيس أن تدخل الجهة المسؤولة برامجها ومشاريعها على البرنامج الآلي الإلكتروني وتذهب للوزارة ، وبموافقة الجهات العليا يرجع لها بأن هذا البرنامج تم الموافقة عليه وهذه ميزانيته ، لكن هم يقولون أن ما يحصل هو العكس ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

شكرا معالي الرئيس ، أود توضيح نقطة ، فالقضية ليست قضية إدخال ، وإنما القضية أنه عندما تتم الموافقة على البرامج والأنشطة والخدمات تدخل في النظام الآلي من قبل وزارة المالية لكل الجهات الاتحادية ، ومن ثم تتولى كل جهة إدخال ميزانيتها التقديرية من الأسفل إلى الأعلى ، وطبعا قبل ذلك يكون هناك تقديم أولي للميزانية بحيث تتم المناقشة والعرض مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء واللجنة المالية والاقتصادية ، ويتم تحديد السقف لهذه الوزارة حسب الإيرادات والمصروفات ، فعندما يتم تحديد السقف الكلي في الوزارة فهذا هو الذي يدخل في النظام الآلي ، وبعد ذلك تبدأ الجهة المعنية تقسيم وتوزيع هذا المبلغ على الأنشطة والبرامج حسب أولوياتها وحسب السقف وحسبما اتفقت مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء بالنسبة للأنشطة والخطة الاستراتيجية والتي كلها تصب - كما ذكرت - في رؤية 2021 ، فنحن نعد النظام الآلي لكل وزارة بالبرامج والأنشطة وهم الذين يدخلون الارقام ، فوزارة المالية لا تدخل الأرقام ، نعم النظام لن يتيح لأي جهة أن تتعدى السقف المحدد ، وهذا واضح، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

شكرا معالي الرئيس ، بالإشارة إلى إقرار قانون الموارد النباتية من قبل المجلس الوطني الاتحادي لاحظنا كذلك أن الميزانية خلت من الاعتمادات المالية المناسبة المخصصة لوزارة البيئة لتحقيق الهدف المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية من خلال إنشاء بنك للجينات الوراثية يسهم في حفظ وصيانة الموارد الوراثية النباتية ، فلماذا لم يتم تخصيص المبالغ المناسبة لإنشاء بنك الجينات الوراثية خلال الفترة القادمة وحسبما جاء في قانون الموارد الوراثية النباتية ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

شكرا معالي الرئيس معالي الرئيس هذا يرجع للوزارة المعنية ، فالوزارة المعنية إذا كان هناك قانون، ونحن طبعا نقول أن القانون له لائحة تنفيذية ، فالقانون لا يتم تنفيذه إلا بعد صدور اللائحة التنفيذية ، فأنا لا أعرف اين وصل هذا القانون وأين لائحته التنفيذية ؟ فهذا عمل تنفيذي مرتبط بالوزارة نفسها ، فمتى ستوجد الوزارة كل الآليات بالتنسيق مع الجهات المعنية لحفظ النباتات وما يخص هذا الموضوع هذا من اختصاصات وزارة البيئة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، أنا أود أن أختم مداخلاتي بنقطة ، فالقيادة الآن دائما تسعى إلى أن نكون الأول في كل شيء ، فطموحات القيادة تلامس السماء بل عنان السماء ، واخواننا المواطنين يقتدون بالقيادة ، والقيادة رؤيتها المركز الأول في كل شيء ، وأيضا القيادة تلامس احتياجات المواطن في كل شيء سواء الصحة والتعليم ، فالمواطن لديها مقدم على كل شيء ، وهو الاستراتيجية الرئيسية في تقدم الدولة ، ونحن الآن متهمين كأعضاء مجلس وطني أننا لا نحقق الأولويات المجتمعية التي تطرحونها، والوزارات الخدمية أو الوزارات الأخرى تقول انها مقيدة بوزارة المالية ، فهل يمكن - معالي الرئيـس - طرح منهج معين أو فكر معين في كيف نوائم بين التشريع وبين التنفيذ بما يتوافق مع طموحات القيادة وأمنيات المواطنين ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ أحمد ، أعتقد أن هذه المسألة ترجع إلى الكثير من التوافقات والبحث في هذا الموضوع ، ولا شك أن بإمكانكم أن تطلبوا وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أو غيره من الإخوة الوزراء المكلفين

بالشأن الاستراتيجي لسياسات الدولة واستراتيجياتها ، ولكن ممكن أن يعقب معالي الوزير بشكل عام على هذا الموضوع ، تفضل معالي الوزير .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

معالي الرئيس ، أعتقد أنه عندما تبنت الحكومة رؤية 2021 وبنت عليها الخطط الاستراتيجية والخطط التشغيلية ، وهناك حوار دائم بين الوزارات المعنية وتوجيهات القيادة يصب - ايضا - في هذا الشأن ، فالكل يبذل جهده لتقدم الحكومة أفضل الخدمات للمواطنين أولا والمقيمين ، وأن ترتقي بالأفضلية والنوعية في هذه الخدمات وأن تحاول تسهيل كل الإجراءات التي تحصل في الحكومة ، وكذلك هناك توجه الحكومة نحن التعليم الذكي وتوجهها كحكومة ذكية ، والإرتقاء بنسبة الشفافية عن طريق التواصل مع وسائل الإعلام ، وحتى اليوم لو نظرتم إلى الميزانية وكيف جاءت مفصلة وبإمكان سعادة الأعضاء التطرق إلى جميع البرامج ومعرفة المخصصات لها ، فأعتقد أننا ارتقينا بهذا العمل لمستوى عالي جدا ، ونسبة الشفافية عالية جدا ، ولكن هل هذا هو الهدف النهائي لنا ؟ لا ، فتوجيهات صاحب السمو رئيس الدولة وكذلك صاحب السمو نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء هو بالعمل دائما على الارتقاء بسمعة دولة الإمارات في جميع المجالات ، والارتقاء بالخدمات واليوم وصلنا إلى مرحلة مهمة ، فنحن دائما نبذل الجهد ونبحث عن الوصول للأفضل ، ففي كل الوزارات وكل الجهات اليوم يوجد لجان متخصصة للإبداع ، سواء الإبداع في عملنا اليومي أو الإبداع في عملنا المستقبلي وكيف نقدم وكيف نبدع في أن نسهل الإجراءات وان نقدم خدمات أفضل ، فكل هذا التوجيه يأتي من الحكومة ، وأعتقد أن السنوات القادمة سنة بعد سنة سوف تثبت للجميع أن الجهد الذي تقوم به الحكومة يصب في مصلحة هذا الشعب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، نحن الآن بعد المناقشة استنتجنا الآتي - وهذا ضروري يجب الوقوف عليه - : فهناك تشريعات تعرض على مجلس الوزراء ويوافق عليها ثم تعرض على لجنة التشريعات ومن ثم تحال إلى المجلس الوطني الموقر لاعتمادها والموافقة عليها ، فأتمنى من الإخوان في وزارة المالية والحكومة الرشيدة لكي ترتقي بخدماتها أن أي تشريع يصدر يجب أن يكون له مبالغ مالية متوفرة ومحددة في الميزانيات السابقة ، فكما ذكر الأخ المقرر علي النعيمي فهناك قوانين صدرت ولا توجد

لها أية مبالغ ، فأتمنى من الحكومة في حال عرض أي مشروع قانون عليها أن يتم دراسة الآثار المالية المترتبة على هذا القانون والآثار الاجتماعية ، فأتمنى - إن شاء الله - في المستقبل ان يكون من ضمن توصياتنا أن أي قانون يصدر يجب على وزارة المالية أن تأخذ بعين الاعتبار المبالغ والمخصصات لتلك القوانين بحيث لا نتفاجأ بصدور القانون دون أن تكون له أية مبالغ وبذلك يتم القانون حبيس الأدراج ، وشكرا .

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات أخرى على تقرير اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً تفضل سعادة المقرر بتلاوة أبواب مشروع الميزانية لأخذ الموافقة عليها بابا . بابا .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، أعتقد أنه يجب أخذ الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ....

معالي الرئيس :

لا يا أخ علي ، فهذا يأتي بعد الموافقة على أبواب الميزانية ، وهو الوارد خلف " ثانيا " الصفحة الثانية .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

أولاً : (الإيرادات)

الباب الأول :

1- مساهمة الإمارات :

أ. مساهمة إمارة أبوظبي : قُدرت مساهمة إمارة أبوظبي بمبلغ إجمالي وقدره (17,741,600,000) درهم كمساهمة في الميزانية .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي مبلغ مساهمة إمارة أبوظبي ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

ب. مساهمة إمارة دبي :

قُدرت مساهمة إمارة دبي بمبلغ (1,200,000,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي مبلغ مساهمة إمارة دبي ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

قُدر إجمالي مساهمة إمارتي أبوظبي ودبي بمبلغ (18,941,600,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي مبلغ مساهمة إمارتي أبوظبي ودبي ؟

(موافقة)

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

2- إيرادات الوزارات : قُدر إجمالي إيرادات الوزارات بمبلغ (27,238,400,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي تقديرات إيرادات الوزارات ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

3- قُدر إجمالي إيرادات الميزانية العامة للإتحاد للسنة المالية 2014م بمبلغ (46,180,000,000) درهم ، منها مبلغ (18,941,600,000) درهم مساهمات الإمارات، ومبلغ (27,238,400,000) إيرادات الوزارات .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي إيرادات الميزانية العامة للإتحاد عن السنة المالية 2014م ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

ثانياً : (المصروفات)

الباب الثاني :

1- قُدرت اعتمادات الرواتب والأجور بمبلغ (16,855,292,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديرات هذا الإعتماد ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

2- قُدرت اعتمادات المصروفات السلعية والخدمات والإعانات بمبلغ (14,172,785,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديرات هذا الإعتماد ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

3- قُدرت اعتمادات المنح والمنافع الإجتماعية والمصاريف الأخرى بمبلغ (12,809,378,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديرات هذا الإعتماد ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

قُدرت إجمالي اعتمادات الباب الثاني بمبلغ (43,837,455,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي اعتمادات الباب الثاني ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

ثالثاً : (الباب الثالث – الأصول)

1. قُدرت اعتمادات الأصول الثابتة وغير المنتجة بمبلغ (394,545,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديرات هذا الإعتماد ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

2. قُدرت اعتمادات الأصول قيد الإنجاز "المشروعات" والأصول المالية بمبلغ (1,948,000,000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديرات هذا الإعتماد ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

3. قُدرت إجمالي اعتمادات الباب الثالث "الأصول" بمبلغ (2,342,545,000) درهم.

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على إجمالي اعتمادات الباب الثالث ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

رابعاً : قُدر الإجمالي العام للمصروفات التقديرية المدرجة للسنة المالية 2014 بمبلغ (46.180.000.000) درهم .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على الإجمالي العام للمصروفات التقديرية للسنة المالية 2014 ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى مناقشة مشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد والميزانيات الملحقة بها عن السنة المالية 2014م فهل يوافق المجلس عليه من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

إذاً ليتفضل سعادة المقرر بتلاوة مواد مشروع القانون لأخذ الموافقة عليه مادة . مادة .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة 2014م

في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة

عن السنة المالية 2014م

" نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011م بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي : "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على ديباجة مشروع القانون ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الأولى :

" قدرت مصروفات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014م بمبلغ (46.180.000.000) ستة وأربعون مليار ومائة وثمانون مليون درهم ، وقدرت إيرادات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014م بمبلغ (46.180.000.000) ستة وأربعون مليار ومائة وثمانون مليون درهم وذلك طبقا للبيانات الواردة في الجداول المرفقة . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثانية :

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني الاتحادي عن السنة المالية 2014م بمبلغ (182.800.000) مائة واثنان وثمانون مليون وثمانمائة ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق" .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

هل لديك شيء يا أخ عبدالعزيز الزعابي ؟ تفضل .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا عندي فقط تصحيح للأخ المقرر فيما يخص عنوان المشروع ، فهو كالتالي: " مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة ( ) - فهنا لا نذكر السنة ، والأخ المقرر ذكر لسنة 2014م ، فقد يصدر قبل بداية عام 2014م وبذلك تكون 2013م ، فوجب التنويه لهذه المسألة ، وشكرا

معالي الرئيس :

شكرا ، سيتم التصحيح ، تفضل الأخ المقرر بتلاوة المادة التالية .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثالثة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية جامعة الإمارات العربية المتحدة عن السنة المالية 2014م بمبلغ (1.490.407.000) مليار وأربعمائة وتسعون مليون وأربعمائة وسبعة آلاف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الرابعة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية مجمع كليات التقنية العليا عن السنة المالية 2014م بمبلغ (1.008.304.000) مليار وثمانية ملايين وثلاثمائة وأربعة آلاف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الخامسة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية جامعة زايد عن السنة المالية 2014م بمبلغ (504.536.000) خمسمائة وأربعة ملايين وخمسمائة وستة وثلاثون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السادسة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة عن السنة المالية 2014م بمبلغ (222.580.000) مائتان واثنان وعشرون مليون وخمسمائة وثمانون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السابعة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء عن السنة المالية 2014م بمبلغ (4.350.000.000) أربعة مليارات وثلاثمائة وخمسون مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثامنة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف عن السنة المالية 2014م بمبلغ (468.848.000) أربعمائة وثمانية وستون مليون وثمانمائة وثمانية وأربعون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة التاسعة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية صندوق الزواج عن السنة المالية 2014 بمبلغ (218.000.000) مائتان وثمانية عشرة مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة العاشرة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية صندوق الزكاة عن السنة المالية 2014م بمبلغ (29.000.000) تسعة وعشرون مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الحادية عشرة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني للإعلام عن السنة المالية 2014م بمبلغ (178.055.000) مائة وثمانية وسبعون مليون وخمسة وخمسون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثانية عشر

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس عن السنة المالية 2014م بمبلغ (58.073.000) ثمانية وخمسون مليون وثلاثة وسبعون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثالثة عشرة

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للجمارك عن السنة المالية 2014م بمبلغ (37.856.000) سبعة وثلاثون مليون وثمانمائة وستة وخمسون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الرابعة عشرة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية برنامج الشيخ زايد للإسكان عن السنة المالية 2014 بمبلغ (1.420.000.000) مليار وأربعمائة وعشرون مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الخامسة عشرة

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المركز الوطني للإحصاء عن السنة المالية 2014م بمبلغ (47.690.000) سبعة وأربعون مليون وستمائة وتسعون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السادسة عشرة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية عن السنة المالية 2014م بمبلغ (41.632.000) واحد وأربعون مليون وستمائة واثنان وثلاثون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السابعة عشرة

"قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني للسياحة والآثار عن السنة المالية 2014م بمبلغ (11.793.000) أحد عشر مليون وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثامنة عشرة

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة عن السنة المالية 2014م بمبلغ (188.633.000) مائة وثمانية وثمانون مليون وستمائة وثلاثة وثلاثون ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة التاسعة عشرة

" قدرت إيرادات ميزانية هيئة التأمين عن السنة المالية 2014م بمبلغ (89.915.000) تسعة وثمانون مليون وتسعمائة وخمسة عشرة ألف درهم ، وقدرت المصروفات بمبلغ (81.000.000) واحد وثمانون مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة العشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية معهد التدريب والدراسات القضائية عن السنة المالية 2014 بمبلغ (24.164.000) أربعة وعشرون مليون ومائة وأربعة وستون ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الواحد والعشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2014 بمبلغ (140.448.000) مائة وأربعون مليون وأربعمائة وثمانية وأربعون ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق ".

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثانية والعشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية عن السنة المالية 2014 بمبلغ (82.391.000) اثنان وثمانون مليون وثلاثمائة وواحد وتسعون ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثالثة والعشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع عن السنة المالية 2014 بمبلغ (180.000.000) مائة وثمانون مليون درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الرابعة والعشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الوطنية للمؤهلات عن السنة المالية 2014 بمبلغ (25.000.000) خمسة وعشرون مليون درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الخامسة والعشرون

" قدرت إيرادات ميزانية هيئة الإمارات للهوية عن السنة المالية 2014 بمبلغ (890.634.000) ثمانمائة وتسعون مليون وستمائة وأربعة وثلاثون ألف درهم وقدرت المصروفات بمبلغ (886.666.000) ثمانمائة وستة وثمانون مليون وستمائة وستة وستون ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السادسة والعشرون

" قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الوطنية للمواصلات عن السنة المالية 2014 بمبلغ (140.400.000) مائة وأربعون مليون وأربعمائة ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة السابعة والعشرون

" تفوض وزارة المالية بإجراء المناقلات المالية اللازمة لتغطية المصروفات الفعلية لتنفيذ ترقيات موظفي وزارة التربية والتعليم وذلك من الاعتمادات المالية المدرجة ضمن المجموعة (28) مصروفات اتحادية أخرى .

وتفوض وزارة المالية بإجراء المناقلات المالية اللازمة لتغطية المصروفات الفعلية لتشغيل مشاريع ومرافق وزارة الصحة الجديدة وذلك من الاعتمادات المالية المدرجة ضمن المجموعة (28) مصروفات اتحادية أخرى .

كما تفوض وزارة المالية بإجراء المناقلات المالية اللازمة لتغطية المصروفات الفعلية لمقرات وزارة الخارجية خارج الدولة وذلك من الاعتمادات المالية المدرجة ضمن المجموعة (28) مصروفات اتحادية أخرى " .

معالي الرئيس :

تفضل يا أخ مصبح .

سعادة / مصبح سعيد الكتبي : (مراقب المجلس)

نرجو لو يعيد سعادة المقرر تلاوة الفقرة الأولى من نفس المادة لأن هناك اختلاف في الصياغة عن النسخة التي لدينا ، وشكراً .

معالي الرئيس :

لا يوجد كلمة " تفويض " بل هي كلمة " تفوض " وربما كان خطأ أثناء القراءة ، عموماً هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثامنة العشرون

" لا يجوز لأي وزارة أو جهة اتحادية التقدم بطلب اعتمادات إضافية لبرامجها الحالية أو المقترحة خلال السنة المالية إلا بعد تحديد نوع ومصادر تقديرات الإيرادات اللازمة لتمويل هذه الاعتمادات استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 في شأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي أو بناءً على توجيهات من رئيس مجلس الوزراء " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة التاسعة والعشرون

" يُعمل بهذا القانون اعتباراً من أول يناير 2014 وحتى 31 ديسمبر 2014 ويكون تنفيذه طبقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثلاثون

" على الوزراء ورئيس المجلس الوطني الاتحادي كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن وبعد أن وافق المجلس على مواد مشروع القانون مادة. مادة. ، هل يوافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه والجداول المرافقة* دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

* الجداول المرافقة لمشروع القانون (2) ملحق رقم (3/ج) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، نعود الآن لمناقشة مشروع القانون (1) .

1. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م .

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة المقرر بتلاوة المشروع .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

معالي الرئيس ، هل أقرأ التقرير كاملاً ؟

معالي الرئيس :

لا داعي لقراءة التقرير وإنما ابدأ بثالثاً : رأي اللجنة .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

" ثالثاً : رأي اللجنة :

1. استعرضت اللجنة الأسباب التفصيلية للزيادة واقتنعت بها وبوجوب تمويلها .
2. ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما جاء من الحكومة ولا ترى إدخال أي تعديلات عليه".

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على تقرير اللجنة* ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً هل يوافق المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة المقرر بتلاوة مواد مشروع القانون لأخذ الرأي عليها مادة. مادة .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

مشروع قانون اتحادي رقم ( ) لسنة
في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد
وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2013

" نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

---

* تقرير اللجنة في شأن مشروع القانون (1) ملحق رقم (3/د) بالمضبطة .

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2011 بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2013 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2013 ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2013 في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2013 ،

وبناءً على ما عرضه وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

أصدرنا القانون الآتي : "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على الديباجة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الأولى

" تزاد تقديرات مصروفات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2013 بمبلغ (721.758.000) سبعمائة وواحد وعشرون مليون وسبعمائة وثمانية وخمسون ألف درهم وفقاً للجدول المرفق تمول من الاحتياطي العام للدولة " .

- بدون تعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثانية

" تزاد تقديرات كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني للإعلام عن السنة المالية 2013 بمبلغ (2.150.000) مليونان ومائة وخمسون ألف درهم وفقاً للجدول المرفق " .

- بدون تعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الثالثة

" يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2013 وحتى 31 ديسمبر 2013 " .

- بدون تعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

المادة الرابعة

" على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية " .

- بدون تعديل .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن وبعد أن وافق المجلس على مواد مشروع القانون مادة. مادة. فهل يوافق المجلس على مشروع القانون في مجموعه والجداول المرافقة* دون إعادة تلاوة مواده مرة أخرى في صيغتها النهائية ؟

(موافقة)

---

* الجداول المرافقة لمشروع القانون رقم (1) ملحق رقم (3/هـ) بالمضبطة .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المقرر ، وشكراً معالي الوزير ، ونتمنى لكم التوفيق أنتم وطاقم الوزارة في خدمة القيادة وفي خدمة الوطن والمواطن ، وشكراً جزيلاً .

معالي / عبيد حميد الطاير : (وزير الدولة للشؤون المالية)

اسمح لي معالي الرئيس ، أود أن أشكر اللجنة الموقرة مرة أخرى ، وأشكر سعادة الأعضاء على مداخلاتهم وأشكركم على هذه الرئاسة لهذه الجلسة وأتمنى لكم التوفيق وكل عام وأنتم بخير .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والحقيقة أنه قد غاب عن ذهني توصية الأخ عبدالله بخصوص سؤاله لمعالي الوزير بشأن زيادة المعاشات وفيما يلي نص التوصية في صيغتها النهائية* :

" يوصي المجلس الوطني الاتحادي بإعادة النظر في معاشات المتقاعدين قبل تاريخ 2008/01/01 من المدنيين والعسكريين ، وذلك بزيادة معاشاتهم وربطها بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة ، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية " .

فهل يوافق المجلس على هذه الصيغة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى الرسالة التي اقترحتم إرسالها للحكومة بالنسبة للتوصيات وتأخر الرد عليها خاصة بالنسبة لتوصيات سياسة وزارة الصحة ، وفيما يلي نص هذه الرسالة :

" معالي / الدكتور أنور محمد قرقاش الموقر

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم رحمة الله وبركاته ...

فبالإشارة إلى خطابكم رقم (و.د.م.ط./أ.ت.م/650/1312) بتاريخ 2013/12/09 المدرج في جلسة المجلس الرابعة المعقودة بتاريخ 2013/12/24 حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي حول موضوع " سياسة وزارة الصحة " وحيث تلاحظ للمجلس من هذه الرسالة أن المجلس الوطني قد أرسل توصياته إلى الحكومة حول سياسة وزارة الصحة بتاريخ 2010/06/24

* رسالة المجلس إلى الحكومة في شأن توصية المجلس في شأن السؤال الخامس بصيغتها النهائية ملحق رقم (4) بالمضبطة .

وقد اطلع عليها مجلس الوزراء الموقر في جلسته المعقودة بتاريخ 2012/09/27 وأصدر قراره رقم (11/289و/4) لسنة 2013 بالموافقة على جميع توصيات المجلس فيما عدا التوصية الخاصة بإنشاء هيئة للدواء وزيادة الميزانية والتي ارتأى عدم الموافقة عليها في الوقت الحالي .

ومن الملاحظ من التواريخ المشار إليها في الرسالة أن هناك تأخراً واضحاً سواء بالنسبة لعرض التوصية على مجلس الوزراء أو في ورود الرد على التوصية ، الأمر الذي يتطلب معه وضع آلية واضحة لمتابعة توصيات المجلس وعرضها على مجلس الوزراء وموافاة المجلس بالردود عليها في المواعيد المناسبة ، وحسب الإجراءات الدستورية .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،

رئيس المجلس

محمد أحمد المر "

معالي الرئيس :

شكراً ، فهل يوافق المجلس على صيغة هذه الرسالة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن ننتقل إلى البند الأخير من جدول الأعمال .

*** البند السابع : ما استجد من أعمال :**

1. طلبات انسحاب من لجان المجلس* :

- طلب مقدم من كل من سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري بالانسحاب من لجنة حقوق الإنسان والاكتفاء بعضويته في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، ومن سعادة / عائشة أحمد اليماحي بالانسحاب من لجنة فحص الطعون الشكاوى والانضمام إلى لجنة حقوق الإنسان .

معالي الرئيس :

حسناً نحن نحتاج الآن إلى عضو آخر لينضم إلى لجنة فحص الطعون والشكاوى بدلاً من الأخت عائشة اليماحي ، فهل سينضم الدكتور محمد إلى هذه اللجنة ؟ لأننا دائماً نعتبر الأخ محمد من العناصر النشطة والمنتجة ، تفضل .

---

* طلبات الانسحاب من اللجان ملحق رقم (5/أ) بالمضبطة .

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

معالي الرئيس ، بما أن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد فإذا كان هناك أي من الإخوة سينضم للجنة فحص الطعون والشكاوى فهذا جيد وإذا لم يوجد فسأنضم أنا إليها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

هل يرغب أي من الإخوة في الانضمام إلى لجنة فحص الطعون والشكاوى ؟

(لم يتقدم أحد)

معالي الرئيس :

إذاً رجعنا لك يا أخ محمد .

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري :

لا مانع عندي يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

إذاً ينضم الدكتور محمد بن حم العامري إلى لجنة فحص الطعون والشكاوى ، وبذلك نكون قد انتهينا من موضوع اللجان .

2. آلية تنظيم مناقشة الأسئلة* :

معالي الرئيس :

تفضل الأخ الأمين العام .

سعادة / د. محمد سالم المزروعي : (الأمين العام للمجلس)

معالي الرئيس ، بالنسبة لما تم الاتفاق عليه أمس حول تنظيم أعمال المجلس ، فقد قرر المجلس في جلسته الرابعة بتاريخ 2013/12/24 ما يلي :

" 1. أن يتم إدراج الأسئلة المقدمة من أعضاء المجلس على جداول أعمال الجلسات وفقاً لأقدمية تقديمها .

2. أن يتم إدراج الأسئلة الموجهة لمعالي الوزير الذي يحضر جلسة لمناقشة مشروع قانون أو موضوع عام بغض النظر عن تاريخ تقديمها .

---

* آلية تنظيم مناقشة الأسئلة ملحق رقم (5/ب) بالمضبطة .

3. إدراج سؤال العضو الذي لم يسبق له التقدم - سابقاً - بسؤال .

4. أن تعقد لجان المجلس اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة بدبي وعليه ستقتصر الاجتماعات التنسيقية لمناقشة الموضوع العام ومشروع القانون المطروح على الجلسة في أبوظبي " .

معالي الرئيس :

هذه هي النقاط التنظيمية التي تم الاتفاق بشأنها ، فهل يوافق المجلس على هذه القرارات ؟ تفضل يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للاجتماعات فهناك بعض اللجان - خاصة نحن - مثلاً – عندما تكون اجتماعاتنا في يوم الاثنين وهي الاجتماعات الخاصة باللجنة التشريعية - وبعض الإخوان يأتون من مدينة العين ومن المنطقة الغربية ، ولذلك بدلاً من أن يأتوا إلى دبي ويعودون مرة أخرى إلى العين ومن ثم يأتون إلى أبوظبي يكون الاجتماع مساءاً في أبوظبي ...

معالي الرئيس :

يمكن تغيير الموعد وبالتالي تتفقون مع بعضكم البعض ، لكن بشكل عام نحن ناقشنا الموضوع للتخفيف عن الإخوان ...

سعادة / أحمد علي الزعابي :

المفروض أن يكون هناك استثناء لبعض الحالات خاصة إذا كان الاجتماع بشأن مشروع قانون ...

معالي الرئيس :

من الممكن أن يكون ذلك يوم الاثنين من الأسبوع الذي ليس فيه جلسة ، وأعتقد هذا مناسب وقد شرحنا ذلك بما فيه الكفاية ، وهذا تسهيلاً على الإخوان وتسهيلاً عليكم ، والآن هل يوافق المجلس على هذه النقاط ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن أيها الإخوة بعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال هل يوافق المجلس على رفع الجلسة، على أن يكون تاريخ الجلسة القادمة هو يوم الثلاثاء 2014/01/07 ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 14:02 ظهراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نصي الرسالتين الواردتين من معالي وزير شؤون مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS

التاريخ: 05/ صفر/1435 هـ
الموافق: 2013/12/09 م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /650/1312

معالي الأخ/ محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة وزارة الصحة "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الموقر ، وبالإشارة إلى كتابكم رقم أ/ ر/ 9 / 1/ 1163 /2010 بتاريخ 2010/06/24 بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه وطبقا لنص المادة (92) من الدستور؛ فإننا نحيط معاليكم علماً بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/09/27م ، قد اطلع على توصيات مجلسكم الموقر حول موضوع " سياسة وزارة الصحة " ، حيث جاء قرار مجلس الوزراء رقم (11/289و/4) لسنة 2013 بالموافقة على جميع توصيات المجلس فيما عدا التوصية الخاصة بإنشاء هيئة للدواء وزيادة الميزانية والتي ارتأى المجلس عدم الموافقة عليها في الوقت الحالي.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/ 1/9/ 1232/ 2013
تاريخ: 9/ 12/ 2013

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة ش.م.و

www.mfnca.gov.ae
هاتف: 1000 2404 971+ ◆ فاكس: 1155 2404 971+ ◆ ص.ب 130000 ◆ أبوظبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 2 404 1000 ◆ FACSIMILE: +971 2 404 1155 ◆ PO BOX 130000 ◆ ABU DHABI ◆ UNITED ARAB EMIRATES

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF STATE FOR
FEDERAL NATIONAL COUNCIL AFFAIRS

التاريخ: 05/ صفر/1435هـ
الموافق: 09/12/ 2013م

المرجع: و.د.م.ط/ أ.ت.م /837/1312

معالي الأخ/ محمد أحمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،

الموضوع: قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني حول موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة "

يطيب لي أن أستهل خطابي بأسمى آيات التحية والتقدير لشخصكم الكريم ولأعضاء المجلس الوطني الموقر ، وبالإشارة إلى كتابكم رقم د/ ر/ 9 / 1/ 519 /2013 بتاريخ 2013/05/02 بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه وطبقاً لنص المادة (92) من الدستور؛ فإننا نحيط معاليكم علماً بأن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2013/11/24م ، قد اطلع على توصيات مجلسكم الموقر حول موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " ، حيث جاء قرار مجلس الوزراء رقم (13/345و/3) لسنة 2013 بالموافقة على التوصيات أرقام (1، 2، 3، 4 ، 5، 6، 7، 9، 10، 11) ورفض التوصية رقم (8) الخاصة بإنشاء هيئة اتحادية للرقابة الدوائية والتي ارتأى المجلس عدم الموافقة عليها في الوقت الحالي لعدم وجود حاجة ضرورية إليها في الوقت الحالي في ظل تولي وزارة الصحة لهذا الاختصاص.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/ ١٢٣٧/١/٩
تاريخ: ٢٠١٣/١٢/١٠

د. أنور محمد قرقاش
وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

نسخة إلى:
- مكتب سعادة وكيل الوزارة
- مكتب سعادة وكيل الوزارة ش.م.و
- الحفظ ا.ا

www.mfnca.gov.ae
هاتف: 1000 404 2 971+ ◆ فاكس: 1155 404 2 971+ ◆ ص.ب ١٣٠٠٠٠ ◆ أبوظبي ◆ الإمارات العربية المتحدة
TELEPHONE: +971 2 404 1000 ◆ FACSIMILE: +971 2 404 1155 ◆ PO BOX 130000 ◆ ABU DHABI ◆ UNITED ARAB EMIRATES

ملحق رقم (2)

نصي الموضوعين اللذين وافق المجلس على تبنيهما وإرسال طلب المجلس إلى الحكومة للموافقة على مناقشتهما

التاريخ : 2013/11/26م

معالي/ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: رؤية الامارات (2021)

في إطار السعي إلى جعل دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 فقد أصدر مجلس الوزراء رؤية الإمارات 2021 والتي تنبع أهميتها من ضرورة وجود رؤية موحدة للجهات الحكومية والخاصة والتي تقوم على أساسها الجهات الاتحادية بتطوير خططها الاستراتيجية والتشغيلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتي اتسمت بالتركيز على القطاعات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها خاصة في مجال إعداد نظام تعليم رفيع المستوى ،و نظام صحي بمعايير عالمية بالإضافة إلى مرافق عامة متكاملة.

لذا نرجو مناقشة موضوع رؤية الامارات 2021 مع وزارة شؤون مجلس الوزراء في شأن ما اسند إليها من اختصاصات في شأن تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة القرارات والتوجيهات الصادرة من خلال المحاور الآتية:

1. آلية تنفيذ الرؤية في قطاع البنية التحتية والموارد الاقتصادية في الوزارات التالية :
   - وزارة الأشغال العامة.
   - وزارة الطاقة.
   - وزارة البيئة والمياه.
2. آلية تنفيذ الرؤية في قطاع التنمية الاجتماعية في الوزارات التالية :
   - وزارة التربية والتعليم.
   - وزارة الصحة .
   - وزارة الشئون الاجتماعية .
3. كيفية تقييم ومتابعة تنفيذ الرؤية .

مقدمو الطلب

راشـــد محمـــد الشريقـــي

أحمـــد عبيـــد المنصـوري

أحمد محمد رحمه الشامسي

حميـــد محمـــد بن سالـم

أحمـــد عبـــدالملك أهلـــي

التاريخ : 2013/6/25

معالي/ محمد أحمد المر **الموقر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي و نظام الامتحانات

طبقت وزارة التربية والتعليم نظام التقويم المدرسي في المدارس الحكومية والخاصة الخاضعة لها وذلك بتقسيم العام الدراسي لثلاثة فصول دراسية منذ العام الدراسي 2010-2011 و على الرغم من استفادة الطلبة منه من حيث آلية التقويم المستمر ، إلا أنه كانت هناك سلبيات لهذا النظام تمثلت في أن معظم أيام الدراسة في الفصل الثالث تذهب في الإجازات والتقويمات الفصلية والامتحانات لتحصر أيام الدراسة من 42 يوماً إلى 30 يوماً للفصل الواحد والذي بدوره أدى إلى عدم امكانية المعلمين من الانتهاء من المناهج الدراسية في الوقت المحدد والوفاء بالتزاماتهم المتمثلة بمتابعة التقارير والمشروعات والواجبات المدرسية و استخدام الطرق الحديثة في التدريس، بالإضافة إلى ظهور معدلات نجاح مبالغ بها أو بما يسمى بالنجاح الآلي لطلبة الحلقة الأولى.

لذا نرجو مناقشة سياسة وزارة التربية والتعليم ضمن المحاور الآتية:

- التقويم المدرسي ونظام الفصول الثلاثة.
- نظام الامتحانات.

مقدمو الطلب

سعادة / د.شيخة عيسى العري

سعادة / أحمد محمد الجروان

سعادة / شيخة علي العويس

سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري

سعادة / عائشة محمد أحمد اليماحي

ملحق رقم (3)

(3/أ) تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014م .

(3/ب) العرض المقدم من وزارة المالية بشأن الميزانية العامة للاتحاد 2014م .

(3/ج) الجداول المرافقة لمشروع القانون (2) .

(3/د) تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع قانون اتحاد في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م .

(3/هـ) الجداول المرافقة لمشروع القانون (1) .

معالي / محمد أحمد المر **الموقـر**
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد ،

أرفق لمعاليكم مع هذا تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع قانون اتحادي بربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014م

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيـس اللجنـة

سلطان راشد الظاهري

التاريخ : 2013/12/18م

الفصل التشريعي الخامس عشر

(الدور الثالث)

تقرير المجلس الوطني الاتحادي

في شأن مشروع قانون اتحادي

بربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة

عن السنة المالية 2014م

أحال المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/11/20 إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية مشروع قانون اتحادي في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014م .

ولهذا الغرض عقدت اللجنة اجتماعين بتاريخي 8و2013/12/15م لتدارس مشروع القانون حيث حضر الاجتماع الأخير منهما ممثلو وزارة المالية برئاسة سعادة / يونس حاجي خوري وكيل وزارة المالية .

وقد تبنت اللجنة مخططاً عاماً لتدارس هذا المشروع، اشتمل على الآتي:

1. تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد دارسات حول الأولويات الاجتماعية ومدى تضمينها في مشروع الميزانية علاوة على دراسة مدى توافق الميزانية مع المعايير الدولية والوطنية المحددة وفق المنهج السياسي البرلماني.

2. تبنت اللجنة مخططاً علمياً لتدارس الميزانية من حيث التقديرات المالية المرصودة للأهداف الاستراتيجية، وارتباطها بالخطط التشغيلية للجهات الحكومية ، كما اعتمدت اللجنة على المنهجيات العلمية الحديثة في شأن الرقابة البرلمانية على الميزانية خاصة في إطار توافق الاحتياجات والأولويات الاجتماعية مع التقديرات المالية الواردة في الميزانية. إضافةً إلى تبيان الأثر المترتب على الإنفاق العام في مشروع الميزانية.

3. تم الاستماع وتبادل الرأي مع الجهات الاتحادية التي تقدم خدماتها بصورة مباشرة للمواطنين وتدير مرافقاً عامة أكثر ارتباطاً باحتياجاتهم اليومية، حيث استمعت اللجنة إلى ممثلي كل من الجهات التالية :
   1. وزارة التربية والتعليم.
   2. وزارة الصحة.
   3. وزارة الشؤون الاجتماعية.
   4. وزارة البيئة والمياه.

وقد لاحظت اللجنة مبدئيا ما يلي :

1. **زادت الاعتمادات المالية المقدرة لوزارة التربية والتعليم** في عام 2014م بنحو (239.574.000) درهم، حيث بلغت في ميزانية عام 2014م (5.939.739.000) درهم مقارنةً بميزانية عام 2013م والبالغ قدرها (5.700.165.000) درهم.

2. **زادت الاعتمادات المالية المقدرة لوزارة الصحة** في عام 2014م بنحو (17.414.000) درهم، حيث بلغت في ميزانية عام 2014م (3.413.790.000) درهم مقارنة بميزانية عام 2013م والبالغ قدرها (3.396.376.000) درهم.
3. **تم تقليل الاعتمادات المالية المقدرة لوزارة الشؤون الاجتماعية** في عام 2014م بنحو (629.000) درهم، حيث بلغت في ميزانية عام 2014م (2.994.639.000) درهم مقارنة بميزانية عام 2013م والبالغ قدرها (2.995.268.000) درهم.

4. **زادت الاعتمادات المالية المقدرة لوزارة البيئة والمياه** في عام 2014م بنحو (3.155.000) درهم، حيث بلغت في ميزانية عام 2014م (326.720.000) درهم مقارنة بميزانية عام 2013م والبالغ قدرها (323.565.000) درهم

وإذ تقدم اللجنة تقريرها وفق خطة عملها فإنها قد انتهت إلى الآتي:

أولاً : مدى توافق الميزانية مع المبادئ في شأن الرقابة البرلمانية على الميزانية:

1. **التوافق مع مبدأ سنوية الميزانية :** تأكد للجنة التزام مشروع الميزانية بمبدأ السنوية حيث إن كافة النفقات والإيرادات للوزارات والجهات الحكومية تبدأ اعتباراً من 2014/01/01 إلى 31 / 12 / 2014م

2. **عدم التوافق مع مبدأ شمولية الميزانية : حيث** اتضح للجنة وجود قصور في تلبية كافة الاحتياجات الفعلية لوزارات ومؤسسات وهيئات الدولة ، بسبب وضع سقف أعلى للميزانية ، وكانت للجنة الملاحظات التالية :

أولاً: في شأن تقدير الميزانية والاعتمادات المالية ومتطلبات الأهداف

على الرغم من أن الأهداف الاستراتيجية الواردة في مشروع الميزانية قد رصدت لها اعتمادات مالية إلا أنه اتضح بالرجوع إلى الخطط التشغيلية والمبادرات والبرامج المرتبطة بها عدم تحديد

مخصصات مالية لبعض المبادرات وعدم كفاية بعض المخصصات التي رصدتها الميزانية، ومن ذلك ما يلي:

❖ **وزارة التربية والتعليم:** تلاحظ للجنة عند دراسة ميزانية وزارة التربية والتعليم الآتي:

1. عدم تخصيص أي اعتمادات مالية للخطة التشغيلية (شواغر) والواردة في الهدف التاسع المتعلق بضمان أن جميع الخدمات الإدارية تؤدى بجودة عالية . بالرغم من أن الأولويات الاجتماعية أكدت على ضرورة فتح باب الترشح لبعض الوظائف القيادية في وزارة التربية والتعليم . وبالتالي فإن عدم تخصيص مبلغ مالي لتحقيق هذه الخطة التشغيلية سيعيق تحقيق الهدف.
2. على الرغم من تخصيص ميزانية قدرها (380.760) لمبادرة محمد بن راشد للتعلم الذكي، إلا أن ما تم رصده غير كاف فأهداف المبادرة تتطلب توزيع أجهزة لوحية لجميع الطلاب، وتزويد جميع مدارس الدولة بشبكات الجيل الرابع فائقة السرعة، بالإضافة لبرامج تدريبية متخصصة للمعلمين ومناهج علمية جديدة مساندة للمنهاج الأصلي، والتصريحات وضحت أن ما رصد لهذه المبادرة بلغ مليار درهم، أي يفوق ما خصصته الميزانية بمراحل .
3. ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للخطة التشغيلية بشأن تطوير البنية التحتية والمباني التعليمية والتي خصص لها مبلغ (69,917,233) والواردة ضمن الهدف الرابع المتعلق بـ " توفير بيئة مدرسية آمنه وداعمة ومحفزة " ، فالاعتمادات غير كافية كونها ستشمل جميع المدارس في الدولة.
4. عدم رصد أي مصروفات أو أصول لخطة تشغيلية حول خدمات الصيانة، وإنما خصصت الميزانية مبلغ للرواتب فقط والصيانة تتطلب مصروفات وأصول.

❖ **وزارة الصحة**: تلاحظ للجنة عند دراسة ميزانية وزارة الصحة الآتي:

1- عدم رصد مبالغ مالية لعدد من الأهداف الاستراتيجية في الباب الثالث في قسم الأصول مثل الهدف الثالث المتعلق بـ (تعزيز أنماط الحياة الصحية لمجتمع الإمارات للحد من الأمراض المرتبطة به)، والهدف الرابع بشأن (تطوير النظام الصحي لوقاية مجتمع

الإمارات من الأمراض السارية والسيطرة)، و الهدف الخامس بشأن (تطوير السياسات والتشريعات الصحية في دولة الإمارات وإنفاذها).

2- لاحظت اللجنة عدم رصد أية مبالغ مالية للباب الثالث في قسم المشروعات في جميع الأهداف الاستراتيجية وخططها التشغيلية.

3- عدم رصد أية مبالغ مالية لعدد من الخطط التشغيلية الواردة ضمن الباب الثاني في قسم الرواتب ، كالخطة التشغيلية 12 (تدريب المهن الطبية والصيدلانية)، والخطة التشغيلية 15 (خدمات رعاية الطفل).

❖ **وزارة الشؤون الاجتماعية:** تلاحظ للجنة عند دراسة ميزانية وزارة الشئون الاجتماعية الآتي:

1. استحوذ الهدف الأول من الميزانية المتعلق بتطوير سياسات الضمان والمنافع الاجتماعية على ما نسبته (92,8%) وبمبلغ بلغ (2,780,970) مليون درهم ، والذي خصص في معظمه للمساعدات الاجتماعية وبنقص قدره (78,298,000) عن الوارد في ميزانية 2013 لهدف ضمان الحقوق الاجتماعية وتفعيل الدمج المجتمعي (خصص له مبلغ 2859268000. درهم)
2. عدم كفاية المبالغ المرصودة لبعض البرامج كبرنامج رعاية مجهولي النسب والذي خصص له مبلغ (257) ألف درهم ، حيث إن الدور المنوط بالوزارة في قانون رعاية مجهولي النسب يتطلب تعيين باحثين اجتماعيين وخاصة في الإمارات التي ليس بها جهات محلية مختصة بتلك الفئة وتدريبهم علاوة على المساهمة في الإشراف على دور الرعاية بل إن القانون قد أوكل للوزارة بالاشتراك مع السلطات المحلية إنشاء دور الرعاية مما يتطلب ميزانية أكبر مما هو مرصود.

❖ **وزارة البيئة والمياه:** تلاحظ للجنة عند دراسة ميزانية وزارة البيئة والمياه الآتي:

1. لم يتم رصد أي مصروفات لخطة تشغيلية بعنوان تطوير مراكز خدمة المتعاملين في الهدف الرابع، بالرغم من أن التطوير بحاجة إلى مصروفات (تكلفة مالية)، كذلك بالنسبة للخطة التشغيلية المعنية بتنمية مجتمع المزارعين والصيادين ومربي الحيوانات.
2. لم يتم تخصيص أي مبالغ مالية لتأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العمل البيئي من خلال برامج التدريب المحلية والدولية.

ثانياً : أما في شأن مدى توافق الخطط التشغيلية الواردة مع طبيعة الأهداف ومدى تطابقها مع الأولويات الاجتماعية

❖ **وزارة التربية والتعليم:**

فيما يتعلق بتوافق الخطط التشغيلية مع طبيعة الأهداف ، فقد لاحظت اللجنة الآتي :

1. تداخل في برامج الخطط التشغيلية كالخطة التشغيلية الخاصة بترخيص المعاهد والمدارس الخاصة (والتي خصص لها مبلغ قدره 7.537.497) الواردة في الهدف السادس ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية، وذات الهدف أدرج خطة تشغيلية حول ضمان جودة المدارس وأحد برامجه كانت حول تراخيص المدارس (خصص له مبلغ قدره 2.064.648).
2. تكررت الخطة التشغيلية المتعلقة بـ "تحسين مهنية التعليم" في هدفين استراتيجيين هما الهدف الثاني (تحسين كفاءة الهيئات القيادية والتعليمية المدرسية)، والهدف السادس (ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية).
3. عدم انسجام وملاءمة الخطة التشغيلية المتعلقة بـ" الاحتفاء باللغة العربية " مع الهدف الاستراتيجي الذي تتبعه " توفير بيئة مدرسية آمنه وداعمة ومحفزة " وكذلك مع باقي الخطط التشغيلية الأخرى لذات الهدف . حيث تتلاءم هذه الخطة التشغيلية من حيث المضمون مع

الهدف الثامن المتعلق بـ " تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة عند المواطن " أكثر من الهدف الذي وردت فيه .

أما فيما يتعلق بتوافقها مع الأولويات المجتمعية فقد تبين للجنة وبعد مراجعة الأولويات المجتمعية - حسب معدل تكرارها التنازلي في مطالبات المجلس خلال الفصلين التشريعيين الحالي والسابق أنها كالآتي :

1. تطوير المناهج التعليمية.
2. توطين التعليم.
3. زيادة الكادر المالي للمعلمين.
4. دعم المرافق المدرسية وخدمات التعليم.
5. مبادرات تشجع المواطنين الذكور لدخول مهنة التدريس.
6. برنامج تقييم المعلمين والخبراء.
7. تدريب الكوادر التعليمية والإدارية.
8. تطبيق برامج حول المناهج وإجراءات تقييم امتحانات طلاب الصف الثاني عشر.
9. تطوير منهج اللغة العربية.
10. إنشاء هيئة اتحادية للاعتماد الأكاديمي تتبع وزاره التربية والتعليم.

وقد لوحظ بأن هناك **توافقاً** بين بعض الخطط التشغيلية في الوزارة والأولويات الاجتماعية مثل:

أ- **(تطوير المناهج التعليمية ، وبما فيها مناهج اللغة العربية)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الأول للوزارة " تحسين مستويات تعلم الطلبة واتقانهم لمهارات المجتمع " **في الخطتين التشغيليتين رقمي (2و3) "تطوير المنهج التعليمي للتوائم مع متطلبات مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل" و " المناهج الدراسية " .**

ب- **(إعداد برامج لتقييم المعلمين والخبراء وتدريب الكوادر التعليمية والإدارية)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثاني للوزارة " تحسين كفاءة الهيئات القيادية والتعليمية المدرسية.

ج- **(دعم المرافق المدرسية وخدمات التعليم)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الرابع للوزارة " توفير بيئة مدرسية آمنه وداعمة ومحفزة ".

كما لوحظ بأن هناك عدداً من الأولويات الاجتماعية التي أغفلتها الوزارة في ميزانيتها مثل:

أ- وضع برامج ومبادرات للتوطين لتشجيع الذكور المواطنين على دخول مهنة التدريس، فحسب المؤشرات التربوية للعام الدراسي (2010- 2011)م الصادرة من وزارة التربية والتعليم، اتضح أن نسبة المعلمين المواطنين الذكور من إجمالي المعلمين (الذكور والإناث) في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي 2010-2011 بلغت 3.5% للذكور، فيما بلغت نسبة المعلمين المواطنين من إجمالي المعلمين (الذكور فقط) 10.2%، فيما بلغت نسبة المعلمات المواطنات من إجمالي المعلمين (الذكور والإناث) 44.7%، في حين بلغت نسبة الملعمات المواطنات من إجمالي المعلمات (الاناث فقط) 68%، لأسباب عدة منها قلة الامتيازات وضعف الرواتب وكثرة الأعباء الوظيفية التي يضطلع بتنفيذها المعلمون للحد من ظاهرة التسرب الدراسي وترغيب الطلبة في البيئة التعليمية.

ب- دراسة ظواهر العنف الطلابي ووضع البرامج للتوعية بهذه الظاهرة والحد منها.

ت- تصنيف المدارس إلى فئات حسب إمكانياتها وما تقدمه من منتج تعليمي، على أن يتم ربط قيمة الرسوم بتصنيف كل فئة وكفاءتها وفاعليتها.

ث- تأهيل كوادر بشرية في الجهات التعليمية للرقابة والإشراف على المدارس الخاصة والمتابعة لمعالجة التجاوزات والقدرة على الحد منها.

ج- وضع دليل موحد للتعليم الخاص في دولة الإمارات.

ح- إنشاء مجلس اتحادي أعلى للتعليم تشارك فيه عدد من قطاعات الدولة، ويسند لهذا المجلس رسم استراتيجية التعليم العامة، وأهدافها، والغايات المستقبلية منها، بما يحقق سياسة ترسيخ مبدأ العمل المؤسسي.

خ- فتح باب الترشح لبعض الوظائف القيادية في وزارة التربية والتعليم.

❖ وزارة الصحة:

فيما يتعلق بتوافق الخطط التشغيلية مع طبيعة الأهداف ، فقد لاحظت اللجنة الآتي :

1. على الرغم من وجود عجوزات مالية مرحلة من ميزانية عام 2013م إلا أن مبلغ الميزانية لعام 2014م قد جاء بذات المبلغ تقريبا ولم يزد كثيرا عن مخصصات ميزانية العام السابق مما سيترتب عليه عجوزات مالية إضافية .
2. لوحظ أن الوزارة وضعت مشروعات خاصة بتطوير البنية التحتية للمراكز الصحية، بالرغم من وجود عجز مالي مرحل من سنة 2013م.
3. أنه على الرغم من تخصيص ما نسبته (64%) من ميزانية وزارة الصحة على الهدف الأول المتعلق بتقديم خدمات صحية متميزة لمجتمع الإمارات وفقاً للمعايير العالمية إلا أن خططه التشغيلية قد خلت من تطوير خدمات الطب النفسي.
4. عدم كفاية المبلغ المخصص للخطة التشغيلية المتعلقة بتفعيل نظام التأمين الصحي والذي بلغ (945) ألف على الرغم من حيوية هذا المشروع ، وارتباطه بحاجة مجتمعية تشكل أولوية.

أما فيما يتعلق بتوافقها مع الأولويات المجتمعية فقد تبين للجنة وبعد مراجعة الأولويات المجتمعية التي وردت - حسب معدل تكرارها – أنها كالآتي :

1. تعديل الكادر المالي للكوادر الطبية لوزارة الصحة.
2. بناء المنشآت الطبية.
3. إنشاء هيئة للرقابة الدوائية.
4. بناء نظام إلكتروني مركزي للمعلومات.

هذا ويوجد **توافق** بين بعض الخطط التشغيلية في الوزارة والأولويات الاجتماعية مثل:

أ- **(بناء المنشآت الطبية المتخصصة)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الأول للوزارة " تقديم خدمات صحية متميزة لمجتمع دولة الإمارات وفقاً للمعايير العالمية" **في الخطة**

التشغيلية رقم (8) "توفير خدمات العلاج التخصصية"، ويرجع السبب في كونها أولوية مجتمعية إلى **الطلب المتزايد على المستشفيات والمراكز الأكثر تخصصية** مثل النساء والولادة والأورام والسرطانات وجراحات المخ والأعصاب، وذلك لتلبية احتياجات النمو السكاني المتوقع، خصوصاً في المناطق والمدن الجديدة، وما يرافقه من الحاجة للمستشفيات والمراكز الطبية لمواجهة الضغط الحالي على الأطباء.

ب- على الرغم من أن الهدف الاستراتيجي الثاني للوزارة "تحسين جودة أنظمة العمل وتطوير المرافق الصحية وضمان سهولة الوصول اليها" في **خطته التشغيلية رقم (7) "تطوير نظام الرقابة الدوائية"** ، فيه توافق جزئي مع الأولويات الاجتماعية إلا أن المطالب المجتمعية لم تقف عند حد التطوير لهذا القطاع وإنما طالبت بـ **(إنشاء هيئة للرقابة الدوائية)** ويرجع السبب إلى أن الإمارات تتصدر قائمة الدول العربية من حيث استهلاك الفرد من الدواء سنويا، إذ يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الدواء في دول الخليج العربي سنوياً 52 دولاراً، ويبلغ في دول عربية أخرى 3.20 دولارات، فيما يصل في الإمارات إلى نحو 80 دولاراً.

ج- **(القيام بالفحص الدوري للعمالة الوافدة)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الرابع **"تطوير النظام الصحي لوقاية مجتمع الإمارات من الأمراض السارية والسيطرة" في الخطة التشغيلية رقم (1)** ، فقد بينت الاحصائيات أن دولة الإمارات تستقدم أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، يبلغ عددها أكثر من 4 ملايين عامل ، تنتمي لأكثر من 200 جنسية.

د- **(بناء نظام الكتروني)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثاني "تحسين جودة أنظمة العمل وتطوير المرافق الصحية وضمان سهولة الوصول إليها" **في الخطة التشغيلية رقم (6) (تطوير نظام الإحصاء والمعلومات والبحوث)**، والتركيز على هذه الأولوية يعتبر مساهمة من الحكومة في توفير قاعدة بيانات لمعرفة أعداد المصابين بالأمراض الوبائية، وسيساهم ايضاً في التحقق من نسب الأخطاء الطبية في مختلف المستشفيات.

هـ- **(التوعية الصحية في المدارس)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثاني "تحسين جودة أنظمة العمل وتطوير المرافق الصحية وضمان سهولة الوصول اليها" **في الخطة التشغيلية رقم (4) (تعزيز الصحة في المدارس) .**

2- كما لوحظ بأن هناك عدداً من الأولويات الاجتماعية التي أغفلتها وزارة الصحة في ميزانية عام 2014 مثل:

تعديل الكادر المالي للكوادر الطبية لوزارة الصحة، لوجود مشكلة تسرب الكفاءات الفنية وانتقالهم للعمل لدى الهيئات المحلية والقطاع الخاص ، لأسباب تتعلق بضعف رواتبهم مقارنةً بالجهات الأخرى، فراتب الطبيب المواطن يقارب الخمسة عشر ألفاً تقريباً، بينما بالجهات الأخرى يتراوح راتب حاملي شهادة الثانوية ما بين 20 و25 ألف درهم مقارنةً بالطبيب ، وأثبتت الاحصائيات بأن هذا النقص في الكوادر الطبية هو مشكلة **حقيقية** يعاني منها القطاع الصحي لأن المعدل الحالي هو 160 طبيباً لكل 100 ألف نسمة، وأن الدولة بحاجة إلى من 300 إلى 350 طبيباً سنوياً لمعالجة هذه المشكلة ، للوصول إلى نسبة مرضية من عدد الأطباء الموازي للدول المتقدمة، حيث تصل النسبة في تلك الدول إلى وجود 230 طبيباً لكل 100 ألف نسمة.

❖ وزارة الشؤون الاجتماعية:

فيما يتعلق بتوافق الخطط التشغيلية مع طبيعة الأهداف ، فقد لاحظت اللجنة الآتي :

1- إن الهدف الاستراتيجي الرابع لم يتضمن أي برنامج يتعلق بمراكز التنمية الأسرية.
2- تم رصد مبالغ مالية لخطط تشغيلية لم تكن واضحة مثل (العمل حياة) الواردة في الهدف الأول " تطوير سياسة الضمان والمنافع الاجتماعية ".

أما فيما يتعلق بتوافقها مع الأولويات المجتمعية فقد تبين للجنة وبعد مراجعة الأولويات المجتمعية التي وردت - حسب معدل تكرارها – أنها وردت تنازلياً كالآتي :

1. مبادرات الحد من الطلاق.
2. الاهتمام بمراكز التنمية الاجتماعية.
3. الاهتمام بفئة المعاقين.
4. دعم الأسر المنتجة من خلال صندوق المسؤولية الاجتماعية.
5. ضم فئات جديدة للضمان الاجتماعي.
6. تعديل قانون التعاونيات.

وقد لوحظ بأن هناك **توافقاً** جزئياً بين بعض الخطط التشغيلية في الوزارة والأولويات الاجتماعية مثل ما يأتي :

1. فبينما ذهبت الأولويات المجتمعية في (الضمان الاجتماعي) إلى ضم فئات جديدة للضمان الاجتماعي كالأشخاص المساعدين والمحتضنين للمسنين وأسرة الغائب وأسرة المفقود والمتعافي من الإدمان وطفل التوحد ، و تعديل الشروط والمعايير التي تختص بتحديد مستحقي الضمان الاجتماعي ، إلا أن الهدف الاستراتيجي الأول المتعلق بتطوير سياسات الضمان والمنافع الاجتماعية لم يشر إلى توسيع قاعدة المستحقين أو إلى ضم فئات جديدة ، بينما حققت كل من الخطتين التشغيليتين الأولى " بناء قاعدة بيانات مشتركة لمتلقي المساعدات الاجتماعية " والثانية " إطلاق مبادرة (تيسير) لكافة خدمات الوزارة " ما ذهبت إليه المطالبات المجتمعية من ضرورة وجود ربط إلكتروني بين الوزارة و الجهات المعنية باستيفاء المستندات المطلوبة لبعض فئات مستحقي المساعدات ، وتنويع خدمات الضمان الاجتماعي لتشمل الإعفاءات من الرسوم الحكومية والمحلية.
2. إن أولوية التوسع في الخدمات المقدمة للمعاقين وإنشاء المزيد من المراكز لهم ، وإنشاء قاعدة بيانات بالأعداد وأنواع الإعاقة تتوافق مع الهدف الثاني المتعلق بـ " تمكين الفئات الضعيفة من الاندماج والمشاركة الفاعلة في المجتمع) .

3. فيما يتعلق بفئة المسنين وفئة مجهولي النسب فقد وردت تلك الأولويات المجتمعية في ميزانية الوزارة من خلال الهدف الثالث المتعلق بـ " تعزيز استقرار الأسرة الإماراتية وتقوية الصلات الاجتماعية ".

كما لوحظ بأن هناك عدداً من الأولويات الاجتماعية التي أغفلتها الوزارة في ميزانيتها مثل:

1- زيادة أعداد الباحثين الاجتماعيين في الوزارة ، وتوفير التدريب المناسب لهم .
2- غاب عن الخطة الاستراتيجية للوزارة تطوير مراكز التنمية الأسرية التي كشفت الأولويات المجتمعية وجود العديد من المشاكل بها كنقص الكادر، ومحدودية برامجها . وضعف دور الإعلام في إبراز البرامج والأنشطة التي تقدمها و لا يتم التسويق لها بصورة جيدة . مما يؤكد على الحاجة لتطويرها.

❖ **وزارة البيئة والمياه:**

فيما يتعلق بتوافق الخطط التشغيلية مع طبيعة الأهداف ، فقد لاحظت اللجنة الآتي :

1. تلاحظ للجنة وجود خطة تشغيلية غير واضحة في الهدف الثاني وهي تبسيط الخدمات.
2. إن الهدف الثالث وضع خطتان تشغيليتان فيه تحملان نفس الفكرة وهي تقديم خدمات بكفاءة عالية.

أما فيما يتعلق بتوافقها مع الأولويات المجتمعية فقد تبين للجنة وبعد مراجعة الأولويات المجتمعية التي وردت - حسب معدل تكرارها تنازلياً- الآتي :

1. زيادة الوعي البيئي.
2. حماية وتنمية الثروة السمكية.
3. الحد من الاستخدام الجائر للموارد المائية.
4. دعم استراتيجية الأمن الغذائي.
5. تحقيق السلامة الغذائية.

6. حماية التربة والغطاء النباتي.
7. المحافظة على الصحة الحيوانية.
8. التخلص من النفايات.

لوحظ بأن هناك **توافق** بعض الخطط التشغيلية في وزارة البيئة والمياه مع الأولويات الاجتماعية مثل:

أ- **(الحد من الاستخدام الجائر للمياه والمحافظة عليها)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الأول للوزارة " تعزيز الادارة المتكاملة لاستدامة الموارد المائية_**" في الخطة التشغيلية رقم (2) " تحسين إدارة الموارد المائية ودعم المخزون الاستراتيجي "**، ويشير التقرير الى تقديرات هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية في دولة الامارات ان نسبة 7-8% فقط من إمدادات المياه الجوفية المتبقية في الدولة هي مياه عذبة بينما الكميات الباقية مياه مائلة للملوحة. وتبين أيضاً التصريحات الرسمية بأن الطلب على المياه في دولة الإمارات بلغ في عام 2012م ما يعادل 4.5 مليارات متر مكعب سنوياً ويتوقع أن يتضاعف الطلب بحلول عام 2030 إلى نحو تسعة مليارات متر مكعب وذلك في حال استمرار نمو الطلب على المياه بنفس الوتيرة الحالية.

ب- **(التخلص الآمن من النفايات الطبية)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثاني للوزارة "تعزيز الاستدامة" في **الخطة التشغيلية رقم (6) "أذونات استيراد وتصدير الكيماويات والنفايات الخطرة" ، وهي تعتبر أولوية مجتمعية مهمة للمجتمع الإماراتي حيث تبعاً لتصريحات مركز إدارة النفايات التابع لهيئة البيئة في أبوظبي، إن كمية النفايات الطبية الصادرة من مستشفيات أبوظبي تبلغ 1200 كيلوغرام يوميا، ويتم التخلص منها عن طريق إضافة مواد كيماوية لها، مما قد ينتج منه ملوثات تؤثر على المجتمع الإماراتي، حيث إن 15 - 20 في المائة من النفايات الطبية تعتبر نفايات خطرة وتؤدي إلى أمراض خطرة.**

ج- **(زيادة الوعي البيئي)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثاني **"تعزيز الاستدامة" في الخطة التشغيلية رقم (5) "تعزيز الوعي البيئي لأفراد المجتمع"** ، حيث تبين الدراسات البيئية بوجود ضعف في الوعي البيئي في دولة الامارات خصوصا فيما يتعلق بالتخلص مـــــن

النفايات المنزلية ، إذ أوردت تقارير إخبارية بأن الإمارات تحتل المركز الثاني عالميا في إنتاج الفرد من النفايات حيث بلغ حجم النفايات المنزلية اليومية (18)ألف طن في عام 2011م. حيث اتضح بأن الوزارة تركز الحملات على الناطقين باللغة العربية وضعف أو انعدام التركيز على اللغات الأجنبية والتي يشكل الناطقون بها أكثر من 70% من المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

د- **(حماية التربة والغطاء النباتي)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثالث "الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية المعدية" **في الخطة التشغيلية رقم (1) (رفع كفاءة مراكز الحجر والمختبرات الزراعية والبيطرية) والخطة التشغيلية رقم (2) (الحد من انتشار الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية المعدية)**، والتركيز على هذه الأولوية يعتبر مساهمة من الحكومة في الحد من تلوث التربة في الإمارات، والذي نتج من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية في مجال الزراعة والاستخدام الغير منظم للمياه الجوفية والذي أدى الى تفاقم مشكلة التصحر والآثار السلبية على الغطاء النباتي والتربة والإنسان.

هـ- **(المحافظة على الصحة الحيوانية)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الثالث **"الوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية المعدية"**، حيث إن هذه الأولوية تعتبر من القضايا المهمة التي يجب أن تركز عليها الوزارة، حيث تعتبر الصحة الحيوانية من القضايا الأساسية التي توليها المجتمعات والدول اهتماماتها القصوى نظراً للعلاقة الوثيقة بين صحة وسلامة الإنسان وسلامة الحيوانات.

و- **(حماية وتنمية الثروة السمكية و الزراعية)** توافقت مع الهدف الاستراتيجي الرابع **"**تعزيز سلامة الغذاء واستدامة الانتاج المحلي**" في الخطة التشغيلية رقم (1) "تنمية الثروات النباتية والحيوانية والسمكية وتعزيز السلامة الغذائية" والخطة التشغيلية رقم (2) "البحث العلمي في مجال الثروات النباتية والحيوانية والسمكية"**، حيث تعتبر الثروة السمكية هو أحد القطاعات الرئيسية في منظومة الأمن الغذائي.

كما لوحظ بأن هناك عدداً من الأولويات الاجتماعية التي أغفلتها الوزارة في ميزانيتها مثل:

أ- **انشاء قاعدة بيانات اتحادية للموارد المائية**، أغفلت الوزارة هذه الأولوية الاجتماعية بالرغم من أهميتها، وذلك لمعرفة المخزون المائي المتاح والمضاف وكيفية التصرف به، وتجميع بيانات الموارد المائية سيساهم في تحسين عمليات التقييم والتحليل والحصول على نتائج لهذا القطاع.

ب- **تطوير مشاريع الاستفادة من مياه الامطار**، حيث تشير الإحصائيات إلى أن السدود في الدولة يبلغ عددها 118 سداً وحاجزاً، يستوعب كل منها نحو مليون متر مكعب من المياه، ورفع عدد السدود سيساهم في رفع استدامة كفاءة حصاد المياه الناتجة عن الأمطار، بهدف الاستغلال الأمثل لمياه الأمطار والموارد المائية المتوافرة فيها، والاستفادة منها في تغذية المياه الجوفية وتحسين نوعيتها، ومن ثم إعادة استغلالها في أغراض مختلفة على رأسها الزراعة.

ت- **انشاء محطات لشبكات الرصد البيئي (كالزلازل والأعاصير)**، وتطوير آلياتها لمواجهة الكوارث الطبيعية من خلال متابعتها بشكل دقيق، حيث أكد خبراء جيولوجيون أن دولة الإمارات تقع قريبة من منطقة الزلازل النشطة، حيث إنها تقع على بعد يتراوح بين 120 و300 كيلومتر من حزام الزلازل، لافتين الى أن المناطق الشمالية في الدولة هي الأكثر تعرضاً لحدوث زلازل، لقربها من الحزام الزلزالي المسمى بـ «سلسلة جبال زاغروس».

ث- **تأهيل الكوادر الوطنية المتخصصة في العمل البيئي**، تماشيا مع استراتيجية الدولة ورؤية الإمارات 2021 والتي يعتبر التوطين أحد أهم المقومات الأساسية لتنمية اقتصاد وسياسة الدولة.

ج- **دعم خدمات الإرشاد والاستشارة للمزارعين.**

ح- **انشاء بنك لجينات الموارد الوراثية**، سيساهم البنك في جمع الأصناف والأنماط الايكولوجية وأصناف المزارعين والأصناف البرية وغيرها من الأصناف، والمعلومات المتصلة بها، اذا كانت معرضة لخطر الانقراض أو ذات فائدة متوقعة، وسيزيد من فرص الحصول على

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتحسين إدارتها واستخدامها من خلال جمع المعلومات المفيدة وتبادلها وتوفيرها.

خ- **تعزيز الاهتمام بقطاع الثروة السمكية** ، حيث توضح الدراسات بأن هناك ضعفاً في التنسيق بين الجهات المعنية في شؤون الصيادين والجمعيات ،خصوصا في مواجهة ظواهر عديدة كعزوف الصيادين عن ممارسة مهنة الصيد .و غياب الجهود المشتركة في سبيل تعويض الصيادين عن بعض الظواهر الطبيعية كظاهرة المد الأحمر وإعصار جونو ، بالإضافة إلى تواضع جهود البحث العلمي والدراسات المختصة بالثروة السمكية.

ثانياً : الموجبات الدستورية

تبين للجنة من خلال تدارسها للموجبات الدستورية للميزانية وفق المواد (126 إلى 132) من الدستور الآتي:

1. إن الميزانية جاءت متضمنة لتقدير الإيرادات والمصروفات للأهداف والخطط التشغيلية اللازمة لتحقيق الأهداف في مجملها على الرغم من وجود قصور في تلبية بعض الاحتياجات المجتمعية والأهداف الاستراتيجية .
2. تم مراعاة القواعد القانونية في إعداد الميزانية العامة .
3. سيتم إصدار الميزانية العامة بقانون.
4. التأخر عن الموعد الدستوري لعرض الميزانية السنوية للاتحاد على المجلس الوطني الاتحادي .
5. خصصت الميزانية مبالغ من الإيرادات للإنفاق على مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الاجتماعية وذلك وفقاً للمادة (132) من الدستور وعلى ضوء ذلك فقد خلصت اللجنة لما يلي :

- **الإنشاء والتعمير:**

ويتضمن ميزانية برنامج زايد للإسكان والتي بلغت 1.084.007.000، ووزارة الأشغال العامة والتي بلغت 552.155.000 درهم، وعليه اتضح :

أن نسبة الإنشاء والتعمير بلغ ما نسبته من الميزانية العامة 3.4% .

- **الأمن :**

ويتضمن ميزانية وزارة الدفاع والتي بلغت 6.142.840.000 درهم، ووزارة الداخلية والتي بلغت 6.733.630.000 درهم، والمديرية العامة للشرطة والتي بلغت 644.000.000 درهم، وجهاز الأمن والتي بلغت 1.329.816.000 درهم.

ليستحوذ قطاع الأمن الداخلي على ما نسبته 32.2% من الميزانية العامة

- **الشؤون الاجتماعية:**

ويتضمن ميزانية وزارة العدل والتي بلغت 713394000، المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية والتي بلغت 55063000،وزارة التربية والتعليم والتي بلغت 5930739000، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي بلغت 478095000، جامعة الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت 1450000000، مجمع كليات التقنية العليا والتي بلغت 1000000000، جامعة زايد والتي بلغت435000000، فروق تمويل الجامعات والتي بلغت311370000، وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع والتي بلغت 180797000، الهيئة العامة للشباب والرياضة والتي بلغت 218508000، وزارة الصحة والتي بلغت 3413790000، وزارة العمل والتي بلغت 553042000، وزارة الشئون الاجتماعية والتي بلغت 2994939000 ، صندوق الزواج والتي بلغت 208626000 ، الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف والتي بلغت 462448000، صندوق الزكاة والتي بلغت21332000، الهلال الأحمر لدولة الإمارات والتي بلغت15422000،المجلس الوطني للسياحة والآثار والتي بلغت 11793000، الهيئة الوطنية

للمؤهلات والتي بلغت 25.000.000، والمنافع الاجتماعية والتي بلغت 4320000000 ، حيث أن نسبة الشؤون الاجتماعية بلغ ما نسبته من الميزانية العامة 40%.

ليستحوذ قطاع الشؤون الاجتماعية نسبة 40% من الميزانية العامة

- **احتياجات أخرى وفق الخطط الاستراتيجية واحتياجات إمارات الدولة:**

يلاحظ أن الميزانية تضمنت احتياجات أخرى كالتالي:

ميزانية مكتب رئاسة مجلس الوزراء والتي بلغت 250.000,000،الأمانة العامة لمجلس الوزراء والتي 101.560.000، جملة وزارة شئون مجلس الوزراء بلغت 351.560.000، وزارة شئون الرئاسة والتي بلغت 10.000، الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية والتي بلغت 82.321,000،وزارة الدولة والتي بلغت 5.365.000، وزارة الدولة والتي بلغت 5.260.000، و وزارة الدولة والتي بلغت 5.260.000، ووزارة الخارجية والتي بلغت 1.669.628.000، وزارة الدولة لشئون المجلس الوطني والتي بلغت 33.500.000، المجلس الوطني الاتحادي والتي بلغت 182.800.000، ديوان المحاسبة والتي بلغت 140.448.000، معهد التدريب والدراسات القضائية والتي بلغت 19.655.000، وزارة المالية والتي بلغت 241.700.000، المكتب الاتحادي للضرائب والتي بلغت 24.100.000، الهيئة الاتحادية للجمارك 28.356.000، مكتب وزير الدولة والتي بلغت 40.950.000، وزارة الاقتصاد والتي بلغت 229.305.000، هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والتي بلغت 32.573.000، وزارة التنمية والتعاون الدولي والتي بلغت 80.287.000، وزارة الطاقة والتي بلغت 97.650.000 ، الهيئة الوطنية للمواصلات والتي بلغت 37.925.000، وزارة البيئة والمياه 326.720.000، هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية والتي بلغت 41.632.000 ، المجلس الوطني للإعلام والتي بلغت 151.055.000،اللجنة الوطنية للمؤتمرات والتي بلغت 12.801.000، المركز الوطني للإحصاء والتي بلغت 47.690.000 ، مصاريف اتحادية أخرى والتي بلغت 1.996.943.000، الأصول المالية" الاستثمارات المالية" والتي بلغت 1.000.000.000 درهم.

ليستحوذ هذا القطاع على نسبة 24.4% من الميزانية العامة

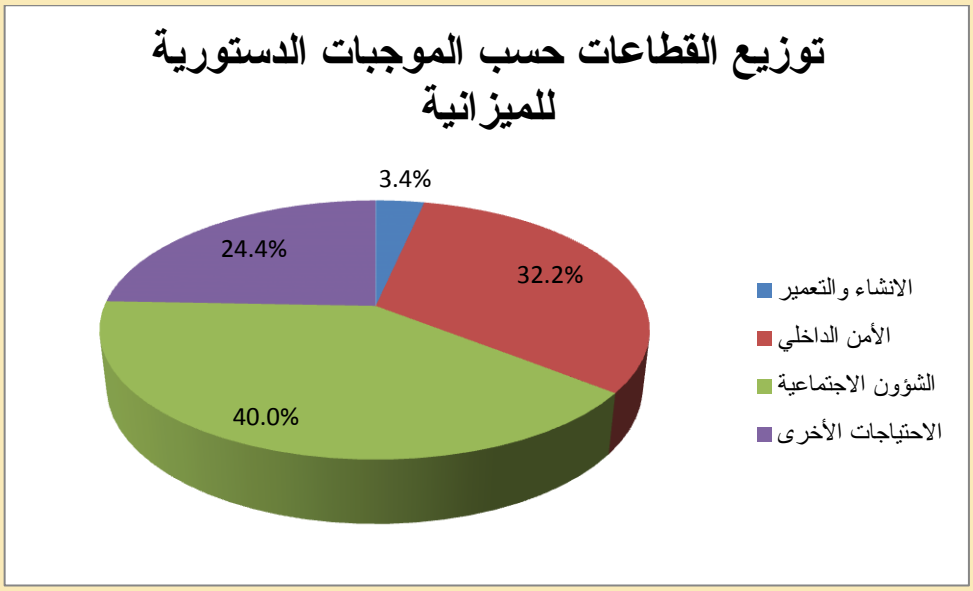

ثالثاً : ملاحظات اللجنة من واقع الأولويات الاجتماعية :

تعريف الأولويات الاجتماعية:-

هي تلك القضايا[1] التي تعبر عن الإرادة الاجتماعية(تطلعات، احتياجات ،توصيات ،مشكلات ..الخ) في المجتمع.

أولاً :- وزارة الشؤون الاجتماعية

تدارست اللجنة الأولويات الاجتماعية الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية وقد تلاحظ لها في إطار ذلك ما يلي:

[1] اجتماعية ، اقتصادية ، تعليم، صحة، رعاية...الخ

- ✓ إن الهدف الاول المتعلق بالضمان الاجتماعي استحوذ على 92% من مجمل الميزانية ، واشتمل على 4 مبادرات من ضمنها تقديم مساعدات اجتماعية ، وهي في ذات الوصف أولوية اجتماعية استحوذت على أعلى مطالب مجتمعية الا ان التفاصيل المتعلقة بالفئات التي ستشملها المساعدات غير واضح ما إذا كانت ستشتمل على فئات جديدة مثل أسرة المفقود، والمتعافي من الإدمان، وطفل التوحد. كما لوحظ بأن هناك عدم وضوح في آلية صرف المساعدة في حال اتخاذ لجنة المساعدات قرار المنح دون توفر مبالغ مالية بالميزانية.
- ✓ جاءت بعض الخطط التشغيلية مبهمة مثل "العمل حياه" على الرغم من تخصيص مبالغ مالية لهذا البرنامج.
- ✓ على الرغم من ان رعاية مجهولي النسب ورد ضمن مبادرات الهدف الثاني الذي استحوذ على 2.6%،إضافة الى وروده ضمن أولويات المجتمع من خلال الدور المنوط بالوزارة في قانون مجهولي النسب ، إلا أن المبالغ المرصودة له تعتبر قليلة مقارنة بالدور المنوط بالوزارة في هذا الشأن .
- ✓ اتضح عدم كفاية المبالغ المرصودة لبرامج التأهيل للباحثين عن العمل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، مما سيتسبب في عدم قدرة الوزارة على استيعاب جميع أعداد الباحثين عن عمل الراغبين في التسجيل في دوراتها التدريبية.

ثانياً :- وزارة البيئة والمياه

تدارست اللجنة الأولويات الاجتماعية الخاصة بوزارة البيئة والمياه وقد تلاحظ لها في إطار ذلك ما يلي:

- ✓ خلو الميزانية من خطة تشغيلية تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات في الهدف الأول المتعلق بالأمن المائي بالدولة (تعزيز الإدارة المتكاملة لاستدامة الموارد المائية)، وتوجد أهمية نسبية لذلك في ظل ظروف شح الأمطار والاستخدام الجائر للمخزون المائي ودوره في التخطيط ووضع الاستراتيجيات .
- ✓ لاحظت اللجنة عدم وجود اعتمادات مالية في الميزانية تخصص لإنشاء بنك لجينات النباتات الوراثية، على الرغم من أن إنشاء هذا البنك قد جاء ضمن تعديلات مشروع قانون

الموارد النباتية الوراثية، والذي سيسهم في جمع وحفظ الأصناف والأنماط الايكولوجية والأصناف البرية وغيرها من الأصناف، والمعارف المتصلة بها، وسيزيد من فرص الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتحسين إدارتها واستخدامها من خلال جمع المعلومات المفيدة وتبادلها وتوفيرها.

- ✓ عدم كفاية الاعتمادات المالية لبند مكافحة الأوبئة الزراعية، وذلك بسبب تفاقم مشكلة سوسة النخيل خلال عام 2013 والتي كبد ت الوزارة (10) مليون درهم لمكافحتها والوقاية منها.
- ✓ على الرغم من أن عام 2013 عام التوطين كما أعلنته الحكومة إلا أن نسب التوطين في المهن الفنية في الوزارة لازالت محدودة ، ولم تنعكس خطط الإحلال والشواغر من خلال المدرج على ميزانية الوزارة لسنة 2014م .
- ✓ على الرغم من إقرار الكادر المالي للفنين والبيطرين إلا أن الإقبال على شغل الوظائف الفنية لدى الوزارة لا يزال ضعيفاً ، ولم تلحظ اللجنة أية خطة تشغيلية لمعالجة هذا الأمر .

ثالثاً :- وزارة الصحة

تدارست اللجنة الأولويات الاجتماعية الخاصة بوزارة الصحة وقد تلاحظ لها في إطار ذلـــــك ما يلي:

- ✓ لاحظت اللجنة أن المبلغ المخصص للتأمين الصحي مبلغ غير كاف لتحقيق هذا البرنامج.
- ✓ انخفاض نسبة التوطين في الوظائف الطبية، حيث أصبحت مشكلة نقص الكوادر الطبية يعاني منها القطاع الصحي حيث بلغ المعدل 160 طبيباً لكل 100 ألف نسمة، وأن الدولة بحاجة من 300 إلى 350 طبيباً سنوياً لمعالجة مشكلة نقص الكوادر الطبية.
- ✓ لاحظت اللجنة وجود عجز مالي في ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية 2014 المرحل منذ عام 2013م. وأن هناك عدد من المركز الصحية والمستشفيات التي تم استلامها خلال الفترة الماضية وتم تشغيل بعضها بشكل جزئي.

رابعاً :- وزارة التربية والتعليم :

- ✓ لاحظت اللجنة عدم زيادة الاعتمادات المالية في الوزارة عن سنة 2013م.
- ✓ خلو الميزانية من مبادرات تشجيع المعلمين الذكور على الرغم من احجامهم عن الاشتغال بهذه المهنة .
- ✓ غياب الأنشطة الرياضية عن مبادرات وخطط الوزارة الواردة في الميزانية.

رابعاً : رد الحكومة

فيما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية: فقد رد ممثلو الوزارة على ملاحظات اللجنة بالآتي:

- ✓ يتم صرف المساعدات الاجتماعية بالتنسيق مع إدارة الضمان وإدارة الموارد المالية وفي حال عدم توفر مبالغ مالية يتم وقف صرف المساعدة ، نظرا لصعوبة المناقلة بين البنود ، ولحين اعتماد إضافة لها بالميزانية .
- ✓ وأن أمر الصرف للحالات المستحقة يرجع لقرار لجنة المساعدات الاجتماعية لأن أمر الصرف للمساعدات يصدر من قبلها كونها هي الجهة التي تحدد الأولويات في صرف المساعدة ،وفي ذات السياق أشار ممثلو وزارة الشؤون الاجتماعية إلى النقص في عدد الباحثين الاجتماعيين لديهم مما أثر سلباً على عمل الوزارة .
- ✓ أما بشأن الدورات التدريبية ، فقد أوضحوا بقيام الوزارة بعقد دورات تدريبية للباحثين عن العمل إلى جانب تدريبهم الموظفين الجدد.
- ✓ وأن ضعف التمويل يلعب دوراً في الحد من إمكانيات الوزارة في تغطية احتياجات وبرامج مراكز المعاقين ، وأن لديهم مبادرة في شأن التوحد وذلك بافتتاح مركز أم القيوين للتوحد في سنة (2014م) ولكنهم بحاجة لكوادر طبية تعجز ميزانيتهم عن تغطيتها ، وأفادوا بقيام بعض المحليات بتغطية مراكز المعاقين لديها كمركز المعاقين في أبوظبي.

فيما يتعلق بوزارة البيئة والمياه:

- ✓ أفاد ممثلو وزارة البيئة بأن تخفيض ميزانية وزارة البيئة من (315) مليون إلى(308) مليون يرجع إلى تحويل مخصصات منظمة الفاو لوزارة أخرى .
- ✓ إن الأمن البيئي قد خصص له هدف استراتيجي إيماناً من الوزارة به وأن لديها مشاريع وأبحاث ودراسات مشتركة مع جامعة الإمارات في هذا الشأن، وأنه ستتم موافاة اللجنة ببيانات تتعلق بما إذا كان قد خصص مبلغ لإنشاء قاعدة البيانات حول المخزون المائي من عدمه.
- ✓ أما في شأن ما إذا كان إنشاء بنك الجينات مدرج من ضمن مشاريع الوزارة ، فقد أوضحوا بأن المشروع في مراحل الدراسة الأولية مع جهات استشارية ومع جامعة الإمارات. وأنه ستتم موافاة اللجنة ببيانات تتعلق بما إذا خصص مبلغ لذلك من عدمه.
- ✓ أشار ممثلو وزارة البيئة إلى أن دور وزارة البيئة تشريعي وأنها غير معنية بالتنفيذ الذي أوكلت مهمته لجهات الاختصاص الأخرى ، لذا لا يوجد أية مبالغ مرصودة للخطة في ميزانية وزارة البيئة لسنة 2014م في شأن الأمن المائي ، وبأن دورهم مرتكز فقط على إعداد الدراسات والبحوث ورفعها للجهات المحلية .
- ✓ رد ممثلو وزارة البيئة والمياه بأن الدعم لفئة المزارعين والصيادين يقدر بمبلغ (18) مليون درهم.
- ✓ أوضح ممثلو وزارة البيئة بأن الدعم الذي قد ذكر هو دعم مباشر وهناك دعم غير مباشر مثل مكافحة الأوبئة الزراعية مثل مكافحة سوسة النخيل مؤخراً الذي كبد الوزارة حسب قولهم (10) مليون دهم لمكافحته.
- ✓ وبالاستفسار عن خطط التوطين في ميزانية الوزارة لسنة 2014م فقد أوضح ممثلو الوزارة بأنه تم استحداث (74) وظيفة بميزانية (2014)م ، ولكن الإشكالية تكمن في الحصول على الكوادر المؤهلة وذلك لعمل الوزارة التخصصي مثل الأطباء البيطريين الذي يندر الحصول عليهم لعدم جاذبية الوظيفة للمواطنين بسبب ضعف الامتيازات الممنوحة لها بمقابل الفرق في الرواتب التي تمنح في المحليات مما يقوض جهود الوزارة في الحصول على الكوادر المؤهلة .

فيما يتعلق بوزارة الصحة : رد ممثلو وزارة الصحة بما يلي :

- ✓ امكانية تزويد اللجنة ببيان العجز لميزانية (2013) م وأنهم قاموا بتقديم مشروع الميزانية حسب الاحتياجات ولكن التعليمات التي صدرت من وزارة المالية بأن سقف الميزانية محدد ولا يمكن أن يتجاوز ميزانية (2013م) ولمدة ثلاث سنوات قادمة ، الأمر الذي شكل عائقاً لديهم ،اضطرهم لإعادة توزيع بعض البنود بالميزانية لتغطية الاحتياجات الفعلية للمشاريع الجديدة ، وضربوا مثالاً ببند الكهرباء بالميزانية الذي اعتمد له (30) مليون درهم رغم أن الاحتياج الفعلي لهذا البند (100) مليون درهم تتضمن عجوزات مرحلة من السنة السابقة كمستحقات للهيئة الاتحادية للكهرباء وهيئة كهرباء الشارقة وهي بمثابة ديون ثابتة على وزارة الصحة ، مضيفين بأنهم قاموا بتقديم مشروع الميزانية بقيمة (4) مليار وتمت الموافقة على (3.2) مليار، مما تسبب بتراكم الديون الحكومية على وزارة الصحة التي اضطرت لترحيلها لميزانية سنوات قادمة.
- ✓ عدم وجود أي رقم بالموازنة للتأمين الصحي ، والرقم المدرج للتأمين بالميزانية هو عبارة عن تأمين للموظفين الوافدين العاملين في وزارة الصحة بإمارة أبوظبي .
- ✓ إن الحكومة وافقت لهم السنة الماضية على وظائف طبية عددها (70) وظيفة مع صرف مكافآت ومنح دراسية لطالبات التمريض ، وذلك عملاً بالاتفاقية الموقعة ما بين وزارة الصحة وجامعة الشارقة ورأس الخيمة في هذا الصدد.
- ✓ إن إحلال الوظائف والتوطين، تتم معالجته عن طريق تذويب الوظائف وترقية المواطن أو تعيينه .
- ✓ إن عدد الشواغر لديهم (400) وظيفة شاغرة وهي أغلبها فنية يصعب التعيين عليها، فضلاً عن أن هذه الشواغر تم ترحيلها من سنوات سابقة .

فيما يتعلق بوزارة التربية: أوضح ممثلو وزارة التربية بما يلي :

- ✓ إن الوزارة قد تقدمت بطلب ميزانية تبلغ (6,5) مليار درهم ، فخصص لها ما دون الستة مليارات .

- ✓ تم استحداث (620) وظيفة بمبلغ (120) مليون درهم ، وتم ترقية حوالي (7728) معلم في عام 2012م ، وتوجد مشكلة دائمة خاصة باختلاف مواعيد العام الدراسي عن العام المالي .

فيما يتعلق بوزارة المالية : أوضح ممثلو وزارة المالية ما يلي :

- إن وزارة المالية تسعى لمراعاة الأولويات الاجتماعية بالتنسيق مع كافة الجهات وبالتعاون مع مجلس الوزراء وأن دور وزارة المالية ينحصر في قياس المؤشرات المالية .
- إن تخصيص الوظائف في الميزانية كمبلغ مالي يتم على أساس أن شاغلها يكون من المواطنين .
- تم الاتفاق مع وزارة الصحة على تشكيل لجنة على مستوى وكلاء الوزارة لحل المشكلات العالقة لديها .
- لم يطلب مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية استكمال رأس ماله حيث يكتفي حاليا بالمبلغ الموجود وهو 2,3 مليار درهم .
- لازال قانون التأمين الصحي قيد الدراسة .
- خصص مبلغ مالي للمكتب الاتحادي للضرائب لارتباط الدولة بالاتحاد الجمركي للضرائب على مستوى دول الخليج وسيتم تفعيل هذا المكتب حال الموافقة على إقرار الأمر.

خامساً : الملاحظات الأساسية لدراسة مشروع الميزانية:

ترى اللجنة أن ملاحظاتها الأساسية يمكن إبرازها في إطار الآتي:

1. ورود مشروع الميزانية للمجلس قبل السنة المالية بأقل من شهرين ، مخالفا بذلك نص المادة (129) من الدستور التي تنص على أن " يعرض مشروع الميزانية السنوية

للاتحاد متضمناً تقديرات الإيرادات والمصروفات ، قبل السنة المالية بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الاتحادي لمناقشتها وإبداء ملاحظاته عليها ، وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس الأعلى للاتحاد ، مصحوبة بهذه الملاحظات لإقرارها" حيث ورد مشروع الميزانية العامة بتاريخ 2013/11/13م ، ووفق النص الدستوري فإنه كان من المفترض أن يصل قبل الأول من شهر نوفمبر .

2. ضرورة تخصيص كافة الإمارات نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للدولة وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما قانون الميزانية إعمالاً لحكم المادة (127) من الدستور.
3. استمرار مراعاة الحاجة الماسة لبعض الإمارات بشأن مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الاجتماعية والاتفاق مع سلطة الإمارة المعنية عند التنفيذ إعمالا لحكم المادة 132 من الدستور .
4. إن نتائج دراسة الأولويات المجتمعية قد أشارت إلى ضرورة توفير اعتمادات مالية للوظائف المستحدثة في ميزانية وزارة الصحة بهدف تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية المكتملة الإنشاء وكذلك رصد اعتماد مالي للتأمين الصحي وعلاج السرطان والعلاج النفسي ، وإنشاء هيئة للرقابة الدوائية أو تعزيز كوادر إدارة الرقابة الدوائية بما يحقق الهدف.
5. بالنظر لصدور قانون الموارد الوراثية النباتية فقد أصبح ضرورياً توفير اعتمادات مالية لوزارة البيئة بما يحقق الهدف المتعلق بتعزيز الاستدامة البيئية من خلال إنشاء بنك للجينات الوراثية يسهم في حفظ وصيانة الموارد الوراثية النباتية.
6. ضرورة إنشاء هيئة للاعتماد الاكاديمي للمدارس الخاصة بوصفها أولوية مجتمعية وتسهم في ذات الوقت في تحقيق باقي أهداف الميزانية من تحسين لمستويات تعلم الطلبة، وغيرها من أهداف للميزانية ، حيث لم يرد الاعتماد الأكاديمي إلا كخطة تشغيلية فرعية في الهدف السادس تحت عنوان " ترخيص المعاهد والمدارس الخاصة ".
7. أهمية زيادة الاعتمادات المالية للمساعدات الاجتماعية وإدخال فئات جديدة تبعاً لما أكدته الأولويات المجتمعية.

8. ضرورة استكمال رأس مال مصرف الإمارات للتنمية إلى خمسة مليارات درهم بحسب نص قانون إنشاء المصرف حتى يستطيع أن يؤدي الدور المنوط به.

وإذ تقدم اللجنة تقريرها وما ورد به من ملاحظات فإنها تأمل أن تكون قد بذلت عنايتها اللازمة في تنفيذ دراسة هذا المشروع .

مقرر اللجنة
علي عيسى النعيمي

مرفقات التقرير:

جداول الميزانيات...

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

المحتويات

م	الموضوع	الرقم
أولا	اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م	3
ثانيا	مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات 2014-2016م	11

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

مراحل إعداد خطة مشروع ميزانية السنة المالية 2014م

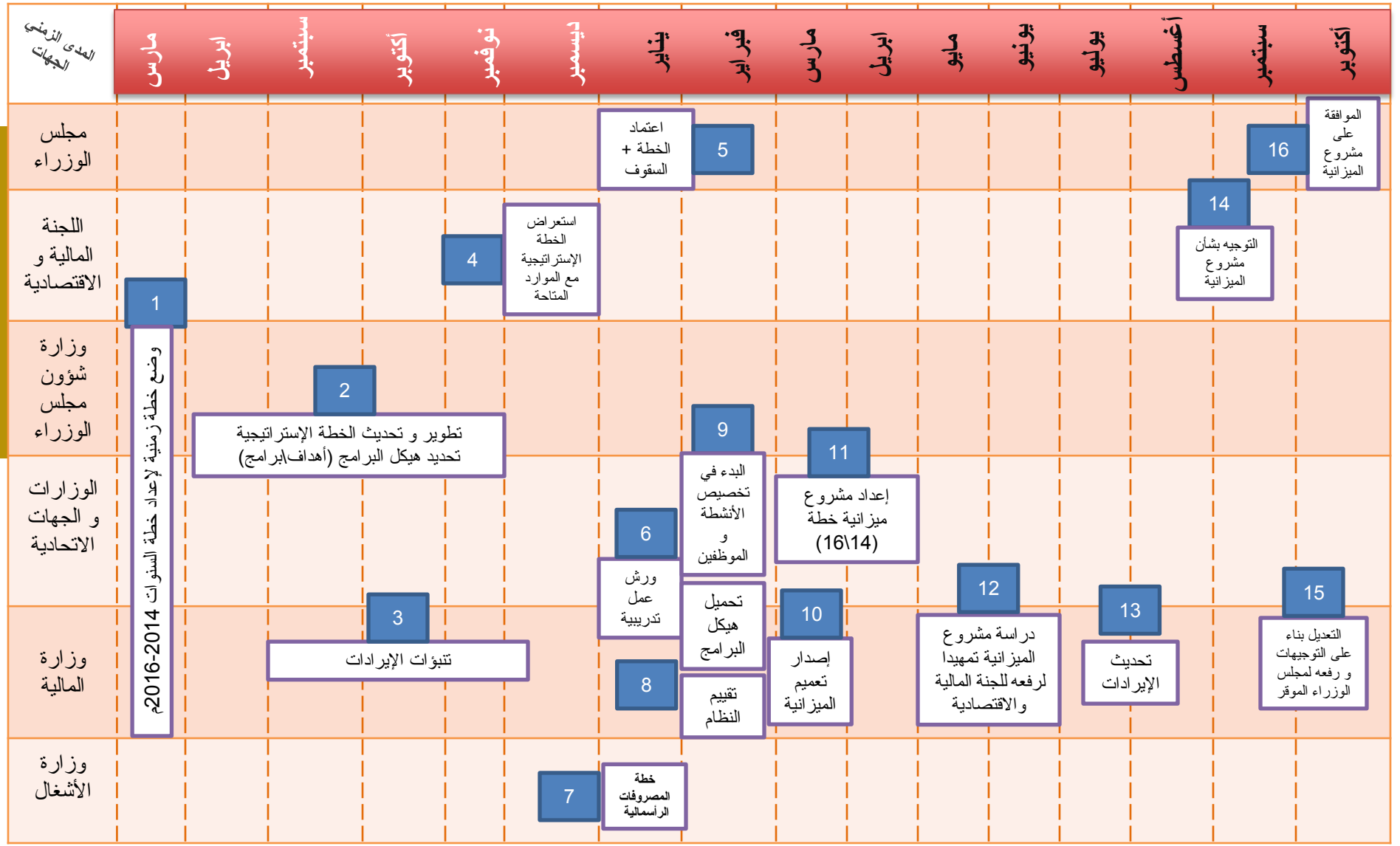

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

اولا : اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

تطوير هيكل البرامج

بناء على التنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء والتوجه نحو ربط الخدمات المقدمة من الحكومة الاتحادية بتكلفة تقديم الخدمات تم إضافة خدمات الجهات الاتحادية (الرئيسية والفرعية) لهيكل برامج الجهات الاتحادية بمشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م بهدف الوصول الى تكاليف الخدمات الحكومية التي تقدمها الجهات الاتحادية للمتعاملين.

هيكل البرامج الجديد (2014-2016)

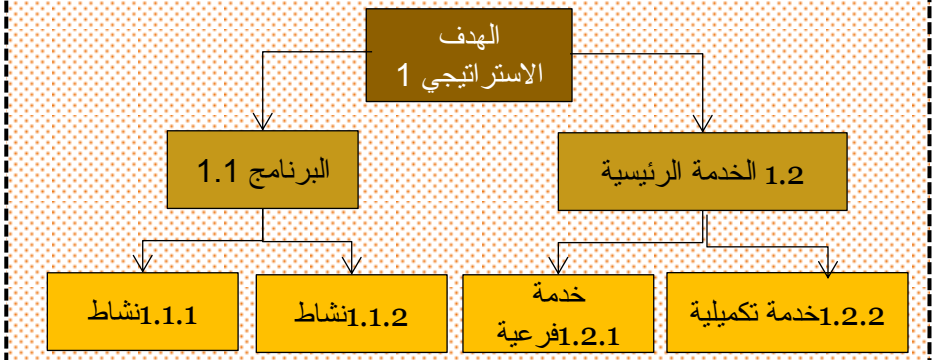

هيكل البرامج الحالي (2011-2013)

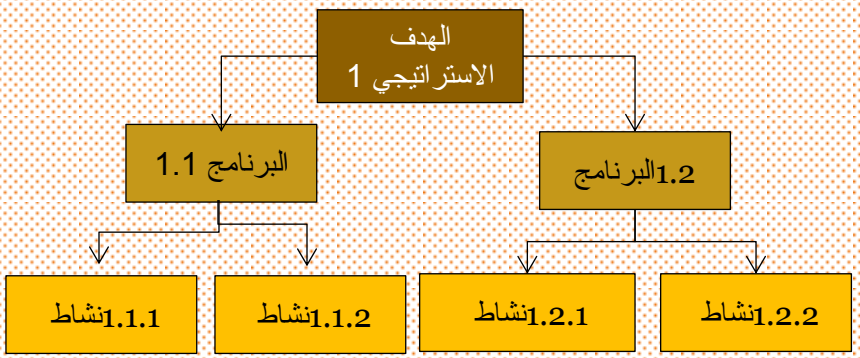

الخدمة الحكومية هي « سلسلة من الأنشطة أو العمليات التي تؤديها الجهات الاتحادية أو جهات أخرى تنوب عنها بهدف تلبية حاجات متعامليها».

اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

التعاريف الرئيسية ومبادئ هيكل البرامج

يشكل هيكل البرامج الإطار الذي يتم بموجبه إرساء وتحديد إجراء إعداد الميزانية

- **الأهداف الإستراتيجية** النتائج التي تؤثر مباشرة على المجتمع وتتناول الحاجات و/ أو المصالح المحددة للتعاملين.
- **البرامج / الخدمات الرئيسية** هي المخرجات أو الخدمات أو المبادرات التي تقدمها الوحدات الحكومية إلى المجتمع أو التي تتبناها الوحدات الحكومية لتطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين.
- **الأنشطة / الخدمات الفرعية / الخدمات التكميلية** - هي الأفعال الفردية التي تشكل مخرجاً عند جمعها معاً.
- خلال مرحلة الإعداد، يتم تخصيص التكلفه على مستوى الأنشطة والخدمات الفرعية والتكميلية وصولا الى التكلفة الاجمالية للأهداف الاستراتيجية والبرامج على مستوى كل جهة اتحادية .

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

تحليل الأهداف الاستراتيجية والبرامج والانشطة والخدمات للجهات الاتحادية
(تكلفة وعدد)

البيان	الأهداف الإستراتيجية	البرامج	الأنشطة	الخدمات الفرعية	الخدمات التكميلية	عدد الانشطة والخدمات
الوزارات	91	776	2,881	2,684	516	**6,081**
الهيئات المستقلة	109	684	2151	665	559	**3,375**
الاجمالي	**200**	**1460**	**5032**	**3,349**	**1,075**	**9,456**

البيان	الأنشطة	الخدمات الفرعية	الخدمات التكميلية	تكلفة الانشطة والخدمات
الوزارات	16,185,509,371	4,833,000,288	2,915,571,341	23,934,081,000
الهيئات المستقلة	3,495,905,646	1,391,921,636	978,387,906	5,866,215,188
الوزارات والجهات (بدون هيكل برامج)				8,555,191,000
مصروفات اخرى				9.622.914.812
الاجمالي				**47,978,402,000**
الايرادات الذاتية للجهات المستقلة				1,798,402,000
الاجمالي العام				**46,180,000,000**

نسبة عدد انشطة وخدمات الوزارات والجهات

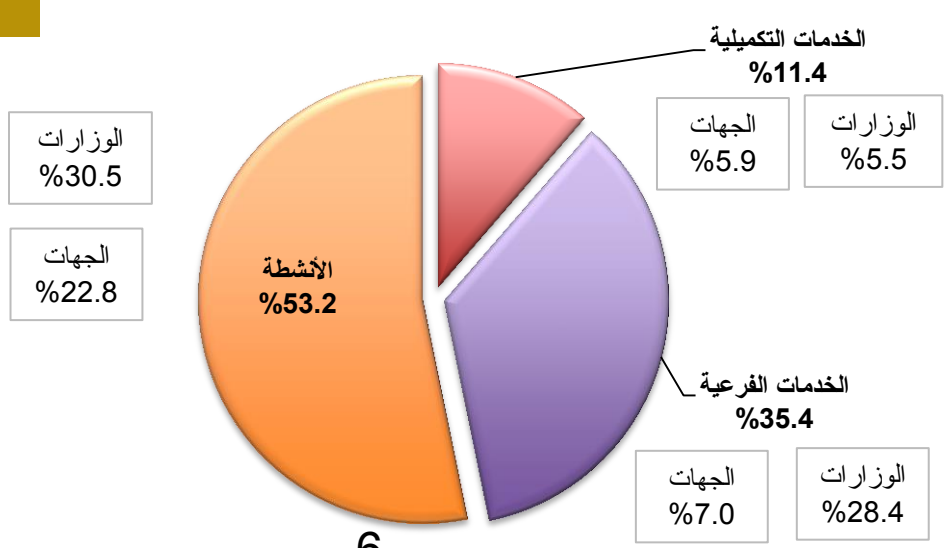

نسبة تكلفة انشطة وخدمات الوزارات والجهات

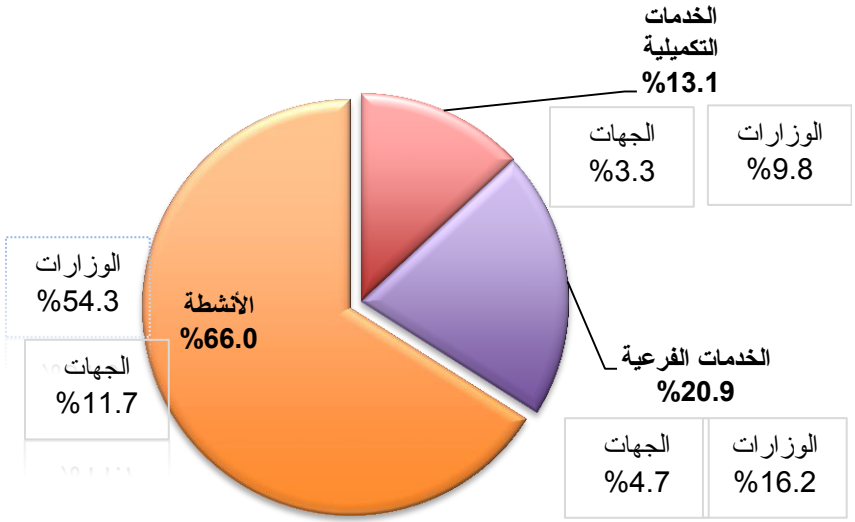

أولا : اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

المرحلة الاولى: التمهيدية: (مارس 2012 – مارس 2013)

الخطوات التنفيذ
• **وضع خطة زمنية** وتحديد الادوار والمسؤوليات لتنفيذ واعداد خطة ميزانية السنوات للأعوام 2014-2016م و**توفير بيئة تجريبية** لتجربة تطبيق الهيكل الجديد لبعض الوزارات (العمل - التعليم العالي والبحث العلمي- المالية) .
• **ترقية وتحديث النظام الالي للمشروعات الرأسمالية للحكومة الاتحادية والنظام الالي لإعداد الميزانية** بحيث يسمح بالتعامل مع الأنشطة (الخدمات) ضمن هيكل برامج وأنشطة وخدمات الوزارات والجهات الاتحادية.
• **أتمته إعداد مشروعات ميزانيات الجهات المستقلة** : ضم (عدد 28 جهة اضافية) الى النظام الالي لإعداد الميزانية وتدريب مستخدمي النظام بالجهات الاتحادية على استخدام النظام .
• **وضع خطة التدريب للوزارات والجهات المستقلة** تمهيدا لإعداد خطة مشروع ميزانية 2014-2016م متضمنة التدريب على (مبادئ وقواعد اعداد الميزانية – تخصيص تكلفة الموظفين على الانشطة / الخدمات – استخدام النظام الالي لإعداد الميزانية – شرح قواعد المناقلات) اعتبارا من شهر فبراير 2013م.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

المرحلة الثانية : التحضيرية (يناير – فبراير 2013)

الخطوات التنفيذ
• **تحميل بيانات** عدد (62.900) موظف بالحكومة الاتحادية من نظام الرواتب الى نظام اعداد الميزانية وتحميل البيانات المالية لعدد (28) جهة مستقلة للسنة المالية 2013م وذلك لأول مرة على نظام اعداد الميزانية تمهيدا لإعداد خطة 2014-2016م .
• **الخطوات التمهيدية لخطة 2014-2016م :** التنسيق مع الجهات الاتحادية بشأن الخطوات التمهيدية وتشكيل فريق عمل اعداد خطة 2014-2016م. **وفتح النظام الآلي** لإعداد الميزانية للوزارات والجهات الاتحادية اعتبارا من الأول من فبراير 2013م
• **مشروع تنبؤات ايرادات الحكومة الاتحادية لخطة 2014-2016م** وتحديد الإيرادات المتوقعة لتمويل الميزانية العامة للاتحاد خلال سنوات الخطة.
• **تحميل هياكل برامج** الجهات الاتحادية على النظام الآلي لإعداد الميزانية **وتخصيص الموظفين** على الأنشطة والخدمات حسب الجداول الالكترونية و**اعداد خطة المشروعات الرأسمالية** بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة.
• **عقد ورش عمل** الجهات الاتحادية وتنظيم عدد (11) ورشة عمل تدريبية لكافة الجهات الاتحادية بشأن اعداد خطة السنوات 2014-2016م حيث تم تدريب عدد (220) موظف بالجهات الاتحادية خلال شهر فبراير.
• **التنسيق مع البنك الدولي** للقيام بدراسة مراجعة الانفاق العام "Public Expenditure Review" لقطاع التعليم العالي وقطاع الصحة بالدولة .

اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

المرحلة الثالثة : الإعداد (مارس - مايو 2013)

الخطوات التنفيذ
• **اصدار تعميم الميزانية** العامة للاتحاد لخطة ميزانية السنوات 2014-2016م وتعميمه على كافة الجهات الاتحادية **وعقد عدد (7) ورش عمل للجهات الاتحادية لإعداد خطة السنوات 2014-2016م** حيث تم تدريب عدد (150) موظف بالجهات الاتحادية خلال شهر مارس وشهر مايو 2013م .
• **عمل استبيان** للوزارات والجهات الاتحادية حول تطبيق الميزانية الصفرية والنظام الآلي لإعداد الميزانية والموقع الالكتروني للميزانية.
• **عقد لقاءات مع كافة الوزارات والجهات** الاتحادية لمعالجة أية معوقات عند اعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م والعمل على تذليلها وإعداد خطة مشروعات ميزانية 2014-2016 م.
• **التنسيق مع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية** لموائمة نظام بياناتي مع قواعد تخصيص الموظفين على الأنشطة / الخدمات.
• **اعداد وتحديث الدليل الاسترشادي لإعداد الميزانية العامة للاتحاد بما يتوافق مع متطلبات خطة 2014-2016م.**

اجراءات إعداد مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

المرحلة الرابعة : الاعتماد (يونيو – نوفمبر 2013)

الخطوات التنفيذ
عرض مسودة الخطة على اللجنة المالية والاقتصادية الموقرة للتوجيه بما يلزم .
عمل لقاءات مفتوحة مع الوزارات والجهات الاتحادية لإعداد خطة السنوات 2014-2016م خلال شهر يونيو / يوليو لعرض ملاحظات وزارة المالية على مشروعات الخطط الواردة والرد على استفسارات وملاحظات الجهات الاتحادية .
عرض مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م ومشروع قانون الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2014م ورفعها لمجلس الوزراء الموقر للاعتماد.
رفع مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م الى المجلس الوطني الاتحادي الموقر.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

مشروع خطة الميزانية العامة للاتحاد للسنوات 2014-2016م

ثانيا : مشروع خطة ميزانية السنوات 2014-2016م

تعرض وزارة المالية على مجلسكم الموقر مشروع الميزانية العامة للسنوات 2014-2016م وفقا لما يلي :-

مليون درهم

بيان	2014	2015	2016	الإجمالي
الإيرادات	46180.0	46339.0	46545.0	**139064.0**
المصروفات	46180.0	46339.0	46545.0	**139064.0**
الوفر / العجز التمويلي	0	0	0	**0**

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الايرادات والمصروفات المقدرة لخطة السنوات 2014-2016م
مقارنة بخطة السنوات 2011-2013م

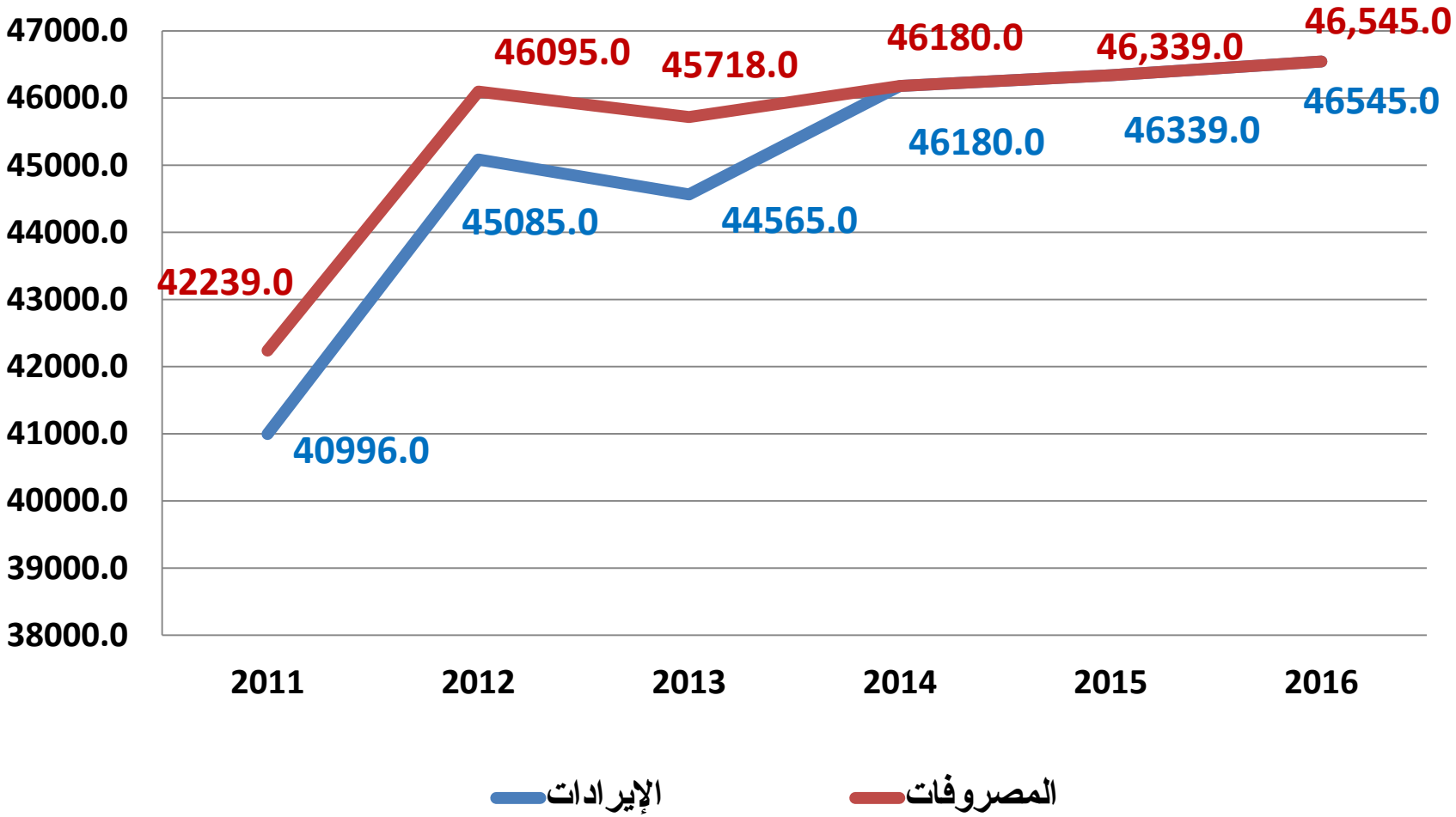

الإيرادات المقدرة بمشروع ميزانية السنة المالية 2014م

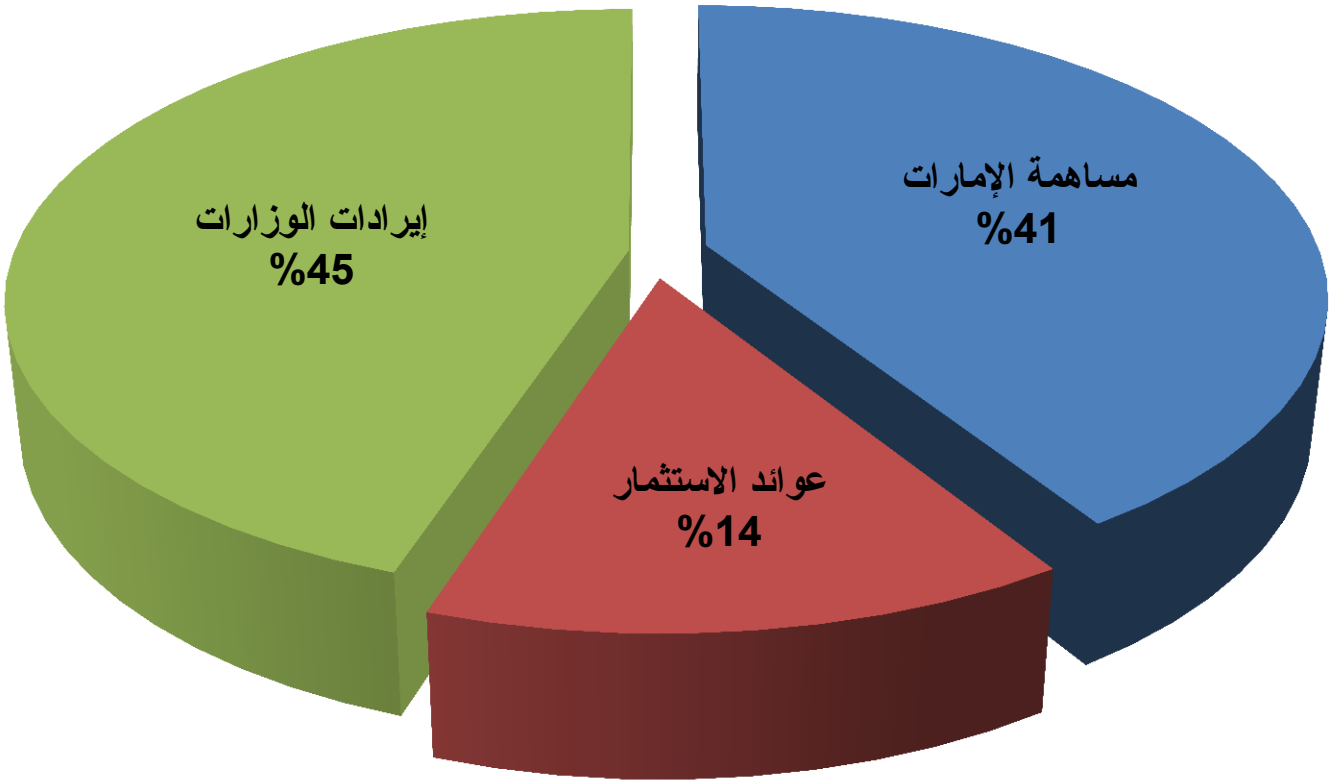

مليون درهم

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

الإيرادات المقدر تحصيلها لخطة مشروع ميزانية السنوات 2014-2016 م

البيان	تقديرات 2013	المقدر تحصيله 2014	المقدر تحصيله 2015	المقدر تحصيله 2016
مساهمة الإمارات	**18941.6**	**18941.6**	**18941.6**	**18941.6**
إمارة ابو ظبي-نقدا-	10853.0	10853.0	10853.0	10853.0
مساهمة ابو ظبي –خدمات مؤداة-	6888.6	6888.6	6888.6	6888.6
إمارة دبي- نقدا -	1200.0	1200.0	1200.0	1200.0
عوائد الاستثمار	**6205.2**	**6488.5**	**6761.3**	**7010.9**
المصرف المركزي	2700.0	2250.0	2362.0	2480.0
مؤسسة الإمارات الاتصالات	2846.2	3320.6	3320.6	3320.6
شركة الاتصالات المتكاملة "دو"	270.0	541.7	541.7	541.7
مؤسسات استثمارية أخرى	389.0	376.2	537.0	668.6
إيرادات الوزارات وحق الامتياز	**19418.2**	**20749.9**	**20842.1**	**20592.5**
حق الامتياز (اتصالات)	6300.0	6400.0	5900.0	5900.0
حق الامتياز (دو)	1300.0	1200.0	1500.0	2000.0
إيرادات متنوعة (رسوم مقابل خدمات)	11818.2	13149.9	13442.1	12692.5
إجمالي الإيرادات	**44565.0**	**46180.0**	**46545.0**	**46545.0**

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

إجمالي المصروفات المقدرة للسنة المالية 2014م
مقارنة بميزانية السنة المالية 2013م

مليون درهم

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الوزارات	31218,0	31422.6
دعم الجهات المستقلة	6638,1	6492.4
المنافع الاجتماعية	4339,0	4320,0
المصروفات الاتحادية الأخرى	1488,5	1997.0
المشروعات	1034.4	948,0
جهاز الإمارات للاستثمار	1000,0	1000,0
الإجمالي العام للمصروفات المقدرة	**45718,0 ***	**46180.0**

* يتضمن اعتمادات اضافية بمبلغ (1153.0) مليون درهم ((431.3) مليون درهم واعتماد اضافي بمبلغ(721.7) مليون درهم (في طور الاستصدار)).

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

التوزيع القطاعي للميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2014م

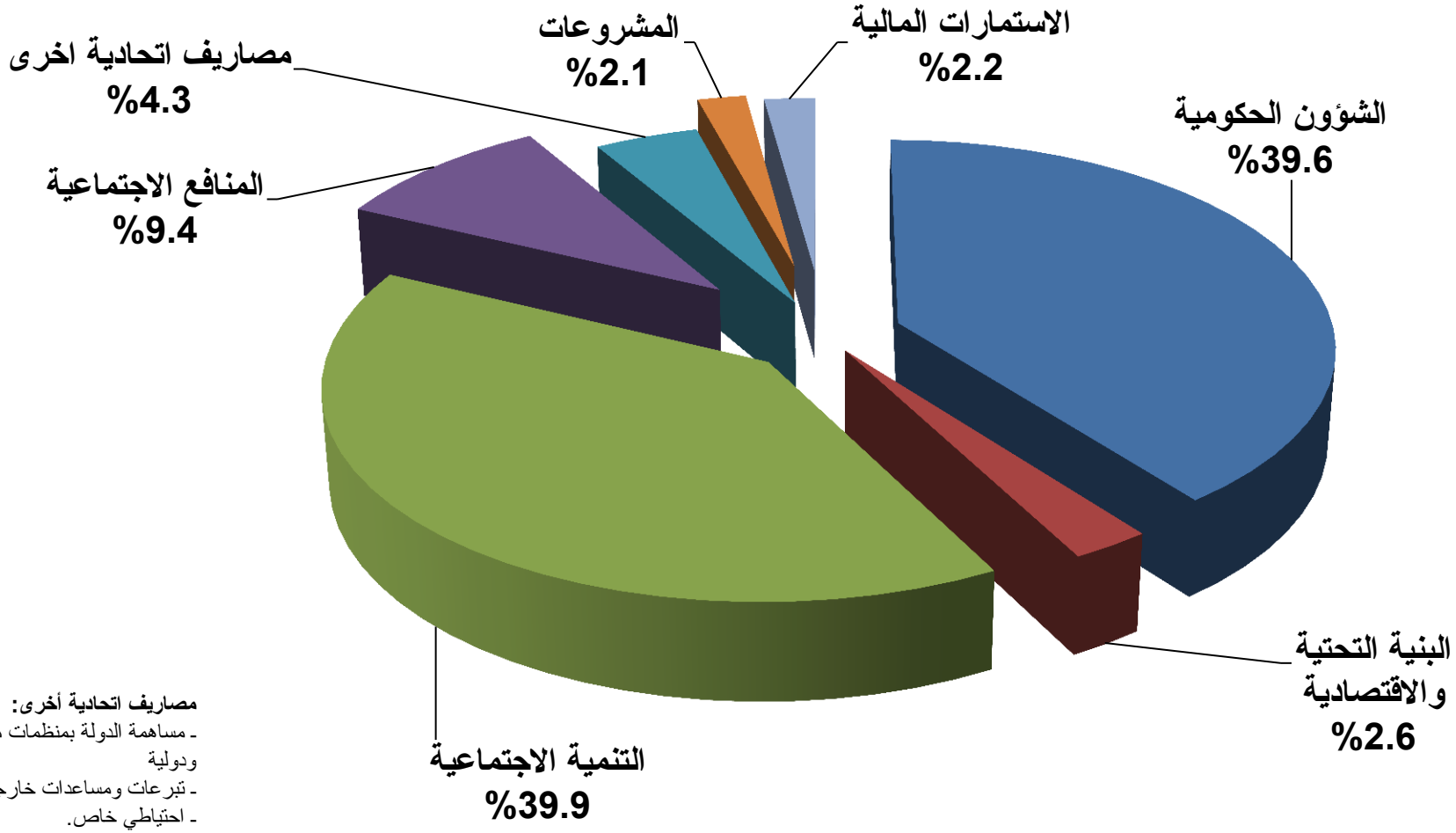

مصاريف اتحادية أخرى:
- مساهمة الدولة بمنظمات مالية ودولية
- تبرعات ومساعدات خارجية .
- احتياطي خاص.

نسبة اعتمادات التنمية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية من إجمالي الميزانية العامة للسنة المالية 2014م

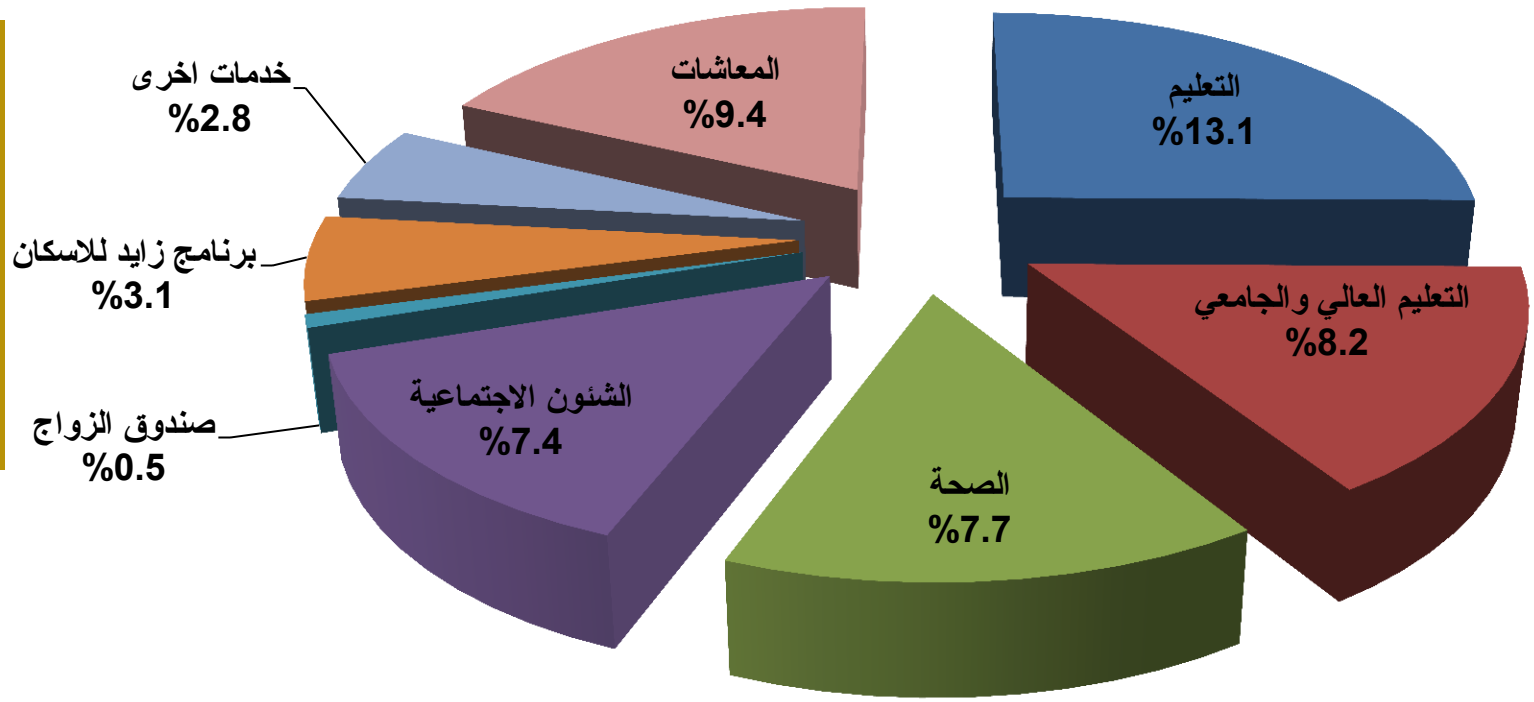

خدمات اخرى : (العمل ، الشؤون الاسلامية ، الهلال الأحمر ، المجلس الوطني للسياحة ، المؤهلات)

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

mof.gov.ae

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء

UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

نموذج (18) ميزانية
2010/11/24-123-1

' المصروفات '

اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014م

البيـــان	الباب الثاني (المصروفات)				الباب الثالث (الأصول)			الاجمالي العام
	الرواتب والأجور	المصروفات سلعية وخدمية واعانات'	. المنح . المنافع الاجتماعية مصاريف اخرى	جملة	. الثابتة . غير منتجة	. الأصول قيد الانجاز ' المشروعات ' . الأصول المالية	جملة	
الشئون الحكومية :-								
زارة شؤون الرئاسة				0		10.000	10.000	10.000
مكتب رئاسة مجلس الوزراء			250,000,000	250,000,000			0	250,000,000
الامانة العامة لمجلس الوزراء			101,560,000	101,560,000			0	101,560,000
جملة وزارة شئون مجلس الوزراء			**351,560,000**	**351,560,000**	0	0	0	351,560,000
المجلس الوطني الاتحادي			182,800,000	182,800,000			0	182,800,000
وزارة الخارجية	1,075,657,000	505,739,000		1,581,396,000	45,222,000	43,010,000	88,232,000	1,669,628,000
وزارة الدفاع		6,142,840,000		6,142,840,000			0	6,142,840,000
وزارة الداخلية /الديوان العام	6,076,500,000	410,000,000		6,486,500,000	120,000,000	127,130,000	247,130,000	6,733,630,000
المديرية العامة للشرطة /ابوظبي	574,630,000	41,240,000		615,870,000	28,130,000		28,130,000	644,000,000
جهاز الأمن		1,329,816,000		1,329,816,000			0	1,329,816,000
وزارة المالية	138,345,000	95,471,000		233,816,000	7,884,000		7,884,000	241,700,000
وزارة العدل	633,085,000	73,769,000		706,854,000	6,500,000	40,000	6,540,000	713,394,000
وزارة الدولة لشئون المجلس الوطني	22,643,000	10,072,000		32,715,000	785,000		785,000	33,500,000
وزارة الدولة	5,022,000	319,000		5,341,000	24,000		24,000	5,365,000
وزارة الدولة	5,067,000	193,000		5,260,000			0	5,260,000
وزارة الدولة	5,067,000	193,000		5,260,000			0	5,260,000
مكتب وزير الدولة			40,950,000	40,950,000			0	40,950,000
ديوان المحاسبة			140,448,000	140,448,000			0	140,448,000
معهد التدريب والدراسات القضائية			19,655,000	19,655,000			0	19,655,000
المكتب الاتحادي للضرائب			24,100,000	24,100,000			0	24,100,000
الهيئة الاتحادية للجمارك			28,356,000	28,356,000			0	28,356,000
الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية			82,321,000	82,321,000			0	82,321,000
المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية			55,063,000	55,063,000			0	55,063,000
جملة الشئون الحكومية	**8,536,016,000**	**8,609,652,000**	**925,253,000**	**18,070,921,000**	**208,545,000**	**170,190,000**	**378,735,000**	**18,449,656,000**

" المصروفات "

اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014م

البيـــــان	الباب الثاني (المصروفات)				الباب الثالث (الأصول)			الاجمالي العام
	الرواتب والأجور	المصروفات سلعية وخدمية واعانات"	. المنح . المنافع الاجتماعية مصاريف اخرى	جملة	. الثابتة . غير منتجة	. الأصول قيد الانجاز "المشروعات" . الأصول المالية	جملة	
البنية التحتية والموارد الاقتصادية :-								
وزارة الاشغال العامة	137,293,000	31,280,000		**168,573,000**	4,222,000	379,360,000	**383,582,000**	**552,155,000**
وزارة الاقتصاد	136,572,000	88,789,000		**225,361,000**	3,944,000		**3,944,000**	**229,305,000**
وزارة الطاقة	46,990,000	44,052,000		**91,042,000**	6,608,000		**6,608,000**	**97,650,000**
وزارة البيئة والمياه	190,766,000	112,127,000		**302,893,000**	5,817,000	18,010,000	**23,827,000**	**326,720,000**
وزارة التنمية والتعاون الدولي	32,566,000	46,629,000		**79,195,000**	1,092,000		**1,092,000**	**80,287,000**
هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس			32,573,000	**32,573,000**			**0**	**32,573,000**
الهيئة الوطنية للمواصلات			37,925,000	**37,925,000**			**0**	**37,925,000**
هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية			41,632,000	**41,632,000**			**0**	**41,632,000**
المجلس الوطني للاعلام			151,055,000	**151,055,000**			**0**	**151,055,000**
اللجنة الوطنية للمؤتمرات			12,801,000	**12,801,000**			**0**	**12,801,000**
المركزالوطني للاحصاء			47,690,000	**47,690,000**			**0**	**47,690,000**
جملة البنية التحتية والموارد الاقتصادية	**544,187,000**	**322,877,000**	**323,676,000**	**1,190,740,000**	**21,683,000**	**397,370,000**	**419,053,000**	**1,609,793,000**
التنمية الاجتماعية :-								
وزارة التربية والتعليم	4,870,923,000	829,458,000		**5,700,381,000**	**41,708,000**	**197,650,000**	**239,358,000**	**5,939,739,000**
وزارة الصحة	2,151,679,000	1,004,461,000		**3,156,140,000**	100,100,000	157,550,000	**257,650,000**	**3,413,790,000**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	65,431,000	406,198,000		**471,629,000**	6,466,000		**6,466,000**	**478,095,000**
وزارة العمل	395,464,000	139,071,000		**534,535,000**	9,397,000	9,110,000	**18,507,000**	**553,042,000**
وزارة الشئون الاجتماعية	205,866,000	2,786,252,000		**2,992,118,000**	2,521,000		**2,521,000**	**2,994,639,000**
وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع	85,726,000	74,816,000		**160,542,000**	4,125,000	16,130,000	**20,255,000**	**180,797,000**
جامعة الامارات العربية المتحدة			1,450,000,000	**1,450,000,000**			**0**	**1,450,000,000**
مجمع كليات التقنية العليا			1,000,000,000	**1,000,000,000**			**0**	**1,000,000,000**
جامعة زايد			435,000,000	**435,000,000**			**0**	**435,000,000**
فروق تمويل الجامعات			311,370,000	**311,370,000**			**0**	**311,370,000**
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة			218,508,000	**218,508,000**			**0**	**218,508,000**
صندوق الزواج			208,626,000	**208,626,000**			**0**	**208,626,000**
برنامج الشيخ زايد للاسكان			1,084,007,000	**1,084,007,000**			**0**	**1,084,007,000**

الإمارات العربية المتحدة
مجلس الوزراء
UNITED ARAB EMIRATES
THE CABINET

نموذج (18) موازنة
2010/11/24-123-1

" المصروفات "

اجمالي مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2014م

البيـــــان	الباب الثاني (المصروفات)				الباب الثالث (الأصول)			الاجمالي العام
	الرواتب والأجور	المصروفات سلعية وخدمية واعانات"	. المنح . المنافع الاجتماعية مصاريف اخرى	جملة	. الثابتة . غير منتجة	. الأصول قيد الانجاز "المشروعات" . الأصول المالية	جملة	
الهيئة العامة للشئون الاسلامية والأوقاف			462,448,000	462,448,000			0	462,448,000
صندوق الزكاة			21,332,000	21,332,000			0	21,332,000
الهلال الأحمر لدولة الإمارات			15,422,000	15,422,000			0	15,422,000
المجلس الوطني للسياحة والآثار			11,793,000	11,793,000			0	11,793,000
الهيئة الوطنية للمزهلات			25,000,000	25,000,000			0	25,000,000
جملة التنمية الاجتماعية	**7,775,089,000**	**5,240,256,000**	**5,243,506,000**	**18,258,851,000**	**164,317,000**	**380,440,000**	**544,757,000**	**18,803,608,000**
الإجمالي	**16,855,292,000**	**14,172,785,000**	**6,492,435,000**	**37,520,512,000**	**394,545,000**	**948,000,000**	**1,342,545,000**	**38,863,057,000**
المنافع الاجتماعية			4,320,000,000	4,320,000,000				4,320,000,000
مصاريف اتحادية أخرى			1,996,943,000	1,996,943,000				1,996,943,000
الأصول المالية الاستثمارات المالية"						1,000,000,000	1,000,000,000	1,000,000,000
الاجمالي العام	**16,855,292,000**	**14,172,785,000**	**12,809,378,000**	**43,837,455,000**	**394,545,000**	**1,948,000,000**	**2,342,545,000**	**46,180,000,000**

ن ،أ

الميزانية العامة للإتحاد عن السنة المالية 2014

الباب الأول : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013		تقديرات 2014	
	جزئي	كلي	جزئي	كلي
مساهمات الإمارات :-				
إمارة أبو ظبي	17,741,600,000		17,741,600,000	
إمارة أدبي	1,200,000,000		1,200,000,000	
إمارة الشارقة	0		0	
إمارة عجمان	0		0	
إمارة أم القيوين	0		0	
إمارة الفجيرة	0		0	
إمارة رأس الخيمة	0		0	
جملة		18,941,600,000		18,941,600,000
ايرادات الوزارات :-				
الخارجية	800,180,000		880,675,000	
الداخلية	3,811,618,000		4,496,994,000	
الدفاع	107,812,000		259,162,000	
التربية والتعليم	49,820,000		50,730,000	
الصحة	588,483,000		823,040,000	
المالية	16,528,473,000		16,405,427,000	
الإقتصاد	237,775,000		312,659,000	
الطاقة	305,000		667,000	
العمل	3,260,067,000		3,825,449,000	
الأشغال العامة	13,185,000		11,355,000	
العدل	102,614,000		113,325,000	
البيئة والمياه	106,039,000		40,100,000	
التعليم العالي والبحث العلمي	2,901,000		4,250,000	
الشئون الإجتماعية	12,128,000		12,732,000	
الثقافة والشباب وتنمية المجتمع	2,000,000		1,835,000	
جملة		25,623,400,000		27,238,400,000
الإجمالي العام		44,565,000,000		46,180,000,000

المجلس الوطنى الاتحادى
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	171,632,000	182,800,000
إيرادات أخرى	0	0
الإجمالي	**171,632,000**	**182,800,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**168,481,000**	**179,649,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	141,820,000	152,118,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	26,661,000	27,531,000
الباب الثالث : الأصول	**3,151,000**	**3,151,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	3,151,000	3,151,000
المجموعة (34) انشاءات قيد الانجاز المشروعات"	0	0
الاجمالي	**171,632,000**	**182,800,000**

جامعة الامارات العربية المتحدة
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات		
البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	1,380,407,000	1,450,000,000
إيرادات أخرى	27,865,000	40,407,000
الإجمالي	**1,408,272,000**	**1,490,407,000**
ثانياً : المصروفات		
البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**1,333,672,000**	**1,390,622,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	925,370,000	959,211,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	408,302,000	431,411,000
الباب الثالث : الأصول	**74,600,000**	**99,785,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	19,600,000	42,785,000
المجموعة (34) إنشاءات قيد الانجاز "المشروعات"	55,000,000	57,000,000
الاجمالي	**1,408,272,000**	**1,490,407,000**

كليات التقنية العليا

إجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	721,427,000	1,000,000,000
إيرادات أخرى	319,086,000	8,304,000
الإجمالي	**1,040,513,000**	**1,008,304,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات		
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	769,215,000	768,991,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	215,038,000	203,816,000
الباب الثالث : الأصول		
المجموعة (31) الأصول الثابتة	56,260,000	35,497,000
الاجمالي	**1,040,513,000**	**1,008,304,000**

جامعة زايد

اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	252,536,000.00	435,000,000.00
إيرادات أخرى	394,424,000.00	69,536,000.00
الإجمالي	**646,960,000.00**	**504,536,000.00**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**631,540,000.00**	**489,198,000.00**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	479,819,000	368,311,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	151,721,000	120,887,000
الباب الثالث : الأصول	**15,420,000**	**15,338,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	15,420,000	15,338,000
الاجمالي	**646,960,000**	**504,536,000**

الهيئة العامة للشباب والرياضة
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	218,297,000	218,508,000
إيرادات أخرى	3,200,000	4,000,000
الإجمالي	**221,497,000**	**222,508,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**213,892,000**	**220,028,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	47,170,000	49,322,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	47,602,000	51,586,000
المجموعة (25) الإعانات	119,120,000	119,120,000
الباب الثالث : الأصول	**7,605,000**	**2,480,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	7,105,000	2,480,000
المجموعة (34) إنشاءات قيد الانجاز " المشروعات"	500,000	-
الاجمالي	**221,497,000**	**222,508,000**

الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء
إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
ايرادات الهيئة الذاتية	3,200,000,000	3,850,000,000
دعم حكومة ابوظبي	500,000,000	500,000,000
الفائض المحقق عن تنفيذ ميزانيات السنوات السابقة	1,548,020,000	
الإجمالي	**5,248,020,000**	**4,350,000,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**3,688,507,000**	**3,297,447,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	539,863,000	361,270,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	3,148,644,000	2,936,177,000
الباب الثالث : الأصول	**1,559,513,000**	**1,052,553,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	245,410,000	122,553,000
المجموعة (34) انشاءات "المشروعات"	1,314,103,000	930,000,000
الاجمالي	**5,248,020,000**	**4,350,000,000**

الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والاوقاف
إجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	462,448,000	462,448,000
إيرادات أخرى	2,000,000	6,400,000
الإجمالي	**464,448,000**	**468,848,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المقترح 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**460,146,000**	**463,728,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	390,844,000	391,879,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	69,302,000	71,849,000
الباب الثالث : الأصول	**4,302,000**	**5,120,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	4,302,000	5,120,000
الاجمالي	**464,448,000**	**468,848,000**

صندوق الزواج
إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	208,626,000	208,626,000
إيرادات أخرى	11,810,000	9,374,000
الإجمالي	**220,436,000**	**218,000,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المقترح 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**219,427,000**	**217,340,000**
المجموعة (21) االرواتب والعلاوات والبدلات	23,952,000	24,692,000
المجموعة (22) االمستلزمات السلعية والخدمية	11,375,000	9,108,000
المجموعة (25) الإعانات الاجتماعية	184,100,000	183,540,000
الباب الثالث : الأصول	**1,009,000**	**660,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	1,009,000	660,000
الاجمالي	**220,436,000**	**218,000,000**

صندوق الزكاة
إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	21,332,000	21,332,000
إيرادات أخرى	8,668,000	7,668,000
الإجمالي	**30,000,000**	**29,000,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**28,832,000**	**28,181,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	21,371,000	22,536,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	7,461,000	5,645,000
الباب الثالث : الأصول	**1,168,000**	**819,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	1,168,000	819,000
الاجمالي	**30,000,000**	**29,000,000**

المجلس الوطني للاعلام

إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	107,455,000	151,055,000
ايرادات اخرى	25,179,000	27,000,000
الإجمالي	**132,634,000**	**178,055,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**130,494,000**	**175,865,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	107,019,000	108,880,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	23,475,000	66,885,000
المجموعة (25) الاعانات		100,000
الباب الثالث : الأصول	**2,140,000**	**2,190,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	2,140,000	2,190,000
الاجمالي	**132,634,000**	**178,055,000**

هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
إجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	32,573,000	32,573,000
إيرادات أخرى	15,002,000	25,500,000
الإجمالي	**47,575,000**	**58,073,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	45,855,000	51,146,000
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	34,901,000	35,577,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	10,954,000	15,569,000
الباب الثالث : الأصول	1,720,000	6,927,000
المجموعة (31) الأصول الثابتة	1,720,000	6,927,000
الاجمالي	**47,575,000**	**58,073,000**

الهيئة الاتحادية للجمارك
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	28,356,000	28,356,000
إيرادات أخرى	9,294,000	9,500,000
الإجمالي	**37,650,000**	**37,856,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**35,050,000**	**36,905,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	25,570,000	23,054,844
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	9,480,000	13,850,156
الباب الثالث : الأصول	**2,600,000**	**951,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	2,600,000	951,000
الاجمالي	**37,650,000**	**37,856,000**

برنامج الشيخ زايد للإسكان
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	1,084,007,000	1,084,007,000
إيرادات أخرى	315,993,000	335,993,000
الإجمالي	**1,400,000,000**	**1,420,000,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**98,625,000**	**119,436,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	81,460,000	101,871,000
المجموعة (22) :المستلزمات السلعية والخدمية	17,165,000	16,565,000
مجموعة 28 : مصاريف أخرى	-	1,000,000
الباب الثالث : الأصول	**1,301,375,000**	**1,300,564,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	3,020,000	3,305,000
المجموعة (34) إنشاءات قيد الانجاز "المشروعات"	1,298,355,000	1,297,259,000
الاجمالي	**1,400,000,000**	**1,420,000,000**

المركز الوطني للاحصاء

إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	47,690,000	47,690,000
الإجمالي	**47,690,000**	**47,690,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**46,905,000**	**46,900,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	36,659,500	37,295,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	10,245,500	9,605,000
الباب الثالث : الأصول	**785,000**	**790,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	785,000	790,000
الاجمالي	**47,690,000**	**47,690,000**

هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية

اجمالي ميزانية السنة المالية 2014

أولا :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	41,632,000	41,632,000
الإجمالي	**41,632,000**	**41,632,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**41,462,000**	**41,312,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	29,390,000	28,800,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	12,072,000	12,512,000
الباب الثالث : الأصول	**170,000**	**320,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	170,000	320,000
الاجمالي	**41,632,000**	**41,632,000**

المجلس الوطني للسياحة والآثار
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	**11,330,000**	**11,793,000**
الإجمالي	**11,330,000**	**11,793,000**
ثانياً : المصروفات		
البيان	**المدرج 2013م**	**المدرج 2014م**
الباب الثاني : المصروفات	**11,305,000**	**11,763,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	7,379,000	7,257,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	3,926,000	4,506,000
الباب الثالث : الأصول	**25,000**	**30,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	25,000	30,000
الاجمالي	**11,330,000**	**11,793,000**

الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة
إجمالي الميزانية للسنة المالية -2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	15,422,000	15,422,000
إيرادات أخرى	173,211,000	173,211,000
الإجمالي	**188,633,000**	**188,633,000**
ثانياً : المصروفات		
البيان	**المدرج 2013م**	**المدرج 2013م**
الباب الثاني : المصروفات	182,358,000	175,358,000
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	94,473,000	94,473,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	87,885,000	80,885,000
الباب الثالث : الأصول	6,275,000	13,275,000
المجموعة (31) الأصول الثابتة	6,275,000	6,275,000
المجموعة (34) الأصول الثابتة	0	7,000,000
الاجمالي	**188,633,000**	**188,633,000**

هيئة التأمين

إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014 م

أولا : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013 م	تقديرات 2014 م
الباب الأول : الإيرادات		
إيرادات أخرى	84,165,000	89,915,000
الإجمالي	84,165,000	89,915,000

ثانيا : المصروفات

البيان	المدرج 2013 م	المدرج 2014 م
الباب الثاني : المصروفات	72,205,000	74,330,000
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	40,275,000	40,331,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	31,930,000	33,999,000
الباب الثالث : الأصول	6,620,000	6,670,000
المجموعة (31) الأصول الثابتة	6,620,000	6,670,000
الإجمالي	78,825,000	81,000,000

معهد التدريب والدراسات القضائية

اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	19,655,000	19,655,000
إيرادات أخرى	4,159,000	4,509,000
الإجمالي	**23,814,000**	**24,164,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**23,759,000**	**23,777,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	18,352,000	18,054,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	5,407,000	5,723,000
الباب الثالث : الأصول	**55,000**	**387,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	55,000	387,000
الاجمالي	**23,814,000**	**24,164,000**

ديوان المحاسبة

إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	140,448,000	140,448,000
الإجمالي	**140,448,000**	**140,448,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**137,000,000**	**137,000,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	82,698,000	82,698,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	54,302,000	54,302,000
الباب الثالث : الأصول	**3,448,000**	**3,448,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	3,448,000	3,448,000
الاجمالي	**140,448,000**	**140,448,000**

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

إجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	85,710,000	82,321,000
إيرادات أخرى :	56,000	70,000
الإجمالي	**85,766,000**	**82,391,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**80,967,000**	**80,246,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	55,182,000	60,134,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	25,785,000	20,112,000
الباب الثالث : الأصول	**4,799,000**	**2,145,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	4,799,000	2,145,000
الاجمالي	**85,766,000**	**82,391,000**

هيئة الأوراق المالية والسلع
إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014 م

أولا : الإيرادات :

البيان	تقديرات 2013 م	تقديرات 2014 م
الباب الأول : الإيرادات		
إيرادات أخرى	45,000,000	180,000,000
محول من احتياطي الهيئة	60,000,000	0
الإجمالي	**105,000,000**	**180,000,000**

ثانيا : المصروفات

البيان	المدرج 2013 م	المدرج 2014 م
الباب الثاني : المصروفات	105,000,000	176,500,000
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	100,000,000	152,100,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	5,000,000	24,400,000
الباب الثالث : الأصول	0	3,500,000
المجموعة (31) الأصول الثابتة	0	3,500,000
الإجمالي	**105,000,000**	**180,000,000**

الهيئة الوطنية للمؤهلات

إجمالي الميزانية للسنة المالية 2014م

أولاً : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	25,000,000	25,000,000
الإجمالي	**25,000,000**	**25,000,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**23,500,000**	**24,950,000**
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	16,900,000	16,450,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	6,600,000	8,500,000
الباب الثالث : الأصول	**1,500,000**	**50,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	1,500,000	50,000
الاجمالي	**25,000,000**	**25,000,000**

هيئة الامارات للهوية
اجمالي ميزانية السنة المالية 2014م

أولاً :الإيرادات

البيان	تقديرات 2013م	تقديرات 2014م
الباب الأول :الإيرادات		
الدعم الحكومي	225,349,000	0
إيرادات أخرى	856,044,000	890,634,000
الإجمالي	**1,081,393,000**	**890,634,000**

ثانياً : المصروفات

البيان	المدرج 2013م	المدرج 2014م
الباب الثاني : المصروفات	**935,918,000**	**797,916,000**
المجموعة (21)الرواتب والعلاوات والبدلات	330,743,000	340,665,000
المجموعة (22)المستلزمات السلعية والخدمية	605,175,000	457,251,000
الباب الثالث : الأصول	**123,379,000**	**88,750,000**
المجموعة (31) الأصول الثابتة	61,079,000	58,750,000
المجموعة (34) انشاءات قيد الانجاز المشروعات"	62,300,000	30,000,000
الاجمالي	**1,059,297,000**	**886,666,000**

الهيئة الوطنية للمواصلات

إجمالي ميزانية السنة المالية 2014 م

أولا : الإيرادات

البيان	تقديرات 2013 م	تقديرات 2014 م
الباب الأول : الإيرادات		
الدعم الحكومي	37,925,000	37,925,000
إيرادات أخرى	108,075,000	102,475,000
الإجمالي	**146,000,000**	**140,400,000**

ثانيا : المصروفات

البيان	المدرج 2013 م	المدرج 2014 م
الباب الثاني : المصروفات	140,240,000	132,812,000
المجموعة (21) الرواتب والعلاوات والبدلات	97,297,720	96,224,000
المجموعة (22) المستلزمات السلعية والخدمية	42,942,280	36,588,000
الباب الثالث : الأصول	5,760,000	7,588,000
المجموعة (31) الأصول الثابتة	5,760,000	7,588,000
الإجمالي	**146,000,000**	**140,400,000**

معالي / محمد أحمد المر **الموقـر**
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحيـة طيبـة وبعـد ،

أرفق لمعاليكم مع هذا تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية والصناعية في شأن مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2013 .

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيـس اللجنـة

سلطان راشد الظاهري

التاريخ : 18/ 12 /2013م

تقريـــــر

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

إلـــــى

المجلس الوطني الاتحادي

بشأن مشروع القانون الاتحادي رقم ( ) لسنة 2013م

فـــي شـأن

تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة

عن السنة المالية 2013

ورد إلى المجلس الوطني الاتحادي كتاب معالي/ الدكتور أنور محمد قرقاش " وزير الدولة لشئون المجلس الوطني الاتحادي المؤرخ 2013/10/24 وطلب عرض مشروع القانون المرفق بالكتاب والمشار بعنوان هذا التقرير على المجلس الوطني الاتحادي طبقا للمادة (131) من الدستور.

وإذ أحيل مشروع القانون إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية والصناعية لإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس ، فقد تدارسته اللجنة في ضوء الدستور ولائحة المجلس والقوانين ذات العلاقة وأهمها القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بشأن قواعد إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي والقانون الاتحادي رقم (2) لسنة2013 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013 ، والقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2013 في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013 .

وعقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2013/12/15 بمقر الأمانة العامة بدبي بحضور ممثلي وزارة المالية التالية أسماؤهم:

- سعادة / يونس حاجي الخوري - وكيل وزارة المالية
-سعادة / سعيد اليتيم - وكيل الوزارة المساعد لشئون الموارد والميزانية
-السيد/ عبادة شعث - خبير مالي
-السيد/ ناصر جعبير - محلل ميزانية
-السيدة / مريم ال□اجري - محلل ميزانية
-السيدة/ فاطمة النقبي - محلل ميزانية
-السيد/ علي العبار - محلل ميزانية

واستعرضوا مع اللجنة الأسباب التفصيلية للزيادة ، وقد تبين ما يأتي :

<u>أولاً</u> : الملامح العامة لمشروع القانون المعروض :

1- أن القانون الاتحادي الخاص بربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013 هو القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2013 .

2- صدر القانون رقم (6) لسنة 2013 باعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013.

3- يتضمن المشروع المعروض أربع مواد حيث كانت المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2013 قد قدرت مصروفات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2013 بمبلغ (44,565,000,000) أربعة و أربعون مليار وخمسمائة وخمسة وستون مليون درهم ثم جاء القانون رقم (6) لسنة 2013 ونص في مادته الأولى على زيادة تقديرات تلك المصروفات بمبلغ (431,329,000) أربعة مائة وواحد وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف درهم .

ثم جاء مشروع القانون الحالي وزاد في مادتة الأولى تقدير تلك المصروفات بمبلغ قدره (721,758,000) سبعمائة وواحد وعشرون مليون وسبعمائة وثمانية وخمسون ألف درهم.

4- كان القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2013 المشار إليه قد قدر في مادته رقم (11) مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني للإعلام بمبلغ (132,634,000) مائة واثنان وثلاثون مليون وستمائة وأربعة وثلاثون ألف درهم ثم جاء القانون (6) لسنة 2013 المشار إليه وزاد في تقديرات تلك المصروفات والإيرادات بمبلغ (19,070,000) تسعة عشر مليون وسبعون ألف درهم . وأخيراً جاء مشروع القانون المعروض وزاد مصروفات وإيرادات المجلس الوطني للإعلام في المادة الثانية منه بمبلغ (2,150,000) مليونين ومائة وخمسون ألف درهم .

5- تناولت المادة الثالثة من مشروع القانون المعروض تاريخ العمل بالقانون .

6- تناولت المادة الرابعة من المشروع النص على إلزام الوزارء كل فيما يخصه بتنفيذ القانون كما نصت على نشر القانون في الجريدة الرسمية.

7- أرفق بمشروع القانون المعروض جدولي الاعتمادات الإضافية للميزانية العامة للاتحاد وميزانية الجهات المستقلة .

ثانياً : الأسباب التفصيلية لتقرير الاعتماد الإضافي :

تبين للجنة أن أسباب تقرير الاعتماد الإضافي في مشروع القانون المعروض ترجع تفصيلا لما يأتي :

1- فروق تمويل الجامعات بمبلغ (360,636,000) ثلاثمائة و ستون مليون وستمائة وستة وثلاثون ألف درهم استكمال تكلفة الطلاب عن الفصل الدراسي الثاني (2012-2013) .
2- وزارة الخارجية حيث اعتمد لها مبلغ (307,896,000) ثلاثمائة وسبعة ملايين وثمانمائة وستة وتسعون ألف درهم لما يلي:
   - سداد التزامات الدولة تجاه قوات حفظ السلام بالأمم المتحدة للأعوام (2011 – 2012 – 2013) .
   - افتتاح عدد (2) قنصلية للدولة بمدينتي بوسطن و هيوستن (الولايات المتحدة الأمريكية).
3- وزارة الصحة حيث اعتمد لها مبلغ (17,300,000) سبعة عشر مليونا وثلاثمائة ألف درهم لما يأتي :
   - مستلزمات طبية .
   - أدوات ومواد المختبرات والمعامل .
4- وزارة العدل حيث اعتمد لها مبلغ (14,800,000) أربعة عشر مليونا وثمانمائة ألف درهم لما يأتي :
   - إدارة الخدمات العامة .
   - صيانة الحاسب الآلي .
   - رخص البرامج .
   - تغطية عجز متوقع بمجموعة الرواتب .
5- وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع حيث اعتمد لها مبلغ (7,000,000) سبعة ملايين درهم لمبادرة يوم العلم .
6- وزارة الدولة معالي / د. سلطان الجابر حيث اعتمد لها مبلغ (4,146,000) أربعة ملايين ومائة وستة وأربعون ألف درهم رواتب ومصروفات سلعية خدمية.

7- وزارة الدولة معالي / عبدالله غباش حيث اعتمد لها مبلغ (4,146,000) أربعة ملايين ومائة وستة وأربعون ألف درهم رواتب ومصروفات سلعية وخدمية.
8- وزارة التنمية والتعاون الدولي حيث اعتمد لها مبلغ (3,648,000) ثلاثة ملايين وستمائة وثمانية وأربعون ألف درهم لاستكمال صرف الرواتب والبدلات الأخرى . (مكتب تنسيق المساعدات الخارجية) .
9- المجلس الوطني للإعلام اعتمد له مبلغ (2,150,000) مليونان ومائة وخمسون ألف درهم لتنفيذ المشروعات الخاصة بتقنية المعلومات .

ثالثاً : رأي اللجنة :

1. استعرضت اللجنة الأسباب التفصيلية للزيادة واقتنعت بها وبوجوب تمويلها .
2. ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما جاء من الحكومة ولا ترى إدخال أية تعديلات عليه.

مقرر اللجنة

علي عيسى النعيمي

الاعتماد الإضافي لميزانية المجلس الوطني للإعلام
للسنة المالية 2013

الإيرادات :

البيان	تقديرات 2013
الباب الأول: الإيرادات	
مساهمة الدولة	2,150,000
الإجمالي	**2,150,000**

المصروفات :

البيان	المدرج 2013
الباب الثالث:	
الأصول الثابتة	2,150,000
الإجمالي	**2,150,000**

الاعتمادات الإضافية للميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2013

" المصروفات "

بيان	الباب الثاني (المصروفات)				الباب الثالث (الأصول)			الإجمالي العام
	الرواتب والأجور	المصروفات السلعية والخدمية	- المنح - المنافع الاجتماعية - مصاريف أخرى	جملة	- الثابتة - غير منتجة	الأصول قيد الانجاز "المشروعات"	جملة	
فروق تمويل الجامعات			360,636,000	**360,636,000**			**0**	**360,636,000**
وزارة الخارجية	6,000,000	299,896,000	0	**305,896,000**	2,000,000		**2,000,000**	**307,896,000**
وزارة الصحـــة		17,300,000		**17,300,000**			**0**	**17,300,000**
وزارة العدل	3,000,000	9,300,000		**12,300,000**	2,500,000		**2,500,000**	**14,800,000**
وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع		7,000,000		**7,000,000**			**0**	**7,000,000**
وزارة الدولة (33)	3,953,000	193,000		**4,146,000**			**0**	**4,146,000**
وزارة الدولة (35)	3,953,000	193,000		**4,146,000**			**0**	**4,146,000**
وزارة التنمية والتعاون الدولي	3,084,000	600,000		**3,684,000**			**0**	**3,684,000**
المجلس الوطني للإعلام			2,150,000	**2,150,000**			**0**	**2,150,000**
الإجمالي	**19,990,000**	**334,482,000**	**362,786,000**	**717,258,000**	**4,500,000**	**0**	**4,500,000**	**721,758,000**

ملحق رقم (4)

توصية المجلس

في شأن السؤال الخامس في صيغتها النهائية

United Arab Emirates
Federal National Council
Speaker's Office

المجلس الوطني الإتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة
المجلس الوطني الاتحادي
مكتب الرئيس

Ref :
Date :

الرقم : د/ر/9 / 1/ 1470 /2013
التاريخ : 25/12/2013

معالي الأخ / الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع : توصية المجلس في شأن سؤال" زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/1/1م "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الرابعة من دور انعقاده العادي الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2013/12/24م على تبني توصية لمجلس الوزراء الموقر بناء على رد معالي / عبيد حميد الطاير – وزير المالية– نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية على السؤال المقدم من سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي في شأن " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/1/1م " وفقاً للصيغة الآتية:

" يوصي المجلس الوطني الاتحادي بإعادة النظر في معاشات المتقاعدين قبل تاريخ 2008/1/1 من المدنيين والعسكريين ، وذلك بزيادة معاشاتهم وربطها بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة ، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية "

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ABU DHABI P.O.BOX: 836 ص.ب: FAX: +971-2-6812846 فاكس: TEL: +971-2-6812000 أبوظبي - هاتف:
DUBAI P.O.BOX: 47 ص.ب: FAX: +971-4-3244004 فاكس: TEL: +971-4-3244400 دبـــي - هاتف:
www.almajles.gov.ae الموقع الإلكتروني : المجلس الوطني الاتحادي.امارات
E-mail: speakeroffice@almajles.gov.ae البريد الإلكتروني :

ملحق رقم (5)

(5/أ) طلبات الانسحاب من اللجان .

(5/ب) آلية تنظيم مناقشة الأسئلة .

2013/12/16

معالي / محمد أحمد المر **الموقــر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد،

نتقدم لمعاليكم بالتحية والتقدير على جهودكم في رئاسة المجلس وإدارة الجلسات بكفاءة واقتدار يشهد بها الجميع ، كما أوكد لمعاليكم على حرصي واهتمامي بالمشاركة في اللجان وأعمال المجلس المختلفة ، ونظراً لاحتياج لجنة الشئون التشريعية والقانونية لمزيد من الجهد والتحضير المستمر لمشاريع القوانين ، فعليه أرجو من معاليكم قبول اعتذاري عن الاستمرار في لجنة حقوق الإنسان ، سائلين المولى عز وجل أن يحفظكم ويبارك جهودكم .

وتقبلوا منا فائق الاحترام والقدير ،،،

مقدمه لمعاليكم

د. محمد مسلم بن حم

السادة/ أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

تحية طيبة وبعد،

عقد المجلس الوطني الاتحادي في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر جلسته الرابعة يوم الثلاثاء الموافق 24 ديسمبر 2013 حيث جاءت قرارات الجلسة في شأن آلية مناقشة الأسئلة ، والاجتماعات المسائية التي تعقد في الأمانة العامة في أبوظبي على النحو التالي:

1. آلية مناقشة الأسئلة

وافق المجلس على هذه الآلية:

- يتم إدراج الأسئلة المقدمة من أعضاء المجلس على جداول أعمال الجلسات وفقاً لأقدمية تقديمها.
- إدراج الأسئلة المقدمة لمعالي الوزير الذي يحضر الجلسة لمناقشة مشروع قانون أو موضوع عام بغض النظر عن تاريخ تقديمها .
- إدراج سؤال العضو الذي لم يسبق التقدم سابقاً بالسؤال.

2. الاجتماعات المسائية التي تعقد في الأمانة العامة في أبوظبي

وافق المجلس على عدم عقد اللجان اجتماعاتها مساءً في أبوظبي إلا في الحالات التي تكون لهذه اللجان موضوعات ستناقش في الجلسة التي تعقد في اليوم التالي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

ملحق رقم (6)

ملخص

الجلسة الرابعة المعقودة بتاريخ

2013/12/24م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة بتاريخ 2013/12/11 م

البند الثالث : الرسائل الواردة إلى المجلس :

1. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة " .
2. رسالة واردة من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " .

البند الرابع : الموضوعات المتبناة للعرض على المجلس :

1. موضوع " رؤية الإمارات 2021م " .
2. موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات" .

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / د. عبدالله حمد الشامسي حول " صرف مكافآت وميداليات للضباط المتقاعدين " .
2. سؤال موجه إلى الفريق سمو الشيخ / سيف بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية من سعادة العضو / مصبح سعيد الكتبي حول " ظاهرة عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة " .
3. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ".
4. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان - وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع– رئيس الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة من سعادة العضو / رشاد محمد بوخش حول " تأخر إصدار قانون حماية الآثار " .

5. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفين المدنيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م ".

6. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي حول " إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة " .

البند السادس : مشروعات القوانين المحالة من اللجان :

1. مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م

(مرفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

2. مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014.

(مرفق تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

البند السابع : ما يستجد من أعمال :

1. طلب مقدم من سعادة / د. محمد مسلم بن حم العامري بالانسحاب من لجنة حقوق الإنسان .
2. طلب مقدم من سعادة / عائشة أحمد اليماحي بالانسحاب من لجنة الطعون والشكاوى والانضمام إلى لجنة حقوق الإنسان .
3. آلية مناقشة الأسئلة .
4. اجتماعات اللجان التي تعقد في الأمانة العامة بأبوظبي .

- الخلاصة:

- تضمنت الجلسة **ستة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة **السؤال الأول** الذي كان حول" صرف مكافآت وميداليات للضباط المتقاعدين" وقد ورد في شأنه رد كتابي من سمو / نائب رئيس مجلس الوزراء- وزير الداخلية، **لم يكتف سعادة العضو به** وطلب حضور سمو الوزير شخصياً.

- أما **السؤال الثاني** الذي كان حول" ظاهرة عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة " فقد أجاب عنه سمو / نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير الداخلية برد كتابي أكد فيه على إدراج وزارة الداخلية أكثر من (25) حالة في قوائم الممنوعين من دخول الدولة من العمالة المبعدة من دول مجلس التعاون بكافة فئاتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

- في حين طالب **سعادة العضو** في تعقيبه بإنشاء قاعدة بيانات موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تمنع عودة العمالة المنزلية المبعدة إلى الدولة، **واكتفى بهذا الرد الكتابي** .

- وبعدها انتقل لمناقشة **السؤال الثالث** الذي كان حول" تشجيع المواطنين على السياحة داخل الدولة وخارجها ،وقد أجاب عنه معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار برد كتابي أكد فيه على قيام المجلس الوطني للسياحة والآثار بتنمية وترويج أنشطة السياحة داخلياً وخارجياً وذلك في حدود الميزانيات والموارد المتاحة له ،وكذلك التعاون مع الجهات المتخصصة الأخرى في الدولة بتنظيم حملات تسويقية لجعل كافة إمارات الدولة مقاصد سياحية.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإعطاء المواطنين أسعار تفضيلية تشجيعاً للسياحة الداخلية والخارجية، **واكتفى بهذا الرد الكتابي** .

- ثم ناقش بعد ذلك **السؤال الرابع** الذي كان حول" تأخر إصدار قانون حماية الآثار " وقد ورد في شأنه رد كتابي من معالي وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع – رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة والآثار، **لم يكتف سعادة العضو به** وطلب حضور معالي الوزير شخصياً.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الخامس** الذي كان حول " زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفين المدنيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م "، فقد أكد معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية- في معرض إجابته عنه على أن زيادة المعاش التقاعدي تكون بقرار صادر من الحكومة لارتباطها

بزيادة المخصصات المالية للحكومة الاتحادية، وليس من اختصاص الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية زيادة المعاش التقاعدي.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بمساواة جميع المتقاعدين المدنيين أو العسكريين في المعاش التقاعدي بغض النظر عن تاريخ التقاعد ، وطلب من المجلس تبني توصية في شأن ذلك .

- وبخصوص **السؤال السادس** الذي كان حول " إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة "، فقد أكد معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة في معرض إجابته عنه على وجود خطة مستقبلية لفتح مقر لبريد الإمارات في فرع جمعية الشارقة التعاونية بمنطقة مليحة ،وكذلك تركيب (250) صندوق بريد في المنطقة خلال المرحلة الأولى.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بافتتاح فرع لبريد الإمارات في منطقة مليحة للاستفادة من الخدمات العديدة والمختلفة التي يتم تقديمها، في ظل وجود العديد من المباني الحكومية في هذه المنطقة.

- كما تناول المجلس في هذه الجلسة مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها: الإشارة إلى أن وزارة المالية تحدد احتياجات الجهات الاتحادية كمبالغ مالية دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية والمجتمعية لتلك الجهات وتقديم الدعم المناسب لها.

- **وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت** على قيام وزارة المالية بإعداد دراسات مع الجهات المعنية لمعرفة احتياجات الوزارات والجهات الاتحادية وتحديد المبالغ المالية المناسبة لها في الميزانية ورفعها إلى مجلس الوزراء الموقر لإقرارها.

- **وفي نهاية النقاش وافق المجلس** على أبواب الميزانية باباً باباً كما وردت من الحكومة.

- **ثم وافق على مشروع قانون الميزانية من حيث المبدأ** ثم مادة مادة ثم وافق عليه في مجموعه والجداول المرافقة له.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته الرابعة في دور انعقاده العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة وإحدى عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 20 صفر سنة 1435هـ الموافق 24 ديسمبر2013م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر- رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي / د. أنور محمد قرقاش – وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي ، ومعالي/ عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة .

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة السؤال الخامس الذي كان حول" زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفون المدنيون الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م " المقدم من سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على أن زيادة المعاش التقاعدي تكون بقرار صادر من الحكومة لارتباطها بزيادة المخصصات المالية للحكومة الاتحادية ،وليس من اختصاص الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية زيادة المعاش التقاعدي.

- يجري حاليًا مراجعة ودراسة القانون الاتحادي رقم (7) لسنة (1999) بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتعديلاته، من أجل ربط زيادة المعاش التقاعدي سنويًا بما يتناسب مع التضخم السنوي والأسعار في الدولة.

في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- المطالبة بمساواة جميع المتقاعدين المدنيين أو العسكريين في المعاش التقاعدي بغض النظر عن تاريخ التقاعد تطبيقاً لما نص عليه الدستور في المادة (14) التي تنص على "المساواة ،والعدالة الاجتماعية ،وتوفير الأمن والطمأنينة ،وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم".

- الإشارة إلى أن أكثر الفئات المتضررة هم الموظفون الذين تقاعدوا قبل عام 2000م حيث يبلغ المعاش التقاعدي الذي يتقاضاه وكيل الوزارة المساعد(14)ألف درهم فقط.

- وقد اكتفى سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين، كما طالب المجلس بتبني توصية في شأن"إعادة النظر في معاشات المتقاعدين قبل تاريخ 1/1/ 2008، من المدنيين والعسكريين، وذلك بزيادة معاشاتهم وربطها بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية "

- واختتم المجلس مناقشة بند الأسئلة بمناقشة السؤال السادس الذي كان حول" إنشاء مكتب بريد الإمارات في منطقة مليحة التابعة لإمارة الشارقة " المقدم من سعادة العضو/ مصبح سعيد الكتبي إلى معالي / عبيد حميد الطاير– وزير الدولة للشؤون المالية - رئيس مجلس إدارة مجموعة بريد الإمارات القابضة ، والذي أوضح في معرض إجابته عنه الآتي:

- التأكيد على عدم مخاطبة الجهات المعنية بإمارة الشارقة مجموعة بريد الامارات القابضة بشأن تخصيص قطعة أرض في منطقة مليحة لإنشاء مكتب لبريد الإمارات.

- هناك خطة مستقبلية بفتح مقر في فرع جمعية الشارقة التعاونية بمنطقة مليحة ،وكذلك تركيب (250) صندوق بريد في المنطقة خلال المرحلة الأولى.

- الإشارة إلى أن إنشاء مبنى خاص لبريد الإمارات في منطقة مليحة يتطلب المزيد من الوقت لإنهاء جميع الإجراءات المطلوبة .

- في حين كانت أهم الملاحظات والأفكار التي أكد عليها سعادة العضو في تعقيبه على رد معالي الوزير هي:

- الإشارة إلى أهمية افتتاح فرع لبريد الإمارات في منطقة مليحة للاستفادة من الخدمات العديدة والمختلفة التي يتم تقديمها في ظل وجود العديد من المباني الحكومية في تلك المنطقة.

- التنويه إلى عدم وجود مكان مخصص لفتح فرع لبريد الإمارات في المبنى الحالي لفرع جمعية الشارقة التعاونية بمنطقة مليحة، وأنه سيتم الانتهاء من مبنى جمعية الشارقة التعاونية الجديد بعد (5)سنوات.

- الاقتراح باستئجار موقع مؤقت في منطقة مليحة لافتتاح مكتب لبريد الامارات وذلك من أجل تقديم حزمة واسعة من الخدمات المنوعة للعملاء.

- وقد اكتفى سعادة العضو/مصبح سعيد الكتبي بالرد المقدم من معالي الوزير بعد التعقيب عليه مرتين .

- ثم انتقل المجلس في مناقشاته بعد ذلك إلى مناقشة مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014، وقد كانت أبرز الاستفسارات والملاحظات التي طرحها أصحاب السعادة الأعضاء فيه هي:

- الاستفسار عن أسباب تركيز مجمل الميزانية على الأجور والرواتب والتي بلغت 95.8% من ميزانية 2014.

- الاستفهام عن عدم التركيز على المشاريع والأولويات المجتمعية في خطط الوزارات عند إعداد الميزانية حيث بلغت النسبة المخصصة لها 4 % فقط من مجمل الميزانية، وهذا لا يتماشى مع التطلعات المجتمعية والحكومية في تحقيق التنمية المتوازنة.

- الاستفسار عن عدم تخصيص موارد مالية في توزيعات الميزانية للمتطلبات الاجتماعية والتي أثارها المجلس خلال مناقشة التوصيات التي تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة.

- التساؤل عن الدور الذي قامت به وزارة المالية في شأن المادة (27) من الدستور والتي تنص على ضرورة تخصيص كافة الإمارات نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية الميزانية العامة للاتحاد.

- الاستفهام عن جهود وزارة المالية في استحداث موارد مالية لتأهيل الطلبة المواطنين في الجامعات وذلك لشغل الاحتياجات الوظيفية في الوزارات وخاصة الوظائف الفنية.

- الاستفسار عن وجود إشكالية تواجه الوزارات عند إحلال وتوطين الوظائف حيث إن العنصر المواطن يتطلب شغل قرابة الثلاثة إلى أربعة شواغر مالية للوفاء براتبه مما يؤدي إلى تكدس العمل لدى هذه الوزارات.

- التساؤل عن دور وزارة المالية في الصعوبات التي تواجهها الوزارات في تحقيق مبادرات التوطين وذلك نظراً لقلة المخصصات المالية لذلك.

- التساؤل عن عدم تخصيص ميزانية لتوظيف المواطنين في الدوائر والهيئات الاتحادية .

- الاستفهام عن تخصيص ميزانية لمبادرات صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم - حاكم دبي- حفظه الله- التي أعلن عنها في الخلوة الوزارية لمجلس الوزراء .

- المطالبة بإعادة النظر في الموازنات بوضعها كل سنة و زيادتها لاستيعاب كل ما هو جديد من برامج سواء كانت مقدمة من الحكومة أو كل ما جاء في توصيات المجلس الوطني الاتحادي أو حول مبادرة العصف الذهني حتى يمكن تطبيقها في المستقبل .

- الاستفهام عن نقص المخصصات المالية الخاصة بترقيات الموظفين و حماية المستهلك وكليات التقنية العليا.

- التساؤل عن كيفية تلبية الميزانية الاتحادية للاحتياجات المجتمعية المختلفة وخصوصاً التنموية منها.

- الاستفسار عن عدم زيادة ميزانية بنك الإمارات للتنمية الذي يدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة و برنامج زايد للإسكان والبنية التحتية .

- الاستفهام عن عدم وضع آلية لتحصيل الإيرادات خلال الثلاث سنوات القادمة .

- التساؤل عن عدم زيادة ميزانية مشروع زايد للإسكان فقد تم رفع سقف المنح والقروض من (500) ألف إلى (800) ألف حسب توجهات صاحب السمو رئيس الدولة .

- الاستفسار عن آلية تطبيق مبادرة السلم الوظيفي للمعلمين التي أعلن عنها مجلس الوزراء في خلوته الوزارية الأخيرة كإحدى المبادرات لهذه الشريحة المهمة في المجتمع.

- الاستفهام عن المبلغ الذي تقدمت به وزارة الصحة للحصول عليه كميزانية للأعوام(2014م - 2016م) وما تم تخصيصه لها بعد ذلك.

- التساؤل عن أسباب انخفاض ميزانية وزارة الصحة في العامين (2015م و2016م) عما كانت عليه في عام 2014م.

- الاستفسار عن قيام وزارة المالية بعمل دراسة جدوى لقياس عائد مشروع التأمين الصحي الشامل للمواطنين اقتصادياً إذا ما تم تطبيقه.

- الإشارة إلى أن نسبة ما تم رصده من مبالغ مالية في ميزانية وزارة التربية والتعليم للهدف الاستراتيجي" تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح المواطنة لدى الطلبة" هو ما يعادل (0.4%) من ميزانية الوزارة، والهدف الاستراتيجي" توفير بيئة مدرسية آمنة وداعمة ومحفزة" هو (2%) فقط من مجمل الميزانية وهذه المبالغ تعتبر قليلة جدا لهذه الأهداف نظرا لأهميتها.

- التنويه إلى قيام الوزارة بدمج بعض المدارس في إمارات الدولة نتيجة قلة المبالغ المالية المدرجة للبنى التحتية في ميزانيتها، الأمر الذي أدى إلى تكدس أعداد كبيرة من الطلبة في الفصول الدراسية مما له أثر سلبي على العملية التعليمية.

- الاستفسار عن وجود إشكالية في توفير المتطلبات المالية لوزارة التربية والتعليم وذلك لاختلاف مواعيد بداية العام الدراسي عن بداية السنة المالية .

- الاستفهام عن وجود خطة واضحة بين وزارتي المالية والطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة في الإمارات الشمالية.

- الاقتراح بوجود تنسيق مع وزارة البيئة والمياه لتقديم دعم مناسب لفئتي المزارعين والصيادين من خلال توفير المخصصات المالية المناسبة لهم بناءً على احتياجاتهم الفعلية .

- التساؤل عن جهود الوزارة في زيادة المخصصات المالية للكوادر الطبية العاملة في وزارة الصحة.

- التساؤل عن أسباب تقليل الاعتمادات المالية لوزارة الشؤون الاجتماعية على الرغم من أن المخصصات المالية السابقة لا تغطي جميع الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي.

- الإشارة إلى أن وزارة المالية تحدد احتياجات الجهات الاتحادية كمبالغ مالية دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية والمجتمعية لتلك الجهات وتقديم الدعم المناسب لها.

- التنويه إلى عدم وجود اعتمادات في الميزانية لوزارة البيئة والمياه بشأن إنشاء بنك الجينات الوراثية للحفاظ على الموارد النباتية في الدولة.

- المطالبة بتحديد المخصصات المالية المناسبة للقوانين منذ إصدارها لتفادي وجود أي عوائق لتنفيذها.

- وقد جاء رد معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية على هذه الاستفسارات والملاحظات كالآتي :

- الإشارة إلى وجود مجلس لتنسيق السياسات المالية على مستوى الدولة، يعمل على التنسيق في تحديد توزيع المصروفات على كافة المجالات وذلك وفق معايير صندوق النقد الدولي.

- الخطة الاستراتيجية ومؤشرات الأداء يتم الاتفاق عليها بين مكتب رئاسة مجلس الوزراء والجهة أو الوزارة المعنية، وتم إضافة قياس الخدمات التكميلية في الخطة الاستراتيجية 2014 - 2016.

- التأكيد على أن الحكومة تأخذ توصيات المجلس الوطني الاتحادي بعين الاعتبار وتسعى إلى إيجاد المصادر المالية وحساب التكلفة لتطبيق تلك التوصيات على أرض الواقع.

- وزارة المالية تقوم بتقييم ميزانيات الوزارات والهيئات كل ثلاثة أشهر بواسطة مؤشرات قياس مالية تقيس ما تم صرفه على البرامج التي تم تنفيذها، ثم تقوم برفع تقرير إلى مجلس الوزراء في شأن ذلك.

- هناك مجلس لتنسيق السياسات المالية ونسب الصرف على مستوى الدولة ومشاركة الإمارات الأخرى في الميزانية هي من اختصاص المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء.

- طبقاً لقرار مجلس الوزراء هناك إمكانية للتنسيق بين الجهات المعنية والجامعات في إعداد وتأهيل الخريجين الدارسين من المواطنين وذلك حسب احتياجات الوزارات الوظيفية من خلال تقديراتها للميزانية.

- تحقيق مبادرات التوطين يتم من خلال الوظائف الشاغرة والإحلال وتوجد لدى الحكومة الاتحادية 1566 وظيفة شاغرة.

- تقوم الوزارة بالإحلال والتوطين بطريقة منظمة، وذلك بإيجاد الكفاءات المواطنة وتدريبها للارتقاء بالمستوى الوظيفي .

- التزام وزارة المالية بتنفيذ أي توجيهات من صاحب السمو الشيخ / محمد بن راشد آل مكتوم – حفظه الله حول مبادرة العصف الذهني للوزارات .

- التنويه إلى أن كل ميزانية تشمل التدريب والتأهيل، ولأي وزارة الحرية في إدراج بند في ميزانيتها وتخصيص مبلغ محدد لمجالات التدريب المختلفة.

- دور وزارة المالية في شأن التوصيات التي صدرت عن الخلوة الوزارية أو المجلس الوطني الاتحادي بعد موافقة مجلس الوزراء عليها ومناقشتها في الخطة الاستراتيجية أو الجهة المعنية يتمثل في تحديد التكلفة اللازمة لتنفيذها .

- هناك لجنة مختصة بشأن التعليم العالي تتشكل من وزارة شؤون الرئاسة ووزارة المالية وديوان المحاسبة فالديوان هو من يقوم بالتدقيق على عدد الطلبة وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لكافة التخصصات في الجامعات الحكومية.

- التأكيد على أن الميزانية الاتحادية تلبي كافة الاحتياجات المجتمعية، حيث حصلت الدولة على المركز الأول عربياً ضمن مؤشر قياس الرفاهية والسعادة للدول، فقد تم صرف نحو (400) مليار عام 2013م لتلبية هذه الاحتياجات.

- لا تقوم وزارة المالية بتحديد المبالغ اللازمة لبنك التنمية، وإنما يقوم البنك بتحديد متطلباته وتعرض على مجلس الوزراء وبعد الموافقة عليها يتم العمل على تخصيص المبالغ المالية اللازمة لها من قبل وزارة المالية .

- تقوم الوزارة بدراسة أي خدمة جديدة بتقييمها وفرض رسوم عليها، أما الخدمات الحالية فتقوم الوزارة بإعادة دراستها كل سنة أو سنتين مع الجهات والوزارات المعنية إذا كانت ما تقدمه يوازي تكلفتها التي وضعت لها.

- يقوم برنامج الشيخ زايد بتقديم متطلباته لوزارة المالية واللجنة المالية والاقتصادية ثم مجلس الوزراء لوضع المخصصات المالية اللازمة لها وبعد الموافقة عليها يتم تنفيذها من قبل وزارة المالية.

- عندما يتم إقرار سلم الرواتب الجديد للمعلمين من قبل مجلس الوزراء والعمل على توفير اعتمادات مالية إضافية لهذه المبادرة، ستعمل وزارة المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر.

- مشروع قانون التأمين الصحي الشامل للمواطنين لا يزال حتى الآن في دائرة الفتوى والتشريع قيد الدراسة قبل إصداره وتطبيقه.

- تم تخصيص مبلغ (3) مليارات و(413) ألف درهم كميزانية مدرجة لوزارة الصحة في عام 2014م وقد انخفض هذا الرقم في عامي (2015م-2016م) نظراً لعدم وجود مشروعات مدرجة للتنفيذ في ميزانية هذين العامين كما هو الحال في عام 2014م.

- التأكيد على عدم وجود إشكالية في توفير المتطلبات والاحتياجات المادية لوزارة التربية والتعليم لاختلاف بداية العام الدراسي عن بداية السنة المالية ، وذلك لوجود خطة استراتيجية سابقة أعدتها وزارة التربية والتعليم وضعت فيها جميع احتياجاتها المالية.

- التنويه إلى أن الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء هي الجهة المختصة بتوفير احتياجات الطاقة في الإمارات الشمالية ،وهي جهة مستقلة لها ميزانية منفصله عن وزارة الطاقة .

- التأكيد على أن المبلغ المخصص في الميزانية لدعم مهنة فئتي المزارعين والصيادين حدد بناءً على اتفاق بين مجلس الوزراء الموقر ووزارة البيئة والمياه، حيث لم يتم إخطار وزارة المالية بزيادة قيمة الدعم المقدم لتلك الفئة.

- تمت زيادة بدل طبيعة العمل (100)% للكوادر الطبية في وزارة الصحة منذ بداية عام 2012م،بالإضافة إلى أنه تم تخصيص مبلغ (300) مليون درهم في مشروع القانون لدعم الكوادر الطبية في الوزارة.

- هناك قرار من مجلس الوزراء الموقر حدد جميع الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي وكيفية صرف المساعدات المالية للمستحقين.

- التأكيد على قيام وزارة المالية بإعداد دراسات مع الجهات المعنية لمعرفة احتياجات الوزارات والجهات الاتحادية وتحديد المبالغ المالية المناسبة لها في الميزانية ورفعها إلى مجلس الوزراء الموقر لإقرارها.

- وزارة البيئة والمياه هي الجهة المختصة بإنشاء بنك الجينات الوراثية الذي يسهم في حفظ وصيانة الموارد النباتية في الدولة.

- **وفي نهاية النقاش وافق المجلس** على أبواب الميزانية باباً باباً كما وردت من الحكومة.

- ثم وافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ثم مادة مادة ثم وافق عليه في مجموعه والجداول المرافقة له.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (02:02) ظهراً، على أن يتم عقد الجلسة القادمة يوم الثلاثاء الموافق 2014/01/07م .

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على تبني توصية في شأن**" إعادة النظر في معاشات المتقاعدين قبل تاريخ 1-1-2008م من مدنيين وعسكريين، وذلك بزيادة معاشاتهم وربطها بمؤشرات ومعدلات التضخم في الدولة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية"** بناء على الطلب الذي تقدم به سعادة العضو/ د. عبدالله حمد الشامسي بعد أن استمع للرد المقدم من معالي/ عبيد حميد الطاير - وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية حول سؤال **" زيادة معاشات وكلاء الوزارات والمدراء والموظفين المدنيين الذين تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل تاريخ 2008/01/01م".**

- وافق المجلس على مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م ، من حيث المبدأ ثم مادة مادة ثم وافق عليه في مجموعه والجداول المرافقة له .

- وافق المجلس على مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحقة عن السنة المالية 2014 ، من حيث المبدأ ثم مادة مادة ثم وافق عليه في مجموعه والجداول المرافقة له .

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان
2. سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين
3. سعادة / عفراء راشد البسطي
4. سعادة / غريب أحمد الصريدي

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة :

1. سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي .
2. سعادة / راشد محمد الشريقي
3. سعادة / علي جاسم أحمد

- صدق المجلس على مضبطة الجلسة الثالثة المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2013/12/11م بعد إبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها .

- **أحيط المجلس علماً بالرسالة الواردة** من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة " **وقد أبدى بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها وعلى إثر ذلك وافق المجلس على إرسال رسالة إلى الحكومة بشأن التأخير في الرد على توصيات المجلس والاستعجال في البدء بتطبيق الآلية الجديدة للرد على التوصيات .**

- **أحيط المجلس علماً بالرسالة الواردة** من معالي / د . أنور محمد قرقاش - وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي حول قرار مجلس الوزراء بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة وزارة الصحة في شأن تنمية قطاع الصحة في الدولة " **وقد وافق على إرسال رسالة إلى الحكومة بخصوص التوصيات الصادرة عن المجلس .**

- وافق المجلس على تبني موضوع " رؤية الإمارات 2021م" وإرسال طلب موافقة مناقشته إلى الحكومة .

- وافق المجلس على تبني موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن نظام التقويم المدرسي ونظام الامتحانات " وإرسال طلب موافقة مناقشته إلى الحكومة .

- وافق المجلس على انسحاب سعادة العضو/ د. محمد مسلم بن حم العامري من عضويته في لجنة حقوق الانسان وانضمامه إلى لجنة فحص الطعون والشكاوى.

- وافق المجلس على انسحاب سعادة العضو/عائشة أحمد اليماحي من عضويتها في لجنة فحص الطعون والشكاوى وانضمامها إلى لجنة حقوق الإنسان.

- آلية مناقشة الأسئلة :

- وافق المجلس على الآليات المقترحة في مناقشة الأسئلة التي أمامه على النحو الآتي :

1- إدراج الأسئلة المقدمة من أعضاء المجلس على جداول أعمال الجلسات وفقاً لأقدمية تقديمها.

2- إدراج الأسئلة الموجهة إلى معالي الوزير الذي يحضر الجلسة لمناقشة مشروع قانون أو موضوع عام بغض النظر عن تاريخ تقديمها.

3- إدراج سؤال العضو الذي لم يسبق له التقدم سابقاً بجدول أعمال الجلسات.

- اجتماعات اللجان التي تعقد في الأمانة العامة بأبوظبي :

- وافق المجلس على أن تعقد لجان المجلس اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة بدبي فقط، واقتصار الاجتماعات التنسيقية للموضوع العام ومشروع القانون المطروح على جدول أعمال الجلسة في مقر الأمانة العامة بأبوظبي.

- البيان الإحصائي للجلسة الرابعة :

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(16) دقيقة و(9) ثوان	(12) دقيقة و(46) ثانية	(49) دقيقة و(44) ثانية	% 32.5	% 25.7
مشروع قانون اتحادي في شأن تقرير اعتماد إضافي للميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة عن السنة المالية 2013م	(7) دقائق و(30) ثانية	-	(11) دقيقة و(38) ثانية	% 64.5	-
مشروع قانون اتحادي بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة الملحة عن السنة المالية 2014م	(68) دقيقة و(33) ثانية	(84) دقيقة و(33) ثانية	(171) دقيقة و(39) ثانية	% 40	% 49.2

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .